

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الموضوع:

دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع -التنظيم وعمل-

تحت إشراف :

الأستاذ الدكتور أحمد حويطي

من إعداد الطالب:

عميرة إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور محمد بومخلوف / رئيسا

الأستاذ الدكتور أحمد حويطي / مقررا

الأستاذ الدكتور شريف زهرة / عضوا

السنة الجامعية 2008-2009

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله.

بمناسبة إنجاز هذا البحث أتقدم بشكري الخالص ومعظيم التقدير إلى
أستاذي الفاضل والمشرّف علي هذه المذكرة الدكتور أحمد حويّتي على كل ما
قدمه لي من نصائح وتوجيهات.

كما أشكر رئيس قسم علم الاجتماع الأستاذ الدكتور حسين عبد اللاوي
لمساعدته لي في بعض مراحل إنجاز هذه المذكرة، دون أن أنسى أن أتوجه
بشكري الخالص إلى وزارة الدفاع الوطني.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من الأساتذة والزملاء والزميلات على الدعم
المعنوي الذي تلقّيته منهم من أجل إتمام هذا البحث.

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين اعترافاً بفضلهما، وحبهما ومكانتهما العالية
والغالية والذين سهروا لأجلي لإتمام هذا العمل.
إلى إخوتي الذين ساعدوني عبر مراحل هذا البحث
وإلى أعمز الأصدقاء والزملاء في العمل والدراسة الذين وقفوا إلي
جانبي.

إلى جميع الأحباب والأصدقاء وكل من اهتم بدراستي أهدي هذا
العمل.

الطالب: عميرة إسماعيل

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إهداء.....
ب	كلمة شكر.....
ج	فهرس المحتويات.....
07	مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

12	المبحث الأول: منهجية البحث
12	أولاً: أسباب اختيار الموضوع.....
13	ثانياً: مشكلة الدراسة.....
14	ثالثاً: فروض الدراسة.....
15	رابعاً: أهمية الدراسة.....
16	خامساً: أهداف الدراسة.....
27	سادساً: تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة.....
26	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية.....
27	أولاً: الدراسة الاستطلاعية.....
27	ثانياً: المناهج المستخدمة في الدراسة.....
29	ثالثاً: العينة وخصائصها.....
30	رابعاً: مصادر وأدوات جمع البيانات.....
33	خامساً: مجالات الدراسة.....
34	سادساً: صعوبات البحث.....

الفصل الثاني: المداخل النظرية للتنمية الاقتصادية

36	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية وأهم مراحلها.....
36	أولاً: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية.....
40	ثانياً: مراحلها.....
41	المبحث الثاني: أهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية.....
41	أولاً: أهدافها.....

44 ثانيا: معوقاتها.
46 المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية.
46 أولا: نظرية روستو.
48 ثانيا: نظرية التحديث.
49 ثالثا: نظرية أقطاب النمو.
51 رابعا: نظرية النمو غير المتوازن.

الفصل الثالث: المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال

55 المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري من خلال النصوص والمواثيق.
56 أولا: برنامج طرابلس 1962.
56 ثانيا: ميثاق الجزائر 1964.
57 ثالثا: الميثاق الوطني 1976.
57 رابعا: دستور 1976.
58 المبحث الثاني: مراحل المسار التنموي في الجزائر 1962-1979.
59 أولا: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري (1962-1965).
61 ثانيا: مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري (1966-1979).
64 المبحث الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية.
65 أولا: إعادة الهيكلة.
67 ثانيا: استقلالية المؤسسات.
69 ثالثا: الخصوصية.

الفصل الرابع

تطور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى

72 المبحث الأول: تطور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمجتمع المدني والأجهزة الأمنية.
72 أولا: مراحل تطور بنية التنظيم العسكري في المجتمع العربي.
79 ثانيا: خصائص المؤسسة العسكرية.
76 المبحث الثاني: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية.
78 المبحث الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني والأجهزة الأمنية.
78 أولا: علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني.
82 ثانيا: علاقة المؤسسة العسكرية بالأجهزة الأمنية.

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية الجزائرية وأهم مجالات مساهمتها في التنمية الاقتصادية

85	المبحث الأول: نظرة تاريخية عن المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
89	المبحث الثاني: مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية.....
90	أولاً: التشغيل.....
92	ثانياً: التعليم والتدريب الفني.....
96	ثالثاً: الصحة.....
98	رابعاً: البناء والمواصلات.....
99	خامساً: الصناعة.....
103	سادساً: الزراعة.....
103	سابعاً: التنشئة الاجتماعية والخدمة الوطنية.....

الفصل السادس

الدور الأمني للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

109	المبحث الأول: أنواع الأمن.....
109	أولاً: الأمن الفردي والأمن الجماعي.....
110	ثانياً: الأمن الداخلي والأمن الخارجي.....
110	ثالثاً: الأمن الوطني والأمن الدولي.....
111	رابعاً: الأمن الإقليمي والأمن القومي.....
112	المبحث الثاني: العلاقة بين الأمن وقضايا التنمية.....
115	المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في حماية ودعم الاقتصاد الوطني.....
121	- خاتمة.....
124	- المراجع.....

مقدمة

عندما تصبح التنمية الاقتصادية مطلبا شعبيا، ودوليا، وعندما تكون مقياسا للتطور والرغبة في التغيير، يصبح العمل على إيجاد مؤسسات لاستيعاب العملية التنموية أمرا مفروغا منه، وذلك حتى لا تكون العملية التنموية عملية فوضوية غير متوقعة النتائج أو غير محددة الأهداف. ومن هنا تكمن أهمية المؤسسات، حيث تكون الإطار الذي يحدد معالم العملية التنموية، والجهات التي تعمل على صياغة رؤية تنموية تنطلق من إمكانيات المجتمع وتعبّر عن حاجاته. فهناك العديد من المؤسسات التي يتم من خلالها الشروع في العملية التنموية، فمنها المؤسسات الحكومية ومنها المؤسسات غير الحكومية، فنجد أن هذه المؤسسات تأخذ على عاتقها تنفيذ المشاريع التنموية والإشراف عليها وضمان نجاحها، لكن قيام المؤسسات الحكومية بدورها في العملية التنموية يتطلب مؤسسات لها إمكانيات مادية وبشرية مؤهلة، قامت على أسس لا تتعارض مع العمل التنموي. وعليه بعد استقلال الجزائر بدأ الحديث يدور عن مؤسسات تأخذ على عاتقها الشروع في العملية التنموية، فكانت المؤسسة العسكرية من ضمن هذه المؤسسات التي ساهمت في دعم هذه العملية.

لقد واجهت الجزائر منذ الاستقلال عدة صعوبات في مسيرتها التنموية نظرا لنقص الإطارات والأيدي العاملة المؤهلة، وبالتالي كان لا بد أن تخرج المؤسسة العسكرية عن نطاقها التقليدي والانخراط في مسار التنمية الاقتصادية والتقرب أكثر من المجتمع، إذ قامت منذ تأسيسها بدور أساسي وفاعل في عملية التنمية من خلال تأهيل القوى البشرية وتقديم الخدمات في القطاعات المختلفة وخاصة في امتصاص اليد العاملة، التعليم، الصحة والإسهام في تطوير الصناعة وغيرها. فهي تمتلك إمكانيات كبيرة تعتمد على مقومات العلوم والتكنولوجيا في أداء دورها نتيجة التحديث المستمر في بنيتها، ويتضح هذا في مجال الكفاءات العلمية والإمكانيات الكبيرة في التصنيع، الصيانة، التدريب، الخدمات الصحية والاتصالات، كما تمتلك المؤسسة العسكرية خبرة جيدة في مجال التحديث والتطوير والإدارة.

إن إنجاز الوظائف التنموية مرتبط بالواقع الاجتماعي وبمدى تطور مؤسساته، إلا أن حصر دور المؤسسة العسكرية ببعض القضايا تحديدا يتعارض مع النظرة الشمولية للمؤسسة

العسكرية ولدورها الاجتماعي. فالتنظيم الجيد وامتلاك الآليات يجب ألا يؤديا إلى اختزال الدور الإنمائي للمؤسسة العسكرية بمجرد أعمال إغاثة وإسعاف، وإنما تتعدى ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن الدور الكبير الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية حفاظا على الاستقرار الوطني، كان أحد العوامل الأساسية التي مكنت جهود التنمية من أن تحقق هذا التقدم الذي يتجسد الآن في مشروعات إنتاجية وعمرانية تغطي مساحات عريضة من أرض الوطن، ولأن العمران والتنمية لا ينهضان إلا في مناخ آمن ومستقر، وبدون الأمن والأمان لا يكون في وسع أي دولة مهما تقدمت من عوامل الإغراء، أن تكون نقطة جذب الاستثمار والمستثمرين، لأنه من أول شروط نجاح الاستثمار أن يكون المستثمر آمنا على ماله، مطمئنا على استقرار ظروفه.

ولعل بحثنا هذا الذي يحمل عنوان دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، هي دراسة سوسيولوجية حول مدى معرفة أفراد المجتمع بمجهودات هذه المؤسسة في التنمية الاقتصادية، ومقارنتها بما هو معاش وملاحظ من خلال الواقع الموضوعي الذي يبرز حقيقة اجتماعية، تبين أن وجود المؤسسة العسكرية ودورها في التنمية الاقتصادية لا يمكن إنكاره.

ورغم ندرة المراجع وانعدام الدراسات السابقة في هذا المجال، إلا أنني حاولت التغلب عليها بتجميع الجزئيات التي لها صلة بالموضوع، وكذلك بسؤال عدد من أصحاب الخبرة في الميدان، فخلصت من كل ذلك بهذا البحث حول دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع، بهدف بلورة الدور التتموي بعيدا عن التحقيب الزمني أو السرد التاريخي الذي قد لا يضيف جديدا سوى الوصف لما هو قائم أو ما كان موجودا. وقد تناولنا في هذا البحث مسألة العلاقة بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والمجتمع من زوايا مختلفة، وذلك من خلال طبيعة هذه العلاقة في ضوء الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل والأسباب الكامنة في أساس ذلك الحضور لهذه المؤسسة في ميدان التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق وفي إطار ما أطلعنا عليه من تراث علمي للموضوع، ينبغي الإشارة إلى أن الدراسة الراهنة انقسمت إلى ستة فصول، فضلا عن مقدمة بمثابة مدخل أولي للبحث، والتي تم من خلالها معالجة قضية الدراسة، وتحليل أبعادها ومتغيراتها المتشابهة. وبإمكاننا توضيح المحاور الرئيسية لهذه الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول عبارة عن إطار منهجي يحتوي مبحثين، حيث نجد المبحث الأول عبارة عن منهجية الدراسة والذي تطرق إلى موضوع الدراسة من خلال توضيح الأسباب الداعية لاختيار الموضوع، بالإضافة إلى تحديد مشكلة الدراسة وفروضها الأساسية، وكذلك إبراز أهمية البحث والهدف منه، إضافة إلى شرح بعض المفاهيم الأساسية الواردة في البحث. أما المبحث الثاني الخاص بالإجراءات المنهجية للدراسة فقد تطرق إلى أدوات جمع المعطيات الميدانية، ونطاقاتها المكانية والبشرية والزمنية، وعينتها البشرية وكيفية اختيارها، وأدوات جمع البيانات، وأساليبها الإحصائية والتحليلية، وخطوات ومراحل إنجازها، والصعوبات التي جابهتها.

أما **الفصل الثاني** فيضم ثلاث مباحث وهو عبارة عن مدخل نظري تطرقنا فيه إلى تطور مفهوم التنمية الاقتصادية، إضافة إلى المراحل التي تمر بها الدولة في مجال التنمية الاقتصادية، ثم درسنا أهدافها والمعوقات التي تحول دون تطبيقها، كما تناول هذا الفصل بعض الاتجاهات النظرية حول التنمية الاقتصادية من خلال اتجاهات بعض المفكرين.

ويعالج **الفصل الثالث** المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال، والذي كذلك قسمناه إلى ثلاث مباحث، حيث تكلم المبحث الأول عن الاقتصاد الجزائري من خلال بعض النصوص والمواثيق، في حين خصص المبحث الثاني والثالث لدراسة أهم المراحل الانتقالية لمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال وإلى غاية الانفتاح الاقتصادي.

وفي **الفصل الرابع** تطرقنا فيه إلى تطور المؤسسة العسكرية وأهم خصائصها، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى طبيعة مهام المؤسسة العسكرية، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني والأجهزة الأمنية.

أما **الفصل الخامس**، فقسمناه إلى مبحثين، حيث كان المبحث الأول عبارة عن لمحة تاريخية عن المؤسسة العسكرية الجزائرية، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة أهم مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية.

وفي **الفصل السادس**، تناولنا فيه ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد أنواع الأمن، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى علاقة الأمن بالتنمية، بينما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة دور المؤسسة العسكرية في حماية ودعم الاقتصاد الوطني.

وقد راعى الباحث في معالجته لموضوعات الدراسة تصنيف فصولها وفقراتها على نحو منطقي حتى تترايط أجزاءها، وأن تساعد على تحقيق أهداف الدراسة والفروض الخاصة بها، والوقوف على أبعاد صدق تلك الفروض في واقع الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

لا خلاف في أن موضوع المؤسسة العسكرية والمجتمع من أكثر الموضوعات أهمية في الحياة السياسية والاجتماعية. كما لا شك في أنه موضوع حساس، وأن حساسيته كانت في مقدمة الأسباب المسؤولة عن الانصراف عنه وتجاهله، أو الصمت عنه لدى سائر المشتغلين في حقل الدراسات الاجتماعية. لذلك أخذنا على عاتقنا دراسة هذا الموضوع عملاً بمبدأ المسؤولية العلمية اتجاه مثل هذه القضايا.

ويرجع اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة إلى مجموعة من العوامل الذاتية منها والموضوعية، لعل من أهمها:

- 1- إن الميل الشخصي لكل المواضيع العسكرية أياً كان شكلها ومضمونها جعل فكرة البحث في موضوع دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية يراودني دائماً.
- 2- اهتمامنا الشخصي باكتساب معرفة معمقة حول دور المؤسسة العسكرية بصفة عامة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والمجتمع بصفة خاصة.
- 3- يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى قلة الدراسات الأكاديمية الميدانية في علم الاجتماع حول الدور التنموي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، كون هذا الموضوع لم يتطرق له أي باحث من قبل، وأن ما نعتمد عليه من حقائق بخصوص هذه العلاقة مستقاة في الأساس من جهود بحثية وأوراق عمل نظرية متفرقة وجهتها رؤى متباينة: اقتصادية أو سياسية، وغابت بالطبع الرؤية الاجتماعية.
- 4- كما جاء الاختيار أيضاً في ضوء الأدوار الهامة التي يمكن أن تضطلع بها المؤسسة العسكرية داخل نطاق المجتمع في مجال التنمية الاقتصادية، وما مدى معرفة هذا الأخير بهذا الدور.

ثانيا: إشكالية الدراسة

إن الباحث في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد أن يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد أن من بينها المؤسسة العسكرية، وذلك لما لهذه المؤسسة من إمكانيات مادية وبشرية، إلى جانب دورها في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة لآبد منها حتى تتطلق منها عملية التطور والبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فوجود المؤسسة العسكرية حاجة أساسية للدولة كما هي ضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته، ومرتكز أساسي من مرتكزات الدولة، حيث تقوم ببذل الجهود للقيام بمسؤولياتها اتجاه المجتمع لتحقيق الأمن، الاستقرار والتنمية الاقتصادية. كما أن متطلبات العصر الحديث جعلت من التنمية الاقتصادية قضية إنسانية ملحة، ولعل مجرد الإشارة إلى الانفجار السكاني، وإلى مشكلة الطاقة والغذاء، وإلى مشاكل الفقر والبطالة والجهل والأمية، والهوة بين الدول الصناعية وباقي الدول النامية تكفي دليلا قاطعا على أن التنمية الاقتصادية مشكلة إنسانية معاصرة.

منذ الاستقلال عرفت الجزائر تحولات عميقة من جراء التغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. فالتطور السريع للتكنولوجيا الحديثة فرض على المؤسسات الجزائرية تجديد تقنياتها وتنظيمها وتحسين مستمر لمواردها البشرية لتتماشى مع متطلبات المحيط، ولقد كانت المؤسسة العسكرية السباق في هذا الميدان نتيجة لطبيعة المهام المخولة لها، فهي تمتلك الموارد البشرية المؤهلة والمحفزة وبالتالي كان من الضروري استغلالها في مجالات تتجاوز مهامها العسكرية الأساسية لتنتقل إلى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار البناء والتجديد. بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة اجتماعية كالمؤسسات الاجتماعية الأخرى، مثلها مثل، المؤسسة الأسرية، الصحية، التربوية، الصناعية... الخ، وهي تضم جميع شرائح المجتمع دون استثناء أو تمييز.

علما أن الدور التنموي للمؤسسة العسكرية عموما هو دور مجتمعي شامل لكل المجالات (أمنية، اقتصادية، اجتماعية، صحية، بيئية...)، حيث أن المؤسسة العسكرية في الكثير من الدول لعبت دورا أساسيا في مجالات المساعدة الاجتماعية والإسكانية والصحية (خاصة خلال الحروب والكوارث الطبيعية أو في حالات النزاعات المسلحة).

وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية تجاوزت إطارها التقليدي لتساهم في دعم مشاريع تنموية في مجالات عدة (اقتصادية واجتماعية)، كما تسعى دائما نحو الانفتاح على المجتمع، وهذا من أجل التقرب أكثر من المواطنين وتعريفهم بأهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها خدمة للوطن والمجتمع، خاصة في جانب الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وأهمية مؤسساتها الصناعية وكذلك دورها الأمني الذي يلعب دورا هاما في حماية الاقتصاد الوطني. إلا أن الكثير من الناس عموما والباحثين في مجال العلوم الاجتماعية أو الاقتصادية لا يعطون البعد التنموي والأمني للمؤسسة العسكرية دوره في الدراسة والتحليل، أو ربما ينظرون إليها على أنها علامة على التخلف أو أن بناءها يكون على حساب الرخاء الاقتصادي والتنمية، أو يهملون العلاقة بين البعد الأمني والتنمية الاقتصادية، كل هذا قد يكون له انعكاس على ثقافة المجتمع اتجاه هذه المؤسسة. ومن هنا ظهرت مشكلة البحث التي نحاول من خلالها معرفة الصلة بين المؤسسة العسكرية والتنمية الاقتصادية من جهة ومدى معرفة أفراد المجتمع بالدور التنموي لهذه المؤسسة.

وعليه، يتحدد السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في: كيف تساهم المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية؟ وهل لدى أفراد المجتمع معرفة ودراية كافية حول هذا الدور؟ ومن خلال هذا السؤال الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات التالية :

- 1- أين يكمن الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية؟
- 2- كيف تساهم الصناعات العسكرية في التنمية الاقتصادية ؟
- 3- ما علاقة الدور الأمني للمؤسسة العسكرية بالتنمية الاقتصادية؟

ثالثا : فرضيات الدراسة

تعتبر الفرضية نقطة رئيسية في مجال الدراسات الاجتماعية، حيث يتم تحديد الفروض بوضع التصور النظري والميداني لموضوع الدراسة في إطار التراث السوسيولوجي والبحوث العلمية قصد الحصول على نتائج تعكس هذا البناء النظري على الواقع. وبناء على الإشكالية السابقة الذكر، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تساهم المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره من خدمات اجتماعية متنوعة (التشغيل - الصحة - التعليم - التكوين).

الفرضية الثانية: المؤسسات الصناعية العسكرية لها دور إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية للمجتمع.

الفرضية الثالثة: الدور الأمني للمؤسسة العسكرية يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية للمجتمع.

رابعاً : أهمية الدراسة

تعد التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن موضوعا هاما يمثل قضية جوهرية لدى الدول، ومحورا لاهتمام متخذي القرار، وواضعي السياسات، كما أنه على الجانب الآخر يجذب إليها المتخصصين من علوم شتى. وفي ضوء ذلك كان من الطبيعي أن يتجه إليه علم الاجتماع ليأخذ نصيبه من الاهتمام بها من زاوية مستتبعاته الاجتماعية وأبعاده الإنسانية.

كما إن إثراء دراسات علم الاجتماع بقضايا أساسية وبحوث غير مغتربة تعبر عن الواقع المعاش يعد مطلبا ضروريا، وهنا تكمن أهمية إجراء هذه الدراسة في كونها تثير نوعا من التحدي المعرفي، نظرا لأنها تدرس موضوعا حول دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، ومن ثم فإن الآراء والاجتهادات المتوفرة حولها لازالت تتلمس طريقها نحو الفهم الصحيح لهذا الدور التنموي. ولهذا فربما يسهم إجراء هذه الدراسة على المستوى النظري والمنهجي في الكشف عن الدور الحقيقي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

وعليه، تتبع أهمية هذا البحث لكونه يدرس العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع من جهة، ومحاولة تحديد مستوى معرفة أفراد المجتمع حول الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في التنمية الاقتصادية ومدى إسهامها في تطور المجتمع وتنميته من جهة أخرى، حيث ينظر لها في الغالب نظرة ثانوية، والكثير من الباحثين يركزون على دور المؤسسة العسكرية في الحروب أو الانقلابات العسكرية ويتجاهلون دورها في المجالات الأخرى، كالمجال التنموي الاقتصادي، وهذا ما يجعل هذا البحث في غاية الأهمية.

خامسا : أهداف الدراسة

إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية، والهدف من الدراسة يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة، والبحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية⁽¹⁾.

وفي ضوء موضوع البحث وفرضياته، فإن هدف الدراسة الراهنة، هو دراسة كيفية مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية ومدى معرفة أفراد المجتمع اتجاه هذا الدور التنموي، باعتبارها مؤسسة حيوية من مؤسسات الدولة الضرورية التي لا غنى لأي مجتمع عنها. كما أن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة الخروج من النطاق الضيق للدراسات حول المؤسسة العسكرية الجزائرية، والتي بقيت منحصرة في دراسة الجوانب السياسية أو التاريخية، والبحث عن الواقع الحقيقي وذلك من خلال معالجة مستوى آخر تقوم به المؤسسة العسكرية يتجاوز وظيفتها التقليدية، وهو دورها في التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمجتمع، رغبة في الوصول إلى نتائج هذا الدور وآثاره على المجتمع. كما أن الهدف من وراء هذا البحث هو فسح المجال للباحثين ولفت انتباههم لهذا الموضوع للبحث أكثر في جوانبه المختلفة. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- تبيان كيفية توجيه المؤسسة العسكرية لإمكانياتها المادية والبشرية لأغراض تنموية.
- 2- محاولة الكشف عن الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.
- 3- محاولة معرفة أهمية المنشآت الصناعية العسكرية في دعم التنمية الاقتصادية.
- 4- محاولة تحديد أهمية الدور الأمني للمؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية.

(1) - محمد شفيق. البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص55.

سادسا : تحديد المفاهيم الأساسية:

لقد وردت في هذه الدراسة مفاهيم أساسية تحتاج إلى توضيح معناها المقصود لأنها ستتردد كثيرا في الفصول الآتية من جهة، ولأن هذا التحديد سيزيد من فهم موضوع الدراسة وتدقيقه أكثر من جهة أخرى. وعليه يركز هذا البحث على بعض المفاهيم المحورية، وهي: الدور، المؤسسة، المؤسسة العسكرية، التنمية الاقتصادية، الأمن.

1- مفهوم الدور :

توجد في الواقع تعاريف مختلفة لمصطلح "الدور" تتمايز فيما بينها بحسب طبيعة المجال الذي يختص به الدور، ومع ذلك فالدور في مفهومه العام يعني: « سلسلة من التعيينات، يتوقع أن يقوم بها الشخص المنوط به الدور، والذي يحتل موقعا في إطار مؤسسي اجتماعي أو مهني، وذلك في مقابل مواقع أخرى مترابطة أو متكاملة، ولكل منها واجبات وحقوق خاصة بالأداء، توضحها قواعد ومعايير ثابتة ومعروفة»⁽¹⁾.

وفي مجاله السوسولوجي، يعني بكل بساطة مفهوم الوظيفة التي يكلف بها شخص أو مؤسسة، ينهض بها تبعا لأهدافها وفنية ممارستها بشكل منتظم تحدده لوائح العمل وأعرافه الخلقية والمهنية. كما نجد الدور: « يشير إلى مجموعة من معايير السلوك التي تحكم وضعنا معينا في البناء الاجتماعي وتتكون هذه المعايير من مجموعة من التوقعات التي يكونها الآخرون، والتي لا تضم فقط كيف يؤدي الفرد الدور، وإنما تضم كيف يجب أن يعامل الفرد الآخريين أثناء تأديته لدوره»⁽²⁾. كما يعرف الدور بأنه السلوك المتوقع الذي يرتبط بوضع اجتماعي معين⁽³⁾.

(1)- عبد الله جمعة الكبيسي، محمود مصطفى قمبر. دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع. الدوحة: دار

الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 09.

(2)- محمد الجوهري وآخرون. طرق البحث الاجتماعي. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 111.

(3)- عصمت عدلي. علم الاجتماع الأمني. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 15.

وفي ما يخص التعريف الإجرائي للدور، فنقصد بالدور هنا مجموعة من المهام والواجبات والمسؤوليات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية من خلال دعمها لمجال التنمية الاقتصادية. وعليه من خلال محاولتنا لتحديد الدور التنموي للمؤسسة العسكرية ندرك أهمية تحديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي من خلالها تمارس المؤسسة العسكرية دورها.

2- مفهوم المؤسسة :

هناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة وكل منها يركز على جانب معين، كالهيكل، العناصر المكونة، طبيعة نشاطها وأهدافها. والاختيار من بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها. فإذا نظرنا إلى المؤسسة من الجانب الاقتصادي، فهذا يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو مالي، ويدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج، التموين، البيع والتوزيع والتمويل إلى غير ذلك. وعند اعتبار المؤسسة من حيث هيكلها العضوي، فهي تتكون دوماً وطبيعياً من مستخدمين، من وحدات، أقسام أو مصالح ترتبط ببعضها البعض بشكل متكامل. واعتبار المؤسسة كنظام يعني أنه يمكن النظر إليها كوحدة قائمة على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف مكوناتها وأجزائها. وأخيراً، إعتبار المؤسسة كمنظومة يخرج من النطاق الاقتصادي إلى غيره من المجالات كالإدارة، التربية، الصحة، الإعلام والخدمات... الخ⁽¹⁾.

كما تعني كلمة مؤسسة في علم الاجتماع، مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة التي تحدد السلوك والعلاقات الاجتماعية في المجتمع. وقد أستعمل هذا المصطلح بدقة متناهية العالم الاجتماعي "هربرت سبنسر" في كتابه "مبادئ علم الاجتماع" إذ قال بأن « المؤسسة يمكن أن تشبه بالعضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة للمجتمع »⁽²⁾.

ونقصد بالمؤسسة البنية المنظمة التي تستند إلى مقومات عضوية فيزيقية، تنظيمية، اعتقادية تمكنها من أداء وظائفها وتحقيق أهدافها. وتتضمن: مقر الإدارة والعمل، مزودة

(1) - سعيد أوكيل. وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 01.

(2) - نقلا عن: دينكن ميتشيل. معجم علم الاجتماع. ترجمة: إحسان محمد حسن، ط 01، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص 127.

بالتجهيزات اللازمة، وسلطة إشرافية، وهيئة فنية، وعمالة معاونة أو خدمية، وزبائن من نوعية خاصة تتعامل معها وفق منظومة قيم ومعايير تحدد حقوق وواجبات الأطراف المتفاعلة داخل إطار لوائح وتنظيمات عمل المؤسسة.

ويعتبر "تشارلز كولي" و "ديفز" المؤسسات بأنها: « مجموعة مقاييس معقدة تعتمد على المجتمعات في مواجهة حاجاتها الأساسية بطريقة نظامية وعقلية». والمؤسسات حسب آراء "ديفز" تكون على خمسة أنواع تبعا للوظائف التي تقدمها للمجتمع، فهناك المؤسسات الدينية، الإقتصادية، العائلية، السياسية والعسكرية⁽¹⁾. بينما يعتبر "هومنس Hommans" المؤسسة كنظام مفتوح، وهو « كل نظام اجتماعي يتواجد ضمن محيط ثلاثي الجوانب: مادي كالهيكلي، ثقافي مرتبط بقيم وأهداف المجتمع، وتكنولوجي أي التجهيز والمعلومات التي يتحصل عليها النظام لتأدية مهمته. (2)»

كما يقصد بالمؤسسة كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا وذو إطار قانوني واجتماعي، يهدف إلى إنتاج أو تبادل سلع وخدمات من خلال مختلف عوامل الإنتاج (مالية، بشرية، مادية، أساليب إدارية) وهذا بالتعامل مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق نتيجة معينة ووفق شروط اقتصادية معينة تبعا لحجم ونوع النشاط⁽³⁾.

3- مفهوم المؤسسة العسكرية :

مهما تنوعت التعاريف وتباينت، فإن أساسها واحد، إذ يتفق الجميع على أن المؤسسة العسكرية أو الجيش هو « مؤسسة تضم مجموعة من الأفراد المكونين عسكريا والمعروفين عموما بإسم الجنود، وهو يتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة، كما أنه وجد من أجل ضمان الأمن داخل وخارج التراب الوطني، وحماية المواطن وممتلكاته في حالة وجود

(1) - نفس الرجوع السابق، ص 128.

(2) - Edgar Shein. **Psychologie et organisation**. Paris : Hommes et technique, 1971, p 96.

(3) - ناصر دادي عدون. **اقتصاد المؤسسة**. الجزائر : دار المحمدية، 1998، ص 08.

أخطار خارجية تهدد سلام وإستقرار البلاد، وحفظ النظام داخله، ومنه يتجلى الهدف الذي لأجله تأسس وهو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للأمة»⁽¹⁾.

ويقصد كذلك بالمؤسسة العسكرية بأنها : « تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين، تنشئه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه إستثنائيا بحفظ النظام في الداخل»⁽²⁾. كما يعرف الجيش على أنه « مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، فهو مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي، ومحاييد في علاقات السياسة والسلطة والمجتمع»⁽³⁾.

أما التعريف الإجرائي لمفهوم المؤسسة العسكرية، فنعني بها تلك المؤسسة المنظمة التي نظم جميع شرائح المجتمع ومن مختلف المناطق الجغرافية، وتتكون من أشخاص منظمين تنظيميا تسلسليا، ومجهزة إداريا ومكونة عسكريا، وهدفها الدفاع عن الحدود ضد أي تهديد خارجي أو داخلي. إلا أنها لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إمكاناتها المادية والبشرية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية خدمة للمجتمع والوطن. ونقصد هنا بالمؤسسة العسكرية الجيش الوطني الشعبي.

4- مفهوم التنمية:

المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، فالتنمية عبارة عن عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط. وهناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات

(1)- Morin Jean Michel. **Précis de sociologie**. France : Nathan, 1997, P.76.

(2)- عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 129.

(3)- أحمد ولد داده وآخرون. الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. ط1، 01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 16.

هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو دخل الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية⁽¹⁾.

إذ يرى "هاننتجتون Hantington" أن التنمية هي تغييرات شاملة لكل مجالات الفكر، والسلوك الإنساني، ويحصر مكوناتها، بصورة مبدئية، في التصنيع، والحراك الاجتماعي، والعلمانية، ووسائل الاتصال الجمعي، ورفع معدلات التعليم، ومستوى الخدمات الاجتماعية، والمشاركة الشعبية في صنع وتوجيه القرارات السياسية⁽²⁾.

ومن جهة أخرى نجد تعريف "عبد الله جمعة الكبيسي" حيث يقول أن: «التنمية هي مجمل العمليات التي يقوم بها المجتمع، سلطات ومؤسسات وهيئات وأفراد في مجالات استخدام واستثمار الموارد الطبيعية والمادية والبشرية استخداما فعالا يستهدف رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا»⁽³⁾.

كما يمكن تعريف التنمية حسب "أمين هويدي" بأنه «تحرك النظام الإقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة لتحقيق قدر أوسع من السلطة للشعب للمشاركة في بناء مستقبلهم، وزيادة في إنتاج الإحتياجات اللازمة للمجتمع، مبنية على عدم الإستغلال وعلى عدالة التوزيع في ظل ثقافة تهدف إلى تعريف كياناتهم وتلبية إحتياجاتهم وآمالهم»⁽⁴⁾.

(1) - أحمد صالح العمرات. الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة خاصة للتنمية المستدامة في ظل العولمة. ط 1، عمان: د.ن، 2002، ص ص 61-62.

(2) - نقلا عن: عبد الملك المرمي. الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991، ص 23.

(3) - عبد الله جمعة الكبيسي، مرجع سابق، ص 11.

(4) - أمين هويدي. العسكرية والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديمقراطية. ط 01، القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 110.

وهناك التعريف الذي قدمه الأستاذ الدكتور "سعد الدين إبراهيم" حيث يقول أن التنمية تعني: «إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكاملة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا»⁽¹⁾.

يقول "ألبرت ماير Albert Mayer" الخبير الأمريكي في تخطيط المدن: أن التنمية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع، وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى منه، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية، فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الإجتماعية، والصحية، والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين⁽²⁾. والتنمية عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة، موروثة وغير مرغوب فيها، إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل.

كما يرى "حربي محمد موسى عريقات" أن التنمية لها أشكال مختلفة، فهناك التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة. كما يختلف مفهوم التنمية في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية، تعني كلمة التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة، وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغيير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة⁽³⁾. ويضيف كذلك بأن التنمية الاقتصادية ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد على جدية صانعي القرار في الإلتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستحدثة⁽⁴⁾.

وعليه فالتنمية هي عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساسا على مبدأ المشاركة

(1) - نقلا عن: محمد نبيل جامع. التنمية في خدمة الأمن القومي. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص 53.

(2) - نقلا عن: عادل مختار الهوارى وآخرون. قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 133.

(3) - حربي محمد موسى عريقات. مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي. ط 01، عمان: دار الفكر، 1992، ص 25.

(4) - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 27.

الجماعية الفاعلة والإيجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات لتنتهي بالانقاع من مردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها. وإذا لم يحدد نوع التنمية فإن التفكير يتجه للتنمية الاقتصادية، وهي تلك العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأسبابه كما ونوعاً، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية.

5- مفهوم التنمية الاقتصادية:

أصبحت كلمة التنمية الاقتصادية اليوم من الكلمات المألوفة لدى العامة، وأصبح لكل مواطن مفهوم خاص لها، إذ أصبحت الكلمة مرتبطة في أذهان جميع المواطنين تقريباً بالتحسن والتقدم في كل شيء. حيث يعرفها "جمال محمد الدبعي" فيقول أن «التنمية الاقتصادية عملية إرادية من جانب المجتمع تتضمن خطة للتغيير، مرغوب فيها، تضمن تحسناً في رفع مستوى المعيشة، وذلك برفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي»⁽¹⁾.

كما نجد تعريف التنمية الاقتصادية في "موسوعة الشروق" بأنها: اتجاه النظام الاجتماعي بأكمله إلى أعلى، أو بأنها: تحقيق عدد من أهداف التحديث، مثل: ارتفاع الإنتاجية، وزيادة المساواة الاقتصادية والاجتماعية، واكتساب المعرفة الحديثة، وتحسين المؤسسات والسلوكيات، واتباع نظام رشيد متناسق مع الإجراءات السياسية التي يمكن أن تقضي على الظروف غير المواتية في النظام الاجتماعي، والتي رسخت حالة التخلف⁽²⁾.

أما تعريف "بلادوين ماريي" فهو يرى «أن التنمية الاقتصادية عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم»⁽³⁾.

(1) - جمال محمد الدبعي. المدخل إلى علم الاجتماع. ط01، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1991، ص 123.

(2) - محمد المعلم. موسوعة الشروق. المجلد الأول، القاهرة: دار الشروق، 1994، ص 115 - 116.

(3) - نقلاً عن: حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 26.

والتنمية الاقتصادية في المفهوم الإسلامي يقصد بها تنمية الأفراد والمجتمعات مادياً، روحياً وأخلاقياً، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. أما التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية الاقتصادية، فيقصد بها قيام المؤسسات بتوفير الاحتياجات اللازمة للمجتمع من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، كتوفير الشغل والصحة والتعليم والتكوين، والسكن.

6- مفهوم الأمن:

يعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تنتشعب دلالتها، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة، ليشمل الإصلاح الاجتماعي، والإرتباط بالقضاء والعدل، والتربية والإرشاد. فعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع الأمن، فإن مفاهيم هذا الأخير قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول. وللأمن تعاريف عدة في اصطلاح العلماء والكتاب، وذلك لتتبع النظرة واختلاف التصور، وتباين المشارب، وإن اتفقت على بعض وظائفه وأهدافه. وقبل أن نعطي تعريفاً إجرائياً للأمن يجدر بنا أن نسوق طائفة متنوعة من التعاريف الدالة عليه.

فقد عرفته "موسوعة السياسة" بأنه: "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"⁽¹⁾. وقيل أيضاً بأن الأمن هو: "الجهد اليومي المنظم الذي تقوم به الدولة لتنمية ودعم نشاطاتها الرئيسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع أي تهديد قد يعيق أو يضر بتلك الأنشطة"⁽²⁾. كما يعرف الأمن بأنه " مجموعة من الإجراءات التي يجب على الدولة القيام بها من أجل حماية مواطنيها والعيش في سلام"⁽³⁾.

أما "عصمت عدلي" في كتابه علم الاجتماع الأمني، فيرى أن الأمن بمفهومه الشامل يعني مجموعة الجهود المبذولة من قبل الدولة والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم

(1) - عبد الوهاب الكيالي وآخرون. موسوعة السياسة. ط1، بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع، 1985، ص 331.

(2) - Charles-philippe, David, Roche Jean-Jacques. **Théorie de la sécurité**. Paris: Montchrestien, 2002, p : 113.

(3) - Claude Kannas. **Larousse : Dictionnaire Encyclopédique Illustré**. Paris : Larousse, 1997, p : 1436.

الاجتماعي، والأمن هو محور التقدم وهو مسؤولية وطنية بكل المعايير تتكاتف على تحقيقه كافة أجهزة الدولة وكل أفراد المجتمع على السواء (1).

ويعرف "ولتمان وناشت"، و"كويستر" الأمن بأنه مجموعة من التهديدات الفيزيقية التي تواجه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد، والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات التي ترتبط بعوامل داخلية وخارجية، مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية (2).

ومن أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت ماكنمارا" وهو وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن"، حيث يقول بأن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. ويضيف قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة من أجل لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل" (3).

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: «فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطَعَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» (4). كما ورد لفظ "الأمن" في قوله تعالى: « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ » (5). وعليه فالأمن نعمة عظيمة، بل يكاد يكون من أعظم النعم لأن مقتضاه الأمن النفسي والطمأنينة والسكينة التي يستشعرها الإنسان، فيزول عنه هاجس الخوف، ويحس بالرضا والسعادة، والشعور بالأمن غاية في الأهمية، ومن ثم فقد جعله الله عز وجل نعمة جلية ينفضل بها على بعض خلقه.

(1) - عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 93.

(2) - نقلا عن: ذياب البداينة. الأمن و حرب المعلومات. ط2، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006، ص 21.

(3) - روبرت مكنمارا. جوهر الأمن. ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 125.

(4) - القرآن الكريم. سورة قريش. الآية 3-4.

(5) - القرآن الكريم. سورة الأنعام. الآية 81-82.

و يقصد كذلك بالأمن، القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب. كما يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم والتنمية⁽¹⁾.

وفي ما يخص التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن هو شعور المجتمع بالاستقرار والطمأنينة، من خلال ما توفره كل من المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية من إمكانيات للحفاظ على سلامة وأمن أفراد المجتمع، لأن الأمن يبدأ من الفرد، ثم ينتقل إلى المجتمع، ثم إلى الأمة. من هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة:

يعتبر الجانب المنهجي تدعيماً للجانب النظري، وعليه فإن محاولة أي باحث لتقديم عمل بحثي علمي ملما بجميع حيثيات الظاهرة موضوع الدراسة، متوقف على وضع إطار منهجي يتسم بالترتيب المنطقي والموضوعي في الطرح، وتبرز أهمية العمل المنهجي الميداني الذي يعمل الباحث وفقه، في تكريس حقيقة التصورات والأفكار النظرية التي تم جمعها حول مشكلة الدراسة. كما أن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث للتعمق فيها، ومحاولة التوصل إلى نتائج تجيب على تساؤلاته، ويكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية موضوعية. واستيفاء لتغطية هذا الجانب لما له من تأثير على نتائج الدراسة، فقد أعطينا اهتماماً بالغاً للأساليب التقنية في سياق بلوغ الحقائق العلمية حول المشكلة موضوع الدراسة.

(1) - عيسى قاسمي. الشرطة الجزائرية: مؤسسة في عمق المجتمع. الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002، ص 21.

أولاً: الدراسة الاستطلاعية:

تعتبر هذه العملية كخطوة أساسية في أي بحث اجتماعي، يتخذها الباحث من أجل إثراء الإشكالية من خلال ضبط المتغيرات والعلاقات بينها في قوة مؤشراتها⁽¹⁾، ويعمل البحث الاستطلاعي على بناء الاستمارة النهائية بعد الاستمارة الاستطلاعية، وذلك بعد تصحيح الأخطاء حول صياغة الأسئلة وقوة المؤشرات، كما تؤدي بنا هذه الخطوة إلى تحديد أكثر لشروط العينة، والتي تساعدنا على الاقتراب لمعرفة الموضوع الذي نود دراسته، والمتمثل في دراسة مدى معرفة بعض فئات المجتمع الجزائري بدور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية. حيث قمنا بزيارة بعض المنشآت الصناعية العسكرية بغية الإطلاع على الدور الذي تقوم به في مجال التنمية الاقتصادية، وبعد نهاية هذه العملية يتطلب منا الاستعانة بمنهج يعطي قوة أكثر، وذلك حسب طبيعة الموضوع الذي يفرض علينا اختيار المنهج السليم لذلك.

ثانياً: المناهج المستخدمة في الدراسة:

إذا كانت دراستنا تهدف إلى تناول دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع بطريقة موضوعية، ونظراً لما ينطوي عليه هذا الموضوع من أبعاد ومواقف مختلفة، فإن السعي لتحقيق ذلك يتوقف قبل كل شيء على كيفية دراسة هذا الموضوع بمنهج مناسب وبطريقة بحثية تحقق الهدف الرئيسي من إجراء هذا البحث.

ويقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة، من الميدان⁽²⁾ كما أن لكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تعينه في تحقيق هدفه العلمي⁽³⁾. وعليه في هذه الدراسة سوف يستعين الباحث بمنهج

(1) - محي محمد مسعد. كيفية كتابة البحوث الأبحاث والاعداد للمحاضرات. ط 01، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000، ص 32.

(2) - عبد الهادي الجوهري. معجم علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة فضة الشرق، 1982، ص 182 .

(3) - عبد الباسط محمد حسن. أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة وهبة، 1979، ص 255.

المسح الاجتماعي، ولكن في إطار التكامل المنهجي استخدم الباحث أيضا المنهج التاريخي. وسوف يتم العرض لكل منهج بشيء من التفصيل:

1- منهج المسح الاجتماعي

انطلاقا من طبيعة الدراسة ولتحقيق الأهداف المرسومة سلفا لهذا الجهد العلمي، فقد قام الباحث باستخدام منهج المسح الاجتماعي بوصفه الأنسب لمعالجة الظاهرة قيد البحث والذي هو: « عبارة عن عملية تصوير دقيقة ومنظمة للوضع الراهن لجمهور من الناس أو وحدة إجتماعية والاستفادة من هذا التصوير في وضع برامج تنمية هذا الوضع أو تطويره في المستقبل »⁽¹⁾. ويستخدم المسح الاجتماعي كأسلوب لجمع البيانات عن جماعة معينة في بيئة محددة من حيث ظروفها المعيشية وتكوينها الاجتماعي⁽²⁾. كما تصنف المسوح وفقا لحجم جمهور المسح أو المجال البشري له إلى مسوح شاملة وأخرى بالعينة، ونظرا لطبيعة موضوع البحث اخترنا طريقة المسح بالعينة وهي: « تلك المسوح التي تهتم بدراسة جزء من أفراد المجتمع أو تنصب على عدد محدد من الحالات أو المفردات وذلك في حدود الوقت والإمكانيات المتوفرة لدى من يقوم على أمر مثل هذا النوع من المسوح »⁽³⁾.

وعليه يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة عن طريق المسح الاجتماعي، حيث تعتبر من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومن ثم محاولة تحليلها وتفسيرها تفسيراً وافياً لاستخلاص نتائجها.

2- المنهج التاريخي:

إضافة إلى المسح الاجتماعي استخدمنا في هذا البحث المنهج التاريخي، والذي أقتصر على الجانب النظري خاصة في ما يتعلق بدراسة الجانب التاريخي للمؤسسة العسكرية والدور التنموي الذي قامت به منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. كما ساعدنا تتبع مسار المراحل الكبرى

(1)- علي عبد الرزاق جلي، محمد أحمد بيوي، نادبة عمر. مناهج البحث الاجتماعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 168.

(2)- صلاح مصطفى الفوال. علم الاجتماع: بين النظرية والتطبيق. ط01، مصر: دار الفكر العربي، 1996، ص 187.

(3)- علي عبد الرزاق جلي، محمد أحمد بيوي، نادبة عمر، مرجع سابق، ص 170.

للتنمية الإقتصادية في الجزائر من فهم أوسع حول التغيرات الإقتصادية والإجتماعية، والوقوف على مراحلها من خلال مساهمة المؤسسة العسكرية في تلك البرامج التنموية. ويستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الإجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتداد لها⁽¹⁾. إذا فالمنهج التاريخي يمدنا بإحساس تاريخي ومنظور تطوري، لأن الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض، ولكنها مترابطة في سياق زمني محدود⁽²⁾. وإذا فهمنا ماضي المؤسسة العسكرية وحاضرها فإننا نستطيع تنبؤ دور المؤسسة العسكرية وما تستطيع أن تقوم به من مهام تنموية ومسؤوليات للمجتمع.

ثالثا: العينة وخصائصها

يعتبر اختيار العينة من أهم خطوات البحث العلمي، فالباحث « في علم الاجتماع يهتم كثيرا بمدى تمثيل العينة التي سيختارها، لذلك وجب علينا تحديد معايير يتم بموجبها اختيارنا لعينة البحث، بحيث تتماشى مع نوع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها. ونظرا لكون مجتمع البحث كبير وكون أفراد العينة مبعثرين في مناطق مختلفة من ميدان البحث إلى جانب طبيعة الدراسة وتركيب مجتمع البحث، فقد اقتضى منا مجال الدراسة استعمال " العينة القصدية"، « وهي العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقاد منه أنها تمثل المجتمع الأصلي، إذ توفر هذه الطريقة على الباحث كثيرا من الجهد⁽³⁾»، حيث ينتقي من خلالها أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناء على معرفته، دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها، وهي عينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر ولكنها تعتبر أساسا متينا للتحليل العلمي ومصدر ثري

(1)- عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 93.

(2)- محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص 34.

(3)- محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص 55.

للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة. وقد تكونت العينة من 282
مبحوثا، 191 منهم ذكور و 91 إناث.

رابعاً: مصادر وأدوات جمع البيانات

1- مصادر الدراسة:

لقد أثرت في مجالات علم الاجتماع مناقشات عديدة حول طبيعة المصادر التي يعتمد عليها الباحث في معالجة القضايا السوسولوجية، لكن ومهما يكن من تعدد في وجهات النظر بشأن الإجراءات المنهجية وطبيعة مصادر الدراسة، فإن الباحث السوسولوجي يتجه عادة إلى الاعتماد على مصدرين رئيسيين هما المصادر النظرية والمصادر الميدانية، فالأولى تتمثل في التراث المدون الذي يرجع إليه الباحث من خلال الإطلاع على المصادر والمراجع العربية والأجنبية، فضلا عن السجلات وكل ما من شأنه أن يمد الباحث بمعلومات معرفية وتاريخية تساعده على الإحاطة بجوانب موضوع بحثه، أما الثانية فتتعلق بالمصادر الميدانية أي المعطيات التي يجمعها الباحث من الميدان. ونشير في هذا السياق، إلى أن الدراسة الراهنة قد اعتمدت على توظيف هذين المصدرين من حيث الاعتماد على التراث السوسولوجي قصد تكوين خلفية نظرية من جهة، وتحديد الإطار النظري للدراسة الذي تبنى عليه الدراسة الميدانية من جهة أخرى.

2- أدوات جمع البيانات:

إن أي بحث علمي يعتمد على أداة أو مجموعة من الأدوات لجمع البيانات للوصول إلى نتائج موضوعية. ومهما كان نوع المنهج الذي يستعين به الباحث كطريقة لإجراء بحثه، فإنه مطالب في كل الأحوال بأن يسير في عدد من الخطوات المنهجية التي تعينه على تحقيق أهدافه. إن طبيعة الدراسة التي قمنا بها، أملت علينا استعمال طرق تحليل وجمع البيانات متنوعة، حاولنا بقدر الإمكان حسن استغلالها بالجمع بينها وتكييفها لمتطلبات مختلف مراحل الدراسة. أما بالنسبة إلى أدوات البحث التي تم استخدامها للحصول على الحقائق المتصلة بموضوع الدراسة فنجد من بينها :

الاستبيان:

لقد تم الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات الميدانية، إذ تعتبر استمارة الاستبيان أنسب الأدوات التي تتسق مع منهج المسح الاجتماعي للبحث في مدى معرفة أفراد المجتمع حول دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية. انطلاقاً من هذا، أعدنا استمارة الاستبيان التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة، بعضها مغلقة بهدف تسهيل عملية إجابة المبحوثين عليها، وبعضها الآخر مفتوحة، لإعطاء الحرية الكاملة للمبحوثين للتعبير عن آرائهم. وتعرف استمارة الاستبيان بأنها « نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة وترسل بالبريد أو توجه لهم أثناء المقابلة»⁽¹⁾.

وكان من الطبيعي أن يتم التركيز على أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات المطلوبة، نظراً لتوزع مواقع المشاركين في مجتمع الدراسة على مناطق متباعدة. ومن المتعارف عليه من الناحية المنهجية أنه بالرغم مما للاستبانة من ميزات وعيوب كأداة للمعلومات المزمع جمعها، فهي تعد من أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها للحصول على معلومات من مجتمعات مشتتة مع توفير الوقت والجهد والمال.

ولتصميم الإستبانة، فقد حرص الباحث على اختيار الأسئلة المناسبة وبشكل مبسط وواضح، وقبل توزيعها بشكلها النهائي جرى اختبارها (تحكيمها) مبدئياً، وذلك من خلال إرسالها إلى عينة من الخبراء والمتخصصين والمهتمين بالبحث العلمي في المجال، وكانت ردودهم بشكل عام مشجعة. وقد قاموا بإبداء بعض الملاحظات، وبالتالي تم إجراء بعض التعديلات على الاستبانة قبل طباعتها وإخراجها بشكلها النهائي. وبعد اختيار عينة البحث قمنا بتجريب الاستبيان على 10 طلبة وأساتذة خارجين عن العينة الأصلية تم اختيارهم بصفة عشوائية، واستغرقت أسبوعاً كاملاً، وعرفت هذه العملية في البداية تعثراً بسبب تهاون المبحوثين من جهة، وخوفهم من الإدلاء بالإجابات الصريحة من جهة أخرى، رغم تأكيدنا المستمر من أن المعلومات سرية وتخص البحث العلمي فقط، وعندها تم استرجاع الاستبيانات.

(1)- فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد. الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 190.

وبعد ذلك بدأت مرحلة إرسال الاستبيانات إلى المجتمع المشارك في الدراسة المسحية، حيث تم إرسال (320) استبانته، وطلبنا من المبحوثين التعاون والتجاوب معنا بصدق وصراحة خدمة للبحث العلمي، كما أكدنا على سرية البيانات وعدم استخدامها لغير الأغراض العلمية البحتة. وعليه فقد بلغ العدد الإجمالي من الاستبيانات المسترجعة 300 بعد عدم استلام 20 استبانته، كما قمنا بحذف 18 استبانته بسبب عدم احترامها لشروط الإجابة، وبالتالي بلغ عدد الاستبيانات القابلة للدراسة 282.

هذا وقد بلغ عدد أسئلة الاستمارة (31) سؤالاً، موزعة على (04) محاور وذلك على النحو التالي:

- 1- **المحور الأول:** شمل معلومات عامة حول البيانات الشخصية للمبحوثين والذي يحتوي على سبعة أسئلة من (1 إلى 7) والتي تضمنت السن، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة المدنية، الأصل الجغرافي، التخصص العلمي والمهنة الحالية للمبحوث.
- 2- **المحور الثاني:** والذي خصصنا له بعض الأسئلة التي من خلالها نريد معرفة ما إذا كان مجتمع البحث مطلع على الجانب الخدماتي للمؤسسة العسكرية كالصحة، التعليم، التكوين والتشغيل. وقد احتوى هذا المحور على عشرة أسئلة من (8 إلى 17).
- 3- **المحور الثالث:** شمل بيانات خاصة حول الجانب الصناعي للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وقد احتوى هذا المحور على سبعة أسئلة من (18 إلى 24).
- 4- **المحور الرابع:** وشمل بيانات حول الدور الأمني للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وقد احتوى هذا المحور على سبعة أسئلة من (25 إلى 31).

وعلى أية حال، فقد كانت الأسئلة أغلبها بسيطة، حيث يمكن الإجابة عنها بأقل وقت وجهد، إضافة إلى سهولة تحليلها. وبعد تجميع البيانات اللازمة عن طريق الأداة الرئيسية (الاستبانة)، قام الباحث بمراجعة الاستبيانات مرة أخرى بغرض التأكد من دقة الإجابات لكل الأسئلة المطروحة وجديتها، وكنا نستبعد الاستثمارات الناقصة. وبشكل عام فقد كان مجموع الاستبيانات الراجعة مشجعا، حيث أعيدت أغلب الاستبيانات المرسله معبأة ومكتملة البيانات وصالحة للتحليل الإحصائي، وتم تحليل جميع الاستبيانات المعادة نظرا لاكتمال بياناتها كما سبقت الإشارة إلى ذلك. حيث تم ترميزها وتفريغها في جداول، وتمت معالجة الاستبيانات عن

طريق الحاسوب (برنامج إكسل)، ومن ثم بدأت مرحلة التحليل الإحصائي المتمثل في رصد التكرارات والنسب المئوية لجميع المتغيرات التي عالجتها الدراسة.

خامسا : مجالات الدراسة

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة أن يرسم بعض الحدود المكانية والزمنية والجغرافية التي تساعده على السيطرة على الموضوع قيد البحث بالرغم من تشعب أبعاده وسعة جوانبه، وذلك على النحو التالي :

1-المجال المكاني:

يقصد بالمجال المكاني "النطاق المكاني لإجراء الدراسة"⁽¹⁾. ولكي يتمكن الباحث من النجاح في مهمته، لا بد أن يكون لديه قدر كاف من المعرفة عن مكان المجتمع الذي سوف تجرى فيه الدراسة العلمية للتوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد في التخطيط للمجتمع. وبما أننا نهتم في هذا البحث بدراسة موضوع حول مدى معرفة أفراد المجتمع بدور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية، فقد تم التركيز على العاصمة كمجال للدراسة، حيث أجريت في ثلاث كليات بجامعة الجزائر ، بالإضافة إلى ثلاث ثانويات. علما أن هذه الدراسة تمت خارج هذه الثانويات.

2- المجال البشري

ويقصد به مجموعة الأفراد أو الجماعات الذين أجريت عليهم الدراسة، وقد تضمنت الدراسة في مجالها البشري عينة تتكون من بعض فئات المجتمع والمقدرة بـ 282 شخص وذلك في محاولة دراسة مدى معرفة أفراد المجتمع بالدور التنموي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية والخدمات التي توفرها للمجتمع.

3- المجال الزمني

فيما يتصل بالمدى الزمني ومراحل إنجاز الدراسة، فيمكننا القول بأن هذه الدراسة استغرق إنجازها قرابة ثلاثة أعوام أو تزيد قليلا منذ بداية الاهتمام بها كفكرة سوسولوجية

(1)- محمد شفيق. مرجع سابق، ص 211.

تصلح للدراسة. حيث أجرى الباحث خلالها المسح الميداني، وقام بتوزيع الاستبيانات على الجهات المشاركة في مجتمع الدراسة، حيث استغرق البحث الميداني قرابة سبعة أشهر، أي من شهر فيفري 2008 إلى شهر سبتمبر من نفس السنة، حيث تم النزول إلى الميدان وتم إرجاع استمارة الاستبيان من قبل المبحوثين. والدراسة بشقيها النظري والميداني استغرقت قرابة ثلاثة سنوات أي منذ بداية سنة 2005 إلى غاية ديسمبر 2008. وخلال هذه الحقبة كان العمل والإنجاز موزعا وفقا لخمس مراحل هي: استعراض التراث البحثي المتصل بقضية الدراسة، الزيارات الاستطلاعية الأولية، والإعداد للعمل الميداني، جمع البيانات، تصنيف وتفرغ وجدولة وتحليل وتفسير المعطيات الميدانية وكتابة النتائج النهائية للبحث.

سادسا : صعوبات البحث

تواجه معظم البحوث العلمية صعوبات كثيرة قد تتشابه في بعضها من بحث لآخر لعموميتها، وقد تختلف كذلك من بحث لآخر من حيث خصوصيتها. و عليه يتعين علينا أن نشير إلى أن أية دراسة علمية تجابه بجملة من العقبات التي تحد من تحقيق أهدافها كاملة وبصورة مرضية، سواء في مرحلة الدراسة النظرية أو في مرحلة جمع البيانات - الدراسة الميدانية - ولكن الباحث يحاول بشتى الطرق التغلب عليها. ولقد تعرضت الدراسة الراهنة لمثل هذه الصعوبات، التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ندرة الدراسات السوسولوجية التي تناولت من بعيد أو قريب موضوع الدراسة، وإزاء تلك الصعوبة لجأ الباحث إلى الاعتماد على الدراسات الاقتصادية والسياسية التي كانت إلى حد كبير ذات صلة وثيقة بموضوع الدراسة. حاول بعد ذلك استغلالها وتوجيهها لخدمة أغراض دراسته السوسولوجية.

- لم تكن الندرة قاصرة فقط في تناول المراجع النظرية، وإنما تعدتها إلى الدراسات والبحوث التطبيقية.

- حساسية الموضوع مما جعل العينة لا تتجاوب معنا بحرية.

وبالرغم من هذه الصعوبات حاول الباحث قدر طاقته أن يتفادها، ويحصر دراسته في إطار يقترب من الموضوعية العلمية.

الفصل الثاني

المداخل النظرية للتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية وأهم مراحلها

المبحث الثاني: أهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية

الفصل الثاني

المدخل النظرية للتنمية الاقتصادية

قبل أن نتطرق إلى موضوع دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية، كان لزاما علينا أن نلقي نظرة على التنمية الاقتصادية لإبراز تعاريفها ومعانيها ومراحلها ثم المبادئ والسياسات الاقتصادية لتحقيقها. كما تجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين كل في موقعه، وأن دفع عملية التنمية في البلدان النامية ومنها مجتمعاتنا العربية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن استراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس وقدراتهم وترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم⁽¹⁾

كما شغلت التنمية الاقتصادية جانبا كبيرا من الفكر الاقتصادي، حيث أسهم في تحليلها وفي عرض مشكلاتها كثير من المفكرين، واحتلت في أذهان الساسة مكانة هامة. كما أن مناقشة التنمية الاقتصادية لم تقتصر على الاقتصاديين فقط، بل أسهم فيها باحثوا العلوم الاجتماعية الأخرى كالمؤرخين وعلماء النفس والاجتماع والسياسة والديموغرافيين وغيرهم، لأن مشكلات التنمية الاقتصادية قد أثارت مسائل تدخل في نطاق تلك الدراسات، إذ نجد الفكر الاجتماعي حافلا ببحوث كثيرة في هذا المجال، ورغم ذلك فقد ظهرت انتقادات لتركيز التنمية الاقتصادية على الجوانب الاقتصادية فقط، وعدم إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية وأهم مراحلها

أولاً: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

الواقع أن قضية التنمية الاقتصادية فرضت نفسها على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من جهة، وتزايد حركة المد الاشتراكي من جهة أخرى، ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي والتنمية الاقتصادية والتنمية

(1) - مصطفى الأسعد. التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000،

الاجتماعية والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، ومشروعات التوطين... إلى غير ذلك، تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والفكر السوسولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية أو التعريفات المحددة للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

لقد نشأت فكرة التنمية، بصفة عامة، في الفكر الحديث من المقارنة بين خصائص الدول المتقدمة، والدول المتخلفة، وذلك عن طريق رصد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في بنيان البلاد المتقدمة، واعتبرت تلك الظواهر نموذجاً للتقدم، ثم صنفت الدول والمجتمعات في العالم إلى دول متقدمة أو متخلفة، وخففت كلمة متخلفة إلى كلمة نامية، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية علماً له أسسه النظرية ووسائله التنظيمية⁽²⁾.

كما ارتبط مفهوم التنمية بعلم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال⁽³⁾. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية، أما في العلوم الاجتماعية فيعد مفهوم التنمية حديثاً نسبياً مقارنة بعلم الاقتصاد.

وقد ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن

(1) - عادل مختار الهواري. «سوسولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع». العدد 09، دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، جوان 1981، ص 26.

(2) - محي الدين صابر. من قضايا التنمية في المجتمع العربي. ط 02، بيروت: المكتبة العصرية، 1987، ص 141.

(3) - دراوسي مسعود. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البلدية للفترة (80-1994). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص 11.

الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدمنا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع⁽¹⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان لا بد من التخطيط لإعادة بناء ما هدمته هذه الحرب، لذلك أصبحت كلمة التنمية الاقتصادية تلقى اهتمام دول العالم، كما طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية، فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه هذه الدول بعد السيطرة الاستعمارية والسياسية والاقتصادية، وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب، لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل أشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلد عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾.

وقد استهدفت هذه الدول تحقيق مستويات معيشة أفضل لمواطنيها، حيث قامت بتنفيذ العديد من الإصلاحات الداخلية لدعم عمليات الإنماء فيها، وقد تزايد هذا الاتجاه بتزايد إدراك الشعوب في الدول التي نسميها أحيانا النامية وأحيانا المتخلفة، بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها. ولتحقيق معدلات سريعة للتنمية بدأت هذه الدول تؤكد إصرارها على التخلص من هذه الأوضاع، وعلى الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف أو الفقر التي تدور في فلكها كي تصل إلى مستويات من المعيشة تقارب التي تسود البلدان المتقدمة في العالم⁽³⁾، فالاستقلال السياسي ليس غاية في حد ذاته وإنما هو بداية التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وعليه فقد أصبحت التنمية في اللغة السياسية والاجتماعية شعارا مرفوعا، وأملا مشروعا لا يختلف الناس على أنها السبيل الأوحى لمواجهة تحديات العصر إجتماعيا وتكنولوجيا.

(1) - دراوسي مسعود. مرجع سابق، ص 12.

(2) - نبيل السمالوطي. علم إجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 29.

(3) - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللثي. التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها - سياساتها. الإسكندرية: دار الجامعة، 2004، ص 15.

إذن التنمية هي في الأساس، عملية تغيير في الإتجاه، إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية، وتحويلها إلى مادة إقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية. والتنمية بهذا التصور، عملية تغيير للواقع الإجتماعي، وتجاوز له في طريق التقدم، فهي تغيير حضاري، وتجديد لمقومات الحياة، إبتداء من القيم والعلاقات، والمهارات وأساليب الإنتاج. والمشكلة الحقيقية لعملية التنمية الإقتصادية تتمثل في طبيعة التغيير، وما تستدعيه من عمليتي الهدم والبناء، ولكل منهما متطلبات وعوائق. ولتحقيق التنمية الإقتصادية هناك متطلبات يجب مراعاتها من بينها:

- التخطيط و توفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- الإنتاج بجوده و توفير التكنولوجيا الملائمة.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- وضع السياسات الإقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار اللازم.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

ومن ثم فإن التنمية الإقتصادية تتطوي ليس فقط على تغييرات إقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، بالإضافة إلى هذه التغييرات تشتمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وزيادة معدل التحضر في المجتمع⁽¹⁾. وبالتالي فإن التنمية الإقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، تعتمد على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة⁽²⁾.

(1) - محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 20-21.

(2) - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 07.

ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع مراحل، ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الدول، وإنما توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت إليها بعض هذه الدول، ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية، حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين، إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على أغلب الدول والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية:

1- المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع في إقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية، لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الإطارات الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2- المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية... الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3- المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي، وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

4- المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الواردات على أسس تجارية.

المبحث الثاني: أهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية

أولاً: أهدافها

نظراً للتطور المتزايد في المجالات الاقتصادية في العالم، والتي فرض على الدول وضع خطط تنمية اقتصادية واجتماعية لها أهداف محددة، وذلك من أجل الوصول إلى توفير حياة أفضل للمواطن واللاحق بركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً⁽¹⁾. وللتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى⁽²⁾، وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافاً معينة في هذا المجال، نظراً لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية:

1- رفع المستوى المعيشي: وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخل شروطاً ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكلاً وملبساً ومسكن وغير ذلك، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يضمنه هذا التعبير من معان، ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت على حد زيادة الدخل القومي، فإن هذا جيد، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك

(1) - محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر.

بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 97.

(2) - كامل بكري. التنمية الاقتصادية. بيروت: الدار الجامعية، 1988، ص 70.

عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلا⁽¹⁾.

2- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسات الاقتصادية أو حتى الخدماتية من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم وجهودهم المقدمة، والأجر بالنسبة للموظف هو مورد له لتلبية احتياجاته اليومية.

3- **توفير الخدمات الاجتماعية:** مثل الصحة، والتأمين ضد الحوادث وكذا التقاعد، إضافة إلى توفير المرافق العامة، النقل، التعليم.

4- **الأهداف التكنولوجية:** فقد نجد عند بعضها مصلحة خاصة. مثلا بالبحث والتطوير وذلك من أجل تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها.

5- **التدريب والتكوين:** قد يستفيد العمال من التدريب والتكوين داخل المؤسسات وذلك لغرض تمكينهم من استعمال وسائل الإنتاج المطورة بشكل يسمح باستغلال الموارد عقلا. فقد تسعى لتدريب عمالها الجدد أو رسكلة عمالها القدامى، وكل ذلك من أجل استعمال واستغلال الفرص والكفاءات المتاحة استغلالا أمثل، وهو ما يؤثر على مردودية المؤسسة خاصة وعلى الدخل الوطني عامة، ويدخل هذا الجانب ضمن إستراتيجية المؤسسة من أجل تطويرها وتكييفها حسب الأوضاع.

6- **الأهداف الثقافية:** تتمثل في الانفتاح الثقافي، وتحقيق الحد الأدنى من المتناقضات الثقافية من خلال اختلاط مختلف شرائح المجتمع.

لكن، يبقى الهدف من كل نشاط اقتصادي هو الإنسان نفسه، وكان رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ماديا ومعنويا هو غاية تصبو إليها المجتمعات في جهودها الإنمائية، ويمكن القول أن تطوير الاستهلاك كما من السلع والخدمات الاستهلاكية يمثل الهدف النهائي لعملية التنمية. ومما لا ريب فيه أن اعتماد مبدأ تأمين الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع، إنما يمثل جوهر إستراتيجية التنمية بأبعادها الزمنية وبغاياتها النهائية، وحتى يمكن تحقيق أهداف برامج التنمية يتطلب ذلك إحداث تنمية متوازنة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وليس التركيز على جانب

(1)- كمال بكري، مرجع سابق، ص 82.

واحد على حساب الجانب الآخر كما هو حاصل الآن في معظم الدول النامية. لذلك لا بد من التأكيد على أن التنمية لا تحدث إلا للإنسان نفسه لأنه الهدف من التنمية، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بدون البدء أولاً بالتنمية هذا الإنسان، فالإنسان هو عماد الدولة التي يعتمد تطورها أو تخلفها على كيفية تنميته (1).

من خلال هذه الأهداف يتبين أن التنمية الاقتصادية هي تنمية المجتمع أو الوطن كله، وليست تنمية الاقتصاد فقط، وقضية التركيز المقصود على جانب منها اتجاه خاطئ، وذلك للاعتماد العضوي والترابط والتكامل المتوازن بين مكونات المجتمع ومكونات التنمية. هذا ولا تهدف التنمية إلى الرخاء الاقتصادي فقط، وإنما تهدف أيضاً إلى الرفاه الاجتماعي، والرضا النفسي كذلك، لأن الرخاء الاقتصادي لا يتمثل في مجرد الرفاهية الاقتصادية، أي الاستمتاع بأعلى مستويات الغذاء واللباس والإيواء والدواء وغير ذلك من متع مادية، وإنما يتمثل في قدرات ومؤشرات أخرى، تشمل على الرشاد الاقتصادي، والتوازن بين صيانة الموارد واستغلالها، والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، والاستخدام الرشيد للتقنيات المناسبة والصائنة للبيئة، بالإضافة إلى الممارسة الرشيدة للتمويل والإنفاق العام (2).

وعليه، فالتنمية لا تهدف إلى الرخاء الاقتصادي بعناصره السابقة فقط، وإنما تهدف إلى الرضا النفسي والتنمية السيكولوجية بما فيها من مؤشرات وعناصر الابتكار والتجديد، والدافع الإنجازي، والقدرة على إتخاذ دور الآخرين، والروح المعنوية العالية، ومن ثم تهدف التنمية إلى خلق الشخصية السوية القوية النامية التي تمثل إحدى عناصر المال البشري الأساسية.

كما أن تحديد أهداف التنمية الاقتصادية لا يعني أنها عملية سهلة، وإنما في حقيقة الأمر تواجه معوقات ومشكلات تؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، ولهذه المشكلات آثار سلبية على المسيرة التنموية. وعليه يمكن عرض بعض من هذه المشكلات والمعوقات في الآتي:

(1) - صالح علي الزين، زينب محمد زهري. قضايا علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996، ص 160.

(2) - محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 235.

ثانياً: معوقات التنمية الاقتصادية

تجابه التنمية الاقتصادية الكثير من العراقيل، وفي الحين الذي تواجه فيه الدول أو المؤسسات مشاكل ومعوقات مختلفة ومتنوعة فإن هذه الدراسة لن تقوم بطرح جميع هذه المعوقات، وإنما ستحصر نفسها في المعوقات الرئيسية التي تحد من قيام هذه الدول ومؤسساتها بدورها التنموي بفاعلية:

1- المعوقات الاقتصادية: تواجه الكثير من الدول النامية من مشاكل اقتصادية عديدة من أهمها:

- انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاض في المستوى المعيشي والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية والذي بدوره يؤثر على المستوى الصحي، وهذا الأخير يسبب في انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل⁽¹⁾.
- انخفاض الدخل القومي.
- محدودية المصادر الاقتصادية للدولة.
- البطالة.
- سياسة اقتصادية غير فعالة.

2- المعوقات الاجتماعية: بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل

المجتمع، فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فإن هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، كما أن السكان في عدد كبير من البلدان الأقل تطوراً غالباً ما يرغبون في الحصول على ثمار التنمية الاقتصادية دون أن يكونوا مهيين لتنظيم وتشغيل نظام إقتصادي متطور. ولعل أهم أسباب ذلك الوضع هو الجهل وتدني المستوى التعليمي في تلك البلدان حيث الأمية متفشية بشكل واسع، والسكان لا يملكون غير خبرة قليلة بالعمل ضمن ظروف أو حالات إقتصادية متطورة⁽²⁾. هذا بالإضافة إلى التباين الاجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية.

(1) - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 36.

(2) - محمد صالح تركي. مقدمة في اقتصاد التنمية. العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988، ص 46.

3- المعوقات السياسية: تتأثر التنمية الاقتصادية بالظروف السياسية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في بعض الدول النامية يشكل عائقاً أمام عملية التنمية، فينطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية وتحقيق الاستقرار السياسي للدولة وهذا حتى تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجياً، لذلك يتطلب توفير سياسة تنموية قادرة على إدارة المجتمع وإدارة اقتصاد الدولة (1).

4- المعوقات الأمنية: غالباً ما تؤدي حالة عدم الاستقرار الأمني إلى عدم تشجيع الاستثمار خاصة في القطاعات الحساسة ومن ثم إعاقة التنمية الاقتصادية، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم، وبالتالي فكلما كان البلد أكثر استقراراً وأماناً كان تكوين رأس المال أكبر (2). هذا بالإضافة إلى التهديدات الخارجية والحروب، فكلها تفرض على الدولة التركيز على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. وعليه فإنه في غياب الأمن تواجه التنمية الاقتصادية مخاطر عديدة ومن أهمها:

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- عدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلحاق الأذى بقطاع السياحة.
- تباطؤ عملية الإنتاج.
- تعرض المنشآت الاقتصادية للتخريب.
- النزوح الريفي نحو المدن بسبب انعدام الأمن في المناطق النائية.

ولكن بالرغم من كل ذلك، فقد اجتهد المفكرين في إيجاد أهم الطرق والوسائل التي يمكن أن تساعد الدولة في النهوض باقتصادها وتطويره، حيث ظهرت نماذج نظرية في التنمية الاقتصادية تختلف حسب المكان والزمان، والتي طبقت في العديد من دول العالم.

(1) - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 36.

(2) - سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 46.

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية للتنمية الاقتصادية

من خلال التطورات التي عرفتتها إشكالية التنمية الاقتصادية خاصة في مطلع القرن 20، ظهرت مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن أي نظرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، لا بد أن تتوفر لها مجموعة من الشروط تجعل منها نظرية مقبولة علمياً. ومن تلك الشروط أن تقترب قدر الإمكان من تطوير الواقع الحقيقي الذي تنتزع منه شرعية وجودها⁽¹⁾. ولهذا نرى أنه لزاماً علينا عرض بعض وجهات النظر التي أشار إليها الباحثون السابقون حتى يمكن الاستفادة بها في تحديد الأبعاد الرئيسية التي يمكن إتخاذها أساساً للدراسة وركيزة للبحث في هذا المجال. وعليه، تبرز أهمية هذا المبحث في توضيح الرؤى النظرية التي تمثل الإطار المرجعي لفكر الفلاسفة والعلماء الذين قدموا إسهاماتهم التحليلية للتأصيل النظري لمشكلة البحث في ضوء انتقاء الباحث لما يؤمن به ويؤيده من التراث وأدبيات البحث المتصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، الأمر الذي يعمق فهمنا لها. وعليه سنتناول بإيجاز شديد التنمية الاقتصادية من خلال بعض النظريات:

أولاً: نظرية روستو

قدم "روستو" نموذجاً تاريخياً لعملية التنمية الاقتصادية و قسمه إلى 5 مراحل وهي⁽²⁾:

1- المجتمع التقليدي: يركز هذا المجتمع على علم وتكنولوجيا بدائية، حيث تتميز الدولة بالتخلف الاقتصادي. وقد ضرب "روستو" مثلاً لدول اجتازت هذه المرحلة وهي: الصين، دول الشرق الأوسط، دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

(1) - عبد المالك المقرمي، مرجع سابق، ص 15.

(2) - نقلاً عن: كامل بكري، مرجع سابق، ص ص 17-20.

2- **مرحلة ما قبل الانطلاق:** وهي المرحلة التي تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر. يمكن القول أن الشروط اللازمة للتصنيع المستمر وفقا لأفكار "روستو" تتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الأخرى و هي:

- إحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة في عدد السكان.

- الاهتمام بإنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والقيام ببعض الصناعات الخفيفة.

3- **مرحلة الانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بأنها قصيرة نسبيا إذ تتراوح بين 20 و 30 سنة تقريبا، يتم خلالها تحول الاقتصاد القومي تحولا كبيرا يجعل عملية النمو الاقتصادي تتم بعد ذلك تلقائيا وبطريقة أوتوماتيكية. وتعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعا، حيث أنها مرحلة الجهد الشاق من أجل إرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، ومن أهم مظاهر هذه المرحلة أن معدل الاستثمار في الدولة يفوق معدل الزيادة في السكان.

4- **مرحلة الاتجاه نحو النضج:** خلال هذه المرحلة يستطيع المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي من زراعة وصناعة وتجارة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.

- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

- رغبة المجتمع في تجاوز التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

5- **مرحلة الاستهلاك الكبير:** تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، حيث يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.

وعليه حسب هذه النظرية فالدولة التي تصنف في المرحلتين الأولى والثانية تعتبر دولة متخلفة اقتصاديا، أما الدولة المصنفة في المرحلة الثالثة، فهي دولة في مركز وسط أو في طريق النمو، أما الدولة التي تصنف في إحدى المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة اقتصاديا مع اختلاف في مستوى هذا التقدم في كلا المرحلتين.

ثانياً: نظرية التحديث

بعد الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بدراسة أوضاع الدول حديثة الاستقلال، حيث كانت تعيش في حالة من " التخلف "، واعتبر علماء الاجتماع والسياسة الغربيين أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشكل نموذجاً مثالياً على البلدان النامية لكي تسير على خطاه في التنمية والتحديث. وتم النظر إلى عملية التحديث على أنها عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا الغربية، ثم انتقلت إلى بقية القارات⁽¹⁾، حيث أن عملية التحديث تطل في تأثيرها مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والتحديث في علم اجتماع التنمية يعني حسب أغلب المنظرين لهذا العلم هو نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود ثنائية: التقليدي - الحديث "، واعتبار الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السياسي⁽²⁾.

كما انبثقت نظرية التحديث بشكل أساسي من نظرية التطور، التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية، وتؤكد على أن التحديث يتم في اتجاه واحد ويسير من غير الصناعي إلى الصناعي⁽³⁾. حيث اهتمت نظرية التطور التي ظهرت في الدول الغربية المتقدمة بدراسة المجتمع وعوامل تغييره وتطوره، وهي تمثل أيضاً المرجع الرئيسي لنظريات التنمية السياسية التي استخدمت مفاهيمها ومناهجها وأهدافها، حيث ترى هذه النظرية أن التطور والنمو الاجتماعي يسير في خط صاعد واحد بمراحل متتالية، يجب أن يمر بها كل مجتمع.

فجماعات التحديث في البلدان النامية هي التي تولت القيادة بعد معركة التحرير واضطلعت بمهام عملية التنمية بعد أن حلت محل الاستعمار، فقد قامت بمهام الإدارة في

(1) - ريتشارد هيجوت. نظرية التنمية السياسية. ط 01، (ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 44.

(2) - علي غربي وآخرون. تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. ط 01، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 77-73.

(3) - عبد المطلب غانم. دراسة في التنمية السياسية. القاهرة: مكتبة هضبة الشرق، 1981، ص 16.

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه التعليم وكافة نواحي الحياة في الدول النامية⁽¹⁾. وتتوزع هذه الجماعات في العديد من قطاعات الدولة، مثل المنظومة العسكرية التي لعبت دورا هاما في نقل وتأكيذ العلاقات المفتوحة التي تتجاوز العائلة والمجتمع المحلي، على اعتبار أن المؤسسة العسكرية التي تكونت بعد الاستقلال تشتمل فئات من مناطق مختلفة من البلد الواحد، إذ ساهمت هذه المؤسسة أيضا في بعض البلدان في محو الأمية ونشر الطرق الحديثة في المجال الإداري والتنظيمي. ويرى "شلز" و "باي" في موضوعهما عن الجيوش في عملية التحديث السياسي أن الجيش بصفته المؤسسة الوحيدة المنظمة في المجتمع الإنتقالي يعتبر التنظيم الأكثر عقلانية والأكثر حداثة. ويقول "باي" في هذا الصدد « أن الجيش يلعب دورا بارزا في الدول النامية حديثا لأنه أداة تحديثية قوية »⁽²⁾.

وعليه ترى هذه النظرية أن التحديث يلعب دورا هاما في عملية التنمية، وهما يسيران قدما منذ أكثر من قرن في دول كثيرة من العالم، فالتحديث عامل أساسي في جعل المجتمع أكثر نشاطا وفعالية وذلك بتجديد إنجازاته التكنولوجية التي تؤثر بدورها في المجتمع⁽³⁾.

ثالثا: نظرية أقطاب التنمية:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" F.Perox " أحد رواد هذه النظرية، حيث يتضمن هذا النموذج إقامة أقطاب تنمية، التي هي عبارة عن أماكن معينة ذات تكتل سكاني تتجمع فيه الأيدي العاملة ورؤوس الأموال اللازمة للعملية الإنتاجية، كما تضم هذه الأماكن بعض الأنشطة الاقتصادية التي منها تتطلق عملية التنمية وتنتشر إلى المحيط لكافة النشاطات الأخرى⁽⁴⁾. كما ترتكز هذه الأقطاب على نوع معين من الصناعات (كالصناعات الميكانيكية، البناء، الصناعات الإلكترونية والبلاستيكية...) فهذه الصناعات قادرة على أن تغير الهيكل

(1) - محمد صالح محمد أيوب. جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1991، ص 40.

(2) - إبراهيم حضر. الجيش والمجتمع. القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 301.

(3) - جهينة سلطان العيسى، حضر زكريا، كلثم على الغام. علم اجتماع التنمية. دمشق: الأهالي للتوزيع، 1999، ص 69-70.

(4) - محمد بومخلوف. التوطين الصناعي في الفكر والممارسة. ط 01، الجزائر: دار الأمة، 2000، ص 48-52.

الاقتصادي نظرا لمشترياتها من منتجات وتقنيات، ومبيعاتها. كما هي قادرة في البلدان النامية غير المصنعة على أن تنشأ نشاطات جديدة أخرى، فبالتكامل بين هذه النشاطات وتلك الصناعات يتحقق اندماج بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الزراعي لما يقوم بتوفيره من منتجات زراعية ضرورية للاستهلاك في القطاع الصناعي، وبالمقابل يستهلك القطاع الزراعي المنتجات الصناعية من آلات وأسمدة ضرورية للعملية الإنتاجية، فتشمل كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

كما يؤكد أصحاب هذا النموذج على أهمية التنظيم لاستخدام أساليب الإنتاج من جهة، والتقنيات الجديدة من جهة أخرى، والتنسيق بينهما لتحقيق الفائض الاقتصادي كشرط أساسي لتطوير النشاطات الاقتصادية في البلدان النامية، وعلى ضرورة التخطيط لتحقيق التنمية والتنسيق بين هذه النشاطات⁽²⁾.

لقد كان لنظرية أقطاب التنمية أثره الواضح في توجيه التوطين الصناعي في البلدان النامية، إذ تزامنت هذه النظرية مع حصول الدول على استقلالها، حيث اتبعت سياسات تنموية قائمة على التصنيع، كما أن مفهوم قطب التنمية يتضمن عامل الإرادة، باعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي والاجتماعي هي من اهتمامات الدولة. بمعنى أن هذه الأخيرة يمكن أن تلعب دورا فعالا وأساسيا في القطاع الصناعي، حيث تقوم بتهيئة الأماكن التي تقام فيها المؤسسات الصناعية من خلال توفير كل الشروط الضرورية لها من طرق ومواصلات وكهرباء وماء⁽³⁾. فمن شأن هذه الصناعات أن تحدث تنمية عالية في القطاع الصناعي والزراعي، وأن ترفع إمكانيات التشغيل، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة. ويستدعي ذلك توسيع السوق الداخلية وضرورة استكمال الإستقلال الاقتصادي والسياسي لتحقيق تلك الشروط، وإقامة اندماج بين مختلف النشاطات الاقتصادية، مع مراعاة

(1) - بشير محمد تيجاني. مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 47.

(2) - نقلا عن: دراوسي مسعود. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة (80-1994).

رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص 41.

(3) - محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص ص 49-53.

وجود قطاع الدولة قادر على أن يفرض الرقابة على تلك النشاطات والإستثمارات وتوجيهها توجيهها سليماً⁽¹⁾.

وعليه فإن لقطب التنمية دور هام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن المناطق الصناعية تساهم في التنمية الاقتصادية خاصة في المناطق التي تتواجد بها، حيث سيستفيد سكانها بالدرجة الاولى من عملية التشغيل، هذا بالإضافة إلى تحريك منطقتهم اقتصادياً واجتماعياً⁽²⁾.

بالرغم من تعدد النظريات فإن معظم الدول النامية اعتمدت على نماذج تنموية مختلفة طبقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن العديد من هذه الدول التي استعملت هذه النماذج شهدت معدلات عالية نسبياً من النمو الاقتصادي، إلا أنها عجزت عن اللحاق بالدول المتقدمة.

رابعاً: نظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر "هيرشمان" من رواد هذه النظرية والذي يرى أنه حتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة، يجب عليها إتباع أسلوب تنمية غير متوازن، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل، بل يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفرة تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية، وتكون هذه القطاعات بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية⁽³⁾.

وعليه من خلال استعراضنا لنماذج التنمية الاقتصادية، فقد وجدنا جميع هذه النماذج تعتمد على مجموعة عروض أساسية مشتقة من بيئة الدول الغربية في القرن الماضي ثم القرن الحالي. وعليه يمكن التعقيب على هذه النماذج النظرية كالتالي:

(1) - نقلاً عن: عبد اللطيف بن أشنهو. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص 50.

(2) - محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 52.

(3) - خضر عبد المجيد عقل. مبادئ علم الاقتصاد. الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1994، ص 206.

رغم أهمية نظريات التحديث إلا أنها لم تستطع هذه النظريات أن تحقق ما كانت تدعوا له من عملية تحديث، وتعثرت عملية التنمية وانتقال الدول حديثة الاستقلال من النمط " التقليدي " إلى النمط " الحديث ". وقد اتجه علماء الاقتصاد والسياسة على ضوء ذلك إلى دراسة مشاكل أو أزمات التنمية والتحديث، ورأى البعض منهم أن عمليات التحديث التي تجري في المجتمعات لا تسير بصورة خطية ومتصاعدة كما تم تصويرها من قبل، بل إن تلك العملية يرافقها أو ينتج عنها مشاكل متنوعة، وأزمات بحاجة إلى حل ومعالجة، حيث تم تناول هذه الأزمات من طرف المنظرين من زوايا متعددة لدى كل منهم.

أما في ما يخص نظرية قطب النمو فرغم أهميتها وتعدد استعمالها في كثير من الدول، إلا أنها تحتوي على عدة عيوب والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

حسب هذه النظرية أن التجمعات العمرانية تدعم الصناعات المحركة وتقوي قطب النمو، ولكن ارتفاع تكاليف الاحتياجات الاجتماعية، من إيجار، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى المطالبة بارتفاع الأجور الصناعية، وهذا يجعل الصناعة هي الأخرى ترفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها، وهذا قد يؤدي إلى توقف نمو الصناعات المحركة، وبالتالي فإن نظرية قطب النمو لا تخدم اقتصاديات الدول النامية، بقدر ما تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة وبالأخص الصناعية.

من خلال دراستنا للنماذج التنموية (النظريات) السابقة، قد توصلنا وبصفة عامة إلى أن جل النظريات لا تخدم اقتصاديات الدول النامية بقدر ما تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة، والسبب هو أن هذه النظريات مستوحاة أصلاً من واقع الدول المتقدمة. فالنقطة السلبية التي تعاني منها هذه النظريات التي تتناول العالم المتقدم والعالم الثالث، هي تجاهلها للخصوصيات والاختلافات التي تميز كل بلد ومجتمع على حدة، سواء على المستوى الطبيعي أو الاقتصادي أو الثقافي، والتي تجعل أي مقارنة أو مقارنة بين هذه الدول بدون الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات هي غير ذات جدوى، وإلا فسيتم الوقوع في خطأ الإسقاطات والحلول الجاهزة للمشاكل.

فكما هو معلوم، هناك فوارق واضحة بين الدول المتقدمة والدول النامية ترجع إلى أسباب تاريخية وثقافية واجتماعية، والتي كان لها أثر على الهياكل الاقتصادية لكل مجتمع. لهذا

فبعض دول العالم الثالث التي طبقت أفكار التغيير والتنمية على نموذج دول العالم المتقدم، وجدت صعوبة كبيرة، إن لم نقل فشلا ذريعا في الوصول إلى أهدافها. لأنها وجدت نفسها تعيش مشاكل هيكلية ذات أهمية قصوى، بسبب المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والوفيات ومشاكل الصحة وغيرها، إضافة إلى الإختلالات الجهوية والإقليمية في ترابها، الشيء الذي أثر على كافة سياساتها واستراتيجياتها التنموية التي ركزت على الجانب الاقتصادي.

وانطلاقا من ذلك، يعتقد " إيليش Illich " أن النماذج الجاهزة للتنمية صعبة التطبيق في الدول النامية من ناحية، وعاجزة عن استعاب مشكلاتها الحقيقية من جهة أخرى. والحقيقة أن "إيليش" يكاد مصيبا في حكمه على تلك النماذج ولكن بالنسبة لجانب واحد فقط، هو عدم انطباقها كلية على أوضاع الدول النامية بسبب أنها قد صممت من واقع مجتمعات مختلفة تماما عن مجتمعات العالم الثالث⁽¹⁾. لذلك فقد طرحت أمام الدول المتخلفة، ضرورة اختيار السبل الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة، فكان أمامها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الاختيار ما بين تتبع النموذج الغربي في عملية التنمية أو إيجاد طرق خاصة بها تأخذ بعين الاعتبار ثرواتها المحلية وإمكانياتها البشرية، وخصائصها الثقافية والتاريخية والمجالية.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لنظريات التنمية الاقتصادية بحكم أنها لا تعتبر كنماذج صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه، إلا أنها بقيت تسيطر على حقل دراسات التنمية بكل فروعها، مع محاولاتها للتأقلم مع المتغيرات وتطوير أساليب ومقاربات جديدة للتأثير في عملية التغيير والبناء الاقتصادي والسياسي في العالم الثالث. حيث ينظر للتنمية الاقتصادية بأنها عملية تغيير في جوهرها، تشمل المجتمع والدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. فهذه النماذج النظرية قد فسحت المجال أمام المفكرين والفاعلين الجدد لبلورت مفاهيم ومناهج جديدة تسير التطورات التي تعرفها دول العالم.

(1) - نقلا عن: عبد الملك المقرمي، مرجع سابق، ص 32.

الفصل الثالث

المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري من خلال النصوص والمواثيق

المبحث الثاني: مراحل المسار التنموي في الجزائر 1962-1979

المبحث الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الثالث

المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتھا الظروف والتحويلات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية والسياسية. فنجدھا غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه. وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، وهذا من خلال تحديد أهم المراحل التي مر بها وكذا تبيان أهم الإصلاحات والتدابير التي قامت بها الجزائر لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. ولكن قبل استعراضنا لمراحل المسار التنموي الذي عرفته البلاد منذ الاستقلال، سننظر إلى بعض النصوص الإستراتيجية التي شهدھا المجتمع الجزائري منذ سنة 1962، والتي أصبحت تمثل قاعدة مرجعية لتحديد السياسة الاقتصادية للبلاد.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري من خلال النصوص والمواثيق:

لقد كان برنامج طرابلس سنة 1962 أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، ثم تلتها نصوص وبرامج أخرى المنظمة للحياة الاقتصادية وفق المنهج الاشتراكي كميثاق الجزائر سنة 1964 والميثاق الوطني سنة 1976.

أولاً: برنامج طرابلس 1962

لقد أعد هذا البرنامج من قبل جبهة التحرير الوطني، وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، مؤكداً على وضع تنمية اقتصادية وطنية حقيقية للبلاد⁽¹⁾ "إن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل الوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد والصلب، لذا يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة، ويجب أن لا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية الوطنية على غرار ما حدث في عدة بلدان، ولاسيما عندما تستطيع أن تضع حداً لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة"⁽¹⁾.

ثانياً: ميثاق الجزائر 1964

يعد هذا الميثاق تكملة لبرنامج طرابلس مع تبني النهج الاشتراكي، قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني أيضاً، وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أبريل 1964، وقد تم تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي⁽²⁾:

- خلق مناصب عمل جديدة، وذلك طبقاً لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.
- توفير مواد الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات ورفع الصادرات بالنسبة إلى هذه المواد.

(1) - جمال الدين لعويسات. التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978). ترجمة: الصديق سعدي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 19.

(2) - Marc Ecrement. **Indépendance politique et libération économique : un quart de siècle de développement de l'Algérie 1962-1985**. Alge : E.N.A.P, 1986, p : 19.

- إقامة مركبات كفيلة بوضع التمرکز للصناعة الثقيلة في الجزائر، إذ أن تحقيق هذه المركبات كان بغرض البحث عن سوق واسعة ومن أجل أن يكون الدخل مضمونا، وعليه فإن مثل هذا التمرکز يجب أن لا يواجه في النطاق الجزائري فقط ولكن في نطاق جغرافي أوسع، حتى تتمكن الجزائر من الاندماج فيه دون أن تتخلى عن آفاقها الاشتراكية⁽¹⁾.

وهكذا يبين لنا كلا من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964 قد اختارا الدخول في الصناعة الثقيلة كأسلوب مفضل للتنمية الاقتصادية.

ثالثا: الميثاق الوطني 1976

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي في 27 جوان 1976، ويبدو أن الإستراتيجية التنموية الجزائرية قد نجمت عن نظرية "الصناعات المصنعة"، وقد تم وصف هذه الإستراتيجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج بغية تعزيز المبادلات الصناعية. كما ينبغي أن تقوم الثورة الصناعية بإرساء القواعد لصناعة أساسية تستطيع أن تخلق صناعات جديدة يسمح بتوسيعها إنشاء ديناميكية تنموية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة⁽²⁾.

رابعا: دستور 1976

تمت المصادقة على هذا الدستور عبر استفتاء شعبي في 19 نوفمبر 1976، والذي يتضمن في المادة 10 النموذج الاشتراكي للتنمية الهادف إلى الاستقلال الوطني والرفاهية الاجتماعية ومحاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وكذا ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والاحتكار التجاري، وبذلك تمنح السياسة الجزائرية في مجال الاقتصاد والمخططات الوطنية

(1) - طاهر بوشلوش. التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999). أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2006، ص 131.

(2) - Marc Ecrement, Op.cit, 45.

المنبثقة عنها أولوية مطلقة لتراكم رأس المال والتصنيع والزراعة، بغية تحقيق درجة عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترقية التحول نحو اشتراكية ديمقراطية (1).

المبحث الثاني: مراحل المسار التنموي في الجزائر 1962-1979:

خرجت الجزائر من الاستعمار بنظام اقتصادي يعتمد على المشروع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية، فبعد حصولها على الاستقلال وانطلاقاً من أهداف المجتمع والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كان الاعتقاد السائد في تلك المرحلة يرى بأن نظام المشروع الخاص أي النظام الحر لا يستطيع أن يحقق أهداف المجتمع مهما توفرت له الظروف، لذلك اهتمت السياسة الاقتصادية اهتماماً بالغاً بتكوين القطاع العام، وتوفير كافة الشروط والظروف الملائمة لتكوينه وتطويره، فكان من الضروري النظر في قدرة القطاع العام على تحقيق أهداف المجتمع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

فقد اتبعت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية التصنيع باعتبارها تشكل عاملاً أساسياً في إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق بناء قاعدة اقتصادية متينة تحرر البلاد من التبعية وتلبي احتياجات المجتمع. والمقصود بالإستراتيجية هنا هو النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه الدولة من أجل تحريك عجلات التنمية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال بالاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي. فيتوقف اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية على العديد من اعتبارات والتي تختلف من بلد إلى آخر، بل بالنسبة للبلد الواحد من زمن إلى آخر حسب مرحلة النمو التي وصل إليها البلد كطبيعة الظروف السائدة عند بدء عملية التنمية، إذ هناك تفاوت كبير بين الدول في مستوى الدخل الفردي، فعند بدء التنمية نجد بعض الدول تبدأ التنمية عند متوسط الدخل الفردي، كما أن اختيار إستراتيجية التنمية الاقتصادية يتأثر بالمشكلة السكانية التي يعاني منها البلد، هذا من جهة،

(1) - بوكرا إدريس. تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية. ج 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص ص 85-86.

ومن جهة أخرى فإن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على نطاق واسع فعال طبقا لخطة موضوعة، لكن ومع ذلك فإن أهمية الدور الذي تضطلع به الدولة في الحياة الاقتصادية يختلف من بلد لآخر، وفقا لاختلال النظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تختلف إستراتيجية التنمية تبعا لاختلاف دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولاً: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري (1962-1965)

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، رغم أنها كانت ولا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.

إن الواقع الحالي للتنمية الاقتصادية في الجزائر يلزم علينا الرجوع إلى الحقبة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا. فقد خرجت الجزائر من الحرب سنة 1962 واقتصادها شبه مدمر، فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (أغلبهم معمرين وأجانب) تاركين المؤسسات والإدارات مهملة، وكان القصد من وراء هذا الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة، الفقر، التهميش، الأمية... الخ، إلى جانب ضعف القطاعات الاقتصادية، كالصناعة، الزراعة والتجارة⁽¹⁾.

فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال دفعت بأصحاب القرار في تلك المرحلة باتخاذ عدة تدابير وقرارات، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري والقضاء على جميع الآثار السلبية التي انعكست على الجانب الاجتماعي. وانطلاقا من مؤتمر طرابلس 1962 اتخذت الجزائر النهج الاشتراكي السبيل الوحيد لمواجهة التحديات، ولجأت الدولة إلى مجموعة من التأميمات، منها تأميم جميع الأراضي وجميع الأملاك الشاغرة وتطبيق نظام التسيير الذاتي، وكذلك لجأت إلى تأميم بنك الجزائر وتحويله إلى البنك المركزي الجزائري،

(1) - مديرية الإعلام والإصال والتوجيه. « الجيش الوطني الشعبي: مسيرة اربعين سنة ». الجيش، جويلية 2002، ص 09.

وبالتالي إصدار العملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري، إلى غير ذلك من الإجراءات والتأمينات التي لحقت بعد ذلك، وتعتبر المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1966 مرحلة تمهيدية لبناء الاشتراكية (1).

إن نمط تسيير الاقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي كانت إحدى اهتمامات قادة الثورة لم تكن واضحة حول نموذج التنمية، لكن في مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا النموذج تسيير نحو التوجه لإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى، وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني، هذه الخطوة تعتبر تأكيداً لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني.

وخلال هذه المرحلة، حاول العمال الجزائريون على اختلاف فئاتهم وقدراتهم ملء الفراغ الذي تركه المسيررون الأجانب بهدف حماية الاقتصاد الوطني ومواصلة العملية الإنتاجية في المؤسسات قصد مواجهة احتياجات المجتمع، وهذا التجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للاقتصاد الوطني، كما أن فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق، وإنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط.

إن منهج التسيير الذاتي لم يدم طويلاً حتى بدأ العمل على التقليل من انتشاره وما قرارات التأمين إلا تأكيد على ذلك. وتزامناً مع مرحلة التأمينات بدأ متخذو القرار في التفكير في خلق شركات وطنية، ففي سنة 1965 مثلاً تأسست كل من الشركة الوطنية للنفط والغاز، الشركة الجزائرية للحديد والصلب، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية، الشركة الوطنية للتأمين، هذه الشركات وغيرها اعتبرت آنذاك كأدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية، غير أنه بعد مدة أصبحت هذه الشركات لا تستطيع حصر أهدافها التي كانت محددة

(1) -Ahmed Bou Yacoub. **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie** . Alger, 1987, p. 20.

ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية، بسبب عوامل عدة، كقلة الإطار ونقص الخبرة.

وعليه في هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب وإنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية، مما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية أي من قبل الجهاز المركزي، وهذا ما دفع بالدولة إلى اتخاذ نمط آخر للتسيير.

ثانياً: مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري (1966-1979)

جاءت مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الذي يركز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة، والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة، وأن يكون العمال طرفاً مهماً في تسيير ومراقبة هذه الشركات، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة (المسير، المنتج).

وكل ما يمكن ملاحظته في السنوات الأولى من الاستقلال، أن ما جاء به كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 هو أن الاشتراكية هي الأسلوب والنظام الوحيد لتحقيق التنمية، وأن النظام الرأسمالي مرفوض، ولكن لم يتم تجسيد ذلك ميدانياً إلا بعد سنة 1966 وذلك بعد البدء في مخططات التنمية الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف القوى الاجتماعية سياسياً، إلى جانب ضعف إمكانيات الدولة خاصة المالية منها. وعليه تم الشروع في تطبيق النظام الاشتراكي وبناء أسسه، حيث تجلّى ذلك من خلال التأميمات المختلفة التي لجأت إليها الدولة في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الصناعة، الزراعة، التمويل، وذلك من خلال سياسات مختلفة كالسياسات الزراعية، والتسويق التعاوني للمحاصيل الرئيسية، إلى جانب ذلك السيطرة على التجارة الخارجية من خلال القيود الجمركية وغير الجمركية على الواردات والصادرات إلى جانب احتكار النقد الأجنبي⁽¹⁾.

(1) - أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص ص 24-26.

لقد اتبعت الجزائر نموذجا اشتراكيا للتنمية الاقتصادية، قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، ويقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية، فقد عرفت الجزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965 تحولا حقيقيا، حيث عملت أنداك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من قطاع المناجم سنة 1966، قطاع البنوك سنة 1967، قطاع المؤسسات ما بين سنة 1966 وسنة 1970، وقطاع المحروقات 24 فبراير 1971⁽¹⁾.

بالإضافة إلى هذا فإنها عمدت إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية، فقد تمت إعادة هيكلة قطاع الفلاحة وتنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971، بعدما كان هذا القطاع يسير وفق نظام التسيير الذاتي سنة 1963، أما القطاع العام فقد تمت هيكلته من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971. بمعنى أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966-1980 اتسم بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية، ومعتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار الدولة في⁽²⁾:

- تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال، ذلك برفع إنتاجية العمل، وتحقيق التوازن بين المدينة والريف، إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبية تلك الحاجات الأساسية.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي.
- بناء اقتصاد حديث يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

هذه الأهداف التي كانت تسعى الدولة إلى تحقيقها في تلك الفترة دفعت بها إلى إجراء تعديلات في مجالات معينة وإتباع سياسات جديدة، ذلك بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي

(1) - عبد الباقي روابح. المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005-2006، ص ص 95-96.

(2) - عمار زيتوني. المصادر الداخلية لتمويل التنمية: دراسة حالة الجزائر 1970-2004. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007، ص ص 155-156.

كما سبق الذكر، والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، هذا ما يجعل من هذه المرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات، حيث شهدت ثلاثة مخططات تنموية، المخطط الثلاثي (1967-1969)، والمخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977). واتسمت كذلك هذه المرحلة بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أعطيت الأولوية في هذه الفترة للاستثمارات الصناعية وانتهجت سياسة الصناعات المصنعة، والتي تعتمد على إنشاء مركبات صناعية ضخمة تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة، ثم في مرحلة ثانية بالصناعات الخفيفة⁽¹⁾.

وعليه فإن إستراتيجية التنمية التي انتهجت في تلك المرحلة والتي تقوم على أساس الصناعات المصنعة، كما سبق الذكر، تجلت من خلال بناء المصانع الضخمة والمركبات الصناعية، وتكوين مناطق صناعية في عدة مناطق، وأعطيت الأولوية للصناعات في قطاع المحروقات، حيث وجهت كل الأموال الربعية لتمويل هذا القطاع بصفة خاصة، والقطاع الصناعي بصفة عامة. ويرجع الاهتمام الكبير إلى الصناعات بصفة عامة، وإلى المحروقات بصفة خاصة، كون الجزائر في تلك المرحلة في حاجة كبيرة إلى مصادر تمويلية لتغطية احتياجات التنمية، والهادفة إلى تكوين جهاز إنتاجي في المجال الصناعي والزراعي⁽²⁾، أما بالنسبة للمجتمع ككل فإن البطالة قد وصلت إلى 25% من اليد العاملة القادرة على العمل مع مطلع الثمانينات، وكذلك فإن هذه المرحلة قد شهدت بصفة عامة ارتفاع مستوى الأسعار، ذلك ما يعني حتما انخفاض مستويات المعيشة الحقيقية⁽³⁾.

وبصفة عامة، شهدت فترة 1967-1979 تنامي العجز الدائم، بسبب تضايف مجموعة من العوامل، حيث تميزت هذه المرحلة بإهمال جانب مهم في التنمية الاقتصادية يتمثل في طرق تحسين أداء مؤسسات القطاع العام، وبالتالي تحسين أداء وفعالية الاقتصاد الوطني وفق أسس سليمة وصحيحة.

(1) - عبد الباقي روايح، مرجع سابق، ص 96.

(2) - Ahmed Benbitour. *L'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités*. Alger : Marinoun, 1998, p. 50.

(3) - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 210.

وبالرغم من ذلك، فقد وصف الاقتصاد الجزائري في السبعينيات بأنه من بين الاقتصاديات الأكثر تطورا في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نتائج تطبيق هذا الأسلوب (الاشتراكي) تظهر أنها ليست مشجعة لأن القرارات كانت ولازالت في يد الجهات الوصية وانتهى هذا النظام بالفشل وانتشار للبيروقراطية⁽¹⁾.

المبحث الثالث : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

نظرا للظروف التي عايشتها الجزائر أثناء تبنيها النظام الاشتراكي وما أحدثته من تصدعات في الاقتصاد، كان لابد على الدولة من تغيير نظامها الاقتصادي إلى الأحسن، وقد رافق هذا التحسن القيام بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة النطاق والتي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات. وبفعل الاختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني، كان يجب إيجاد بديل عن السياسات الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال.

لقد شهدت عشرية الثمانينات انطلاق المخطط الخماسي الأول (80-84) معلنة بداية إصلاحات جذرية نظرا لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات الضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل بسبب النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات والتي لم تكن في مستوى الطموحات، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها⁽²⁾. ولهذا جاءت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي يمكن إرجاعها إلى بداية الثمانينات، نحو إعطاء نجاعة وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية وإضافة سياسات أخرى، حيث تم تبني سياسة إعادة الهيكلة ثم استقلالية المؤسسات العمومية، لتنتقل فيما بعد إلى الخصوصية.

(1) - إسماعيل قيرة وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 221.

(2) - Marc Ecrement. **Op.cit**, p : 299.

أولاً: إعادة الهيكلة:

اعتمدت السياسة المتبعة في سنوات الثمانينات، ولاسيما النصف الأول منها، على السياسة التنموية التي رسمها الميثاق الوطني 1976، والجديد في هذه المرحلة هو إعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من الفترة السابقة، والإعلان عن إصلاحات للتسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة واللامركزية في التسيير خاص بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية⁽¹⁾.

وقد اعتبر المخطط الخماسي (1980-1984) أن إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة وقتل روح المبادرة والإبداع، إذ تسمح إعادة الهيكلة بإنعاش الجهاز الإنتاجي للمؤسسات وتحسين الفعالية للإمكانيات المتاحة. وعليه فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتصحيح الوضعية الصعبة، ورسم أهداف اقتصادية جديدة في ظل إنعاش الاقتصاد الوطني⁽²⁾.

ولتحقيق الأهداف المنتظرة من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والمتمثلة بصفة عامة فيما يلي⁽³⁾:

- تحسين شروط سير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتاحة.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.
- تخليص الدولة من الثقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة للقطاع العام خاصة مع ندرة الموارد وارتفاع التكاليف.
- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على إعادة انطلاق التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة.
- تكثيف النسيج الصناعي.

(1) - عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 170.

(2) - دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 75.

(3) - محمد بلقاسم حسن بملول. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 46.

وللاشارة فإن المؤسسات العمومية عرفت شكلين من إعادة الهيكلة هما: إعادة الهيكلة العضوية، وإعادة الهيكلة المالية:

أ- إعادة الهيكلة العضوية: إن الميزة الأساسية التي ميزت المرحلة السابقة هو بروز عدة شركات وطنية ذات حجم كبير، تجسيدا لمنطلق التسيير المركزي، كما أن الحجم الكبير لهذه الشركات جعلها صعبة التسيير، وبالتالي تم الاعتقاد أن إعادة هيكلة هذه الشركات الكبرى إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم يمكن التحكم فيها والتي سينتضاعف عددها، إلى جانب اختصاص كل وحدة جديدة في نشاط أو منتج معين، والذي بدوره يؤدي إلى تحسين مردوديتها المالية والاقتصادية. وعليه أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية⁽¹⁾. ويعلل السيد "عبد الحميد الإبراهيمي" إقرار إعادة الهيكلة بأن أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية تثبت أنها غير ملائمة نظرا لقوة تمركز الهيكل وضخامة برامج الاستثمار⁽²⁾.

ب- إعادة الهيكلة المالية: هو تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية لها مهمتها الأساسية بعيدا عن المهام الأخرى التي تبقى على عاتق الدولة، وبعبارة أخرى يعني مساعدة المؤسسة على مواصلة نشاطها، وبالتالي تزويدها بغلاف مالي على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي ومعدل توسعها، وفي هذا الإطار شرع منذ بداية سنة 1983 في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية.

ولعل الهدف من إعادة الهيكلة المالية هو التطهير المالي للمؤسسات مع اتخاذ مجموعة من التدابير التي تلتزم بها المؤسسة اتجاه التحكم الجيد في تكاليف الإنتاج، بحيث على كل مؤسسة أن تقوم بإعداد حساباتها بأدق طريقة، وأن تحدد تكاليفها بذاتها. أي تحسيس مسيري القطاع العمومي بضرورة الاعتماد على النفس والتفكير بجدية في أن الدولة لا تستطيع أن تستمر في تمويل العجز المالي.

(1) - علاوي لعلاوي وآخرون. استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية. الجزائر: 1994، ص 39.

(2) - Abd el Hamid Ibrahim. L'économie algérienne. Alger : O.P.U, 1991, p. 388.

ج- نتائج إعادة الهيكلة: إن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية جاءت كوسيلة لإعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني عن طريق تغيير هياكل المؤسسات العمومية باستعمال آليات وميكانيزمات جديدة تتماشى مع الظروف التي كانت تحيط بالمؤسسة داخليا وخارجيا. إلا أنه بعد سنوات من تطبيق برنامج إعادة الهيكلة انضح أنه قد فشل في جعل هذه المؤسسات تحقق ربحا، كما أنها لم تحسن من مردوديتها، وبالتالي بينت النتائج أن عجز المؤسسات العمومية لا يرتبط بكبر حجمها، بل هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا العجز، تمثلت في ضعف التسيير ونقص الإطارات المؤهلة في اتخاذ القرارات، إلى جانب غياب الاستخدام الأمثل لموارد هذه المؤسسات. إذ بعد هيكلة هذه الأخيرة إلى وحدات صغيرة ومتوسطة، استمر بعضها في تحقيق عجز مالي مما أدى إلى إغلاقها نهائيا، وبالتالي يمكن القول أن إعادة الهيكلة بهذا الشكل كانت قد سارت في اتجاه معاكس تماما لما كان متوقعا منها (1).

وعليه فإن سياسة إعادة الهيكلة التي عرفت المؤسسات الاقتصادية العمومية لم تحقق النتائج المرجوة آنذاك، حيث ركزت على تصفية المؤسسات من ديونها وإعادة هيكلتها العضوية، مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل وهو ما يعرف باستقلالية المؤسسة التي تعد حلقة من حلقة الإصلاح.

ثانيا: استقلالية المؤسسات:

إن الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 كان لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة عدة عوامل: كانخفاض سعر برميل البترول، بالإضافة إلى التسيير السيئ للمؤسسات، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع أسعار المواد الأساسية، والاختفاء الكلي لبعضها من السوق الوطنية، إلى جانب ارتفاع نسبة التضخم وانتشار السوق السوداء بدرجة تهدد الاقتصاد الوطني. كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية مع مطلع الثمانينات، كما أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا. الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من

(1) - محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سابق، ص 47.

الإصلاحات الاقتصادية⁽¹⁾. هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيري المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والمبادرة وفق ما تمليه القواعد التجارية وميكانيزمات السوق في إطار الاستقلالية التامة للمؤسسات. ويقصد بالاستقلالية، منح المؤسسة مزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية⁽²⁾.

ويقوم مبدأ استقلالية المؤسسات أساساً على إعطاء المؤسسة قانوناً أساسياً ووسائل عمل يجعلها تأخذ حرية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، وتنفيذ شؤونها في إطار المحاور الإستراتيجية التنموية المسطرة لها، كما أن المؤسسة تتحمل مسؤولية السوق إيجاباً أم سلباً، وهذا كله يعتبر عملية مساعدة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تعود بداية مناقشة قضية استقلالية المؤسسات مع بداية الثمانينات، لتنتهي برسم الإطار الذي تدرج فيه حسب ما ورد في الميثاق الوطني 1986 والذي يقول: «تستلزم هذه الإجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص، أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة، خاصة عن طريق تحكم أفضل قواعد التسيير»⁽³⁾. ومن من بين أهداف استقلالية المؤسسات نجد⁽⁴⁾:

- إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية لتجديد شخصيتها وأهدافها.
- منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية واختيار المتعاملين.
- إعادة الاعتبار لروح المبادرة والابتكار وخلق نظام تحفيز يتماشى وأهداف المؤسسة.

ولكن رغم كل هذا فقد اثبت (الديوان الوطني للإحصائيات) من خلال دراسة أجريت حول أوضاع المؤسسات الصناعية خلال الثلاثي الأول من سنة 1989 أن مستوى التأهيل يميل

(1)- عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 171.

(2) - A.Ibrahimi. Op.cit, p. 412.

(3)- ح.ج.ت.و، الميثاق الوطني، 1986، ص 142.

(4)- عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 172.

على العموم إلى مستوى متوسط، وأن العجز في المستخدمين المؤطرين بدي واضحا خاصة على مستوى المؤسسات المحلية، وقد عبر حينها مسيري أكثر من 64% من المؤسسات المختارة عن نقص مستوى التأهيل بمؤسساتهم⁽¹⁾. وهكذا فإن استقلالية المؤسسات لم تحقق الأهداف المنتظرة منها، سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص استخدام الطاقات الإنتاجية.

ثالثا: الخصوصية:

تعتبر العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة صعبة، لم تعرف البلاد أبدا إنزلاقات كالتى عرفت خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية غير المستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوادر من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقها، وكذا تسريح عمالها من جهة أخرى، إلى جانب تدهور قيمة العملة. كل هذه العوامل كان لها الأثر الكبير على مسار التنمية الاقتصادية. ولكن رغم هذا بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع واستمرت في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة.

ففي سنة 1990 أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وإبراز نية توجيهها السياسي نحو ما يسمى بـ: "اقتصاد السوق" يكون فيها دور الدولة ما هو إلا دور منظم ومسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات. ولهذا تعتبر الخصوصية إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة والتحكم في الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات، وينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية الاقتصادية. فعملية الخصوصية التي دخلت حيز التطبيق سنة 1994 تهدف إلى تحرير السوق وترقية المنافسة، كما أن حتمية التوجه نحو سياسة الخصوصية كانت نتيجة المردود السلبي الذي وصل إليه القطاع العام في الجزائر.

(1) -O.N.S. Information - Statistiques, N° 03, 1989, p.30.

وبالرغم من أن الخوصصة لها آثار مباشرة سواء على ميزانية الدولة بتوفير سيولة لمواجهة الديون الداخلية والخارجية غير المدفوعة، أو رفع الإنتاج الوطني من جديد وتخفيض البطالة وإعادة طرق التسيير الصحيحة على الاقتصاد الوطني عامة، لكن تبقى عملية الخوصصة الحالية مثيرة للجدل والنقاش، إذ تعترضها بعض الصعوبات الميدانية أهمها (1) :

- أنها تؤدي في الغالب إلى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يزيد من حدة البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة.

- صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفأه مما يفتح المجال بالتلاعب بالمال العام.

من خلال ما سبق فإن الوضعية التي يتميز بها الاقتصادي الوطني تتطلب حولا محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش. فانتشار الفقر والمخاطر التي تهدد عالم الشغل، وتفاقم أزمة السكن، كلها عوامل تتطلب بدورها حولا و إصلاحا جذريا كهدف أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

(1) - أممين شفير. الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 213.

الفصل الرابع

تطور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمجتمع المدني
والأجهزة الأمنية

المبحث الأول: تطور المؤسسة العسكرية وخصائصها

المبحث الثاني: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية

المبحث الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني
والأجهزة الأمنية

الفصل الرابع

تطور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمجتمع المدني والأجهزة الأمنية

المبحث الأول : تطور المؤسسة العسكرية وخصائصها

أولاً: مراحل تطور بنية التنظيم العسكري في المجتمع العربي

سوسيولوجيا، يعتبر التطور البنوي للجيش، قراءة وإستقراءا يلقين الضوء على طبيعة العلاقات التي تربط الجيش بالمجتمع المدني من خلال تطور النظم العسكرية والتكنولوجية. وعليه، تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم النظم البنوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي نظرا للوظائف المهمة التي تؤديها للنظام الاجتماعي الذي يكتنفها ويشرف عليها ويرعاها ويعمل على استقرارها وديمومتها. فأهمية النظم العسكرية تتجسد في قيام جماعاتها وتشكيلاتها المقاتلة بالدفاع عن الوطن من الأخطار والتهديدات الأجنبية التي قد يتعرض لها، والتصدي للعدوان الخارجي والحفاظ على الأمن والنظام في الداخل إذا دعت الضرورة لذلك⁽¹⁾. إن النظم العسكرية تشكل جزءا مهما من التركيب الاجتماعي إذ تربطها علاقات وثيقة ومباشرة بالنظم المجتمعية الأخرى كالنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والأسرية والدينية⁽²⁾.

أما فيما يخص التطور التاريخي للجيش وفترات التاريخ العسكري، نجد أن المختصون في العلوم العسكرية قد اهتموا كثيرا بهذه النقطة، نظرا لما لها من أهمية قصوى في حياة الشعوب، والواقع أن التاريخ العسكري منذ أقد العصور قد ساهم بفعالية في التطور المستمر للدولة والعلوم البشرية⁽³⁾.

ويمكن تقسيم تطور التنظيم العسكري في المجتمع العربي إلى ست مراحل⁽⁴⁾:

1- المرحلة الأولى: بدأت مطلع الفتوحات الإسلامية وإنتهت بإنهيار الحكم الأموي.

(1)-إحسان محمد الحسن. علم الاجتماع العسكري. ط01، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 112.

(2)- نفس المرجع، ص 113

(3)- بوفر أندريه. إستراتيجية العمل. ترجمة: المهيم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970، ص 29.

(4)- فواد إسحق الخوري. العسكر والحكم في البلدان العربية. لندن: دار الساقى. 1990، ص 13.

2- المرحلة الثانية: وهي مرحلة الإزدهار، وإستمرت حتى بروز دولة المماليك ومن ثم الحكم العثماني.

3- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة السلطانية أو الملوكية، استمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر، وشهدت تحول التنظيم العسكري إلى نظام بيروقراطي.

3- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الإصلاح، بدأت في عصر التنظيمات الجديدة التي أدخلها سلاطين بني عثمان على الحكم، وإنتهت بسقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

4- المرحلة الخامسة: وهي مرحلة التكوين، ترعرعت في ظل الإستعمار الأوروبي واستمرت بشكل أو بآخر حتى الإستقلال وبعده، وما زال تأثيرها قائماً حتى اليوم في كثير من البلدان العربية.

5- المرحلة السادسة: وهي مرحلة الإنماء والتنمية، ولعبت فيها المؤسسة العسكرية دوراً بارزاً في مسيرة الإنماء القومي والمساهمة في برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويمكن القول إن الجيش في المرحلة الخامسة، أي مرحلة الإستعمار، لم يتمكن من اجتذاب مختلف الفئات الإجتماعية، فالأفضلية كانت تعطى للأقليات وللعائلات البارزة، وبعد مرحلة الإستقلال صار الجيش يتسم بثلاث صفات متلازمة هي⁽¹⁾:

أ- المهنية العسكرية.

ب- نموذجية دوره التنموي.

ج- صورته المصغرة عن الدولة.

من زاوية سوسيولوجية، إن الظاهرة العسكرية المعاصرة غير منفصلة عن التاريخ القومي العربي وعن مواريث الحضارة الإسلامية، فالظاهرة تدور بين قطبين من العلاقات ما بين رجال الدولة ورجال الجيش. وإذا ما عدنا إلى تقاليد الإسلام العسكرية، نجد أن ذلك انطوى منذ ظهوره على مجموعة متغيرات تتصل بالدور السياسي للعسكريين، إذ عادة ما يتم التدخل

(1) - فؤاد إسحق الخوري، مرجع سابق، ص 27.

العسكري في الشؤون السياسية، كما أن التاريخ العسكري يتأثر أحيانا بالمسائل المادية وبالمسائل المعنوية⁽¹⁾.

وعليه فقد أعطينا لمحة عن تطور المؤسسة العسكرية بصفة عامة في بعض المراحل التاريخية، وهذا قصد التمهيد لدور المؤسسة العسكرية في الوقت الحاضر والذي برأينا لا يختلف كثيرا عما كان عليه في السابق إلا من حيث اتساع الاختصاصات وتنوع التهديدات والجرائم والأدوات الإجرامية والأمنية نتيجة تطور المواصلات والاتصالات في العصر الحاضر، ويتضح كذلك أن المؤسسة العسكرية عموما تعتبر جزءا أساسيا من بناء المجتمع لا غنى عنه في أي دولة في القديم أو الحديث. ولما كان موضوع هذا البحث هو دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية، فكان من المهم التمهيد لهذا الموضوع بتوطئة تاريخية حتى تكون مدخلا مهما يبين أن المؤسسة العسكرية ليست وليدة العصر الحديث، وإنما هي قديمة قدم الإنسان نفسه لحاجة الناس منذ بدء الخليقة للأمن والطمأنينة، وبتطور المجتمعات البشرية واتساعها أصبح لزاما عليها إيجاد هيئة تتولى دور الأمن والمحافظة عليه لتحقيق الطمأنينة والتصدي للتهديدات الخارجية والداخلية، وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية، وهذه الهيئة هي المؤسسة العسكرية التي تختلف تشكيلاتها وأهدافها من بلد إلى آخر.

ثانيا : خصائص المؤسسة العسكرية

تتمتع المؤسسة العسكرية عموما بمزايا عدة لا تتمتع بها أي مؤسسة إجتماعية أخرى، وهي: التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقا للقوانين، هذا بالإضافة إلى توفير المال اللازم لتأمين التسليح وتحقيق الأمن. ويمكن تلخيص هذه الخصائص كالاتي⁽²⁾:

- الجيش هو أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، حيث تقوم قيادة الجيش، بواسطة التدريب والتنقيف بدور جد مهم في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية والتوجهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء أعلى هو للوطن والأمة.

(1) - مجدي حمّاد. العسكريون العرب وقضية الوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978، ص 25.

(2) - أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص ص 74-75

- التقدم التقني والتنظيمي، فالمؤسسة العسكرية هي الأكثر عصرية وتنظيماً وتقدماً تقنياً من سائر مؤسسات الدولة، وتزيد هذه الخاصية في قدرة النخبة العسكرية على الاستخدام المرن والمتقدم والمجدي للآلة العسكرية في حالة الضرورة.
- لا تضم المؤسسة العسكرية طبقة إجتماعية واحدة، فالجيش من قمة رتبته العليا إلى قاعدة جنوده يمثل إنعكاساً صادقاً لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح مختلفة⁽¹⁾.
- لا تزال المؤسسة العسكرية هي الإدارة الأكثر تنظيماً وانضباطاً وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكلة التنظيمية في مجتمعات الدول النامية أو حتى الدول المتقدمة⁽²⁾.
- كما قد تنفرد هذه المؤسسة بمميزات أهمها أنها « منظمة يلحظ فيها بوجه صريح تقديم السلطة التي تفرض التضحية بحياة أفرادها »⁽³⁾.
- التدرج الهرمي، إذ يعتبر النسق العسكري نسقاً اجتماعياً متدرجاً بدقة، ويبلغ في إحكام تقسيماته الهرمية درجة أعلى من تلك التي تلاحظها بين الطبقات والفئات التي تقوم في تكوينها على الفواصل الاجتماعية والاقتصادية. ويبدأ التدرج الهرمي العسكري من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وينتهي بالفرد المجند، ويتمثل هذا في ما يعرف بالتسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات والوسائل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية للمؤسسة العسكرية. ويقوم التدرج الهرمي أساساً على الرتبة العسكرية* التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطريقة موضوعية⁽⁴⁾.
- يتميز النسق العسكري بأنه مجتمع مكتف ذاتياً، يعمل على توفير كل حاجات أفراده التي تمكنهم من أدوارهم فيه، وغالباً ما تكون مراكز نشاط وعمل المؤسسة العسكرية في أماكن منعزلة عن المناطق المدنية⁽⁵⁾.

(1) - أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص 75.

(2) - نفس المرجع، ص 91.

(3) - Morin Jean Michel, *Op.cit*, P.76.

* تعرف الرتبة العسكرية بتلك الصفة أو النوعية التي تعطى للأفراد العسكريين والتي تحدد مكانتهم في التدرج الهرمي بدقة وتعطيهم صلاحية ممارسة السلطة وإلغاء الأوامر داخل إطار يحدده القانون العسكري وقانون الخدمة في الجيش.

(4) - إبراهيم حضر. المجتمع والجيش. القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 82.

(5) - نفس المرجع.

المبحث الثاني: طبيعة مهام المؤسسة العسكرية

قد تتنوع مهام الجيوش حسب الظروف العامة للبلاد، إذ يمكن أن يكون جيشا محاربا ومقاتلا في زمن اللاسلم واعتباره مؤسسة عسكرية صارمة معدة لمهام الدفاع، كما يمكن أن نجده كذلك في زمن السلم كهيئة اجتماعية شعبية تساهم في البناء والتشييد. وغدت المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين بأنها مدرسة عامة لإعداد الشعب، فهي تعمل على رعاية كل أفرادها من الناحية الصحية، وتوجههم توجيهها قوميا، كما تحضرهم اجتماعيا ونفسيا وتمحو أميتهم⁽¹⁾، وتعمل على إثراء ثقافتهم، كل هذا يجعل منهم مواطنين أكفاء قادرين على تخطي الصعاب، ويشارك بذلك في عملية التغيير الاجتماعي، ولقد اعتبرها البعض أنها تعد مدرسة مثالية من أجل الترقية الاجتماعية، كما تعتبر المؤسسة العسكرية عنصرا هاما في دفع مسيرة البلاد والحفاظ على ثرواتها وإطارا فاعلا في مجال التكوين ودعم المهارات⁽²⁾.

كما ترتبط المؤسسة العسكرية في معظم دول العالم إن لم تكن جميعها بوزارة الدفاع إحدى مكونات السلطة التنفيذية في الدولة، حيث تضم المؤسسة العسكرية جميع القطاعات والإدارات المختصة بممارسة المهام المختلفة. ومن هنا يتضح أن المؤسسة العسكرية تعتبر من أهم أجهزة السلطة التنفيذية في الدولة وتحظى بمكانة هامة سواء في القديم أو الحديث.

بالإضافة إلى اختلاف الباحثين حول طبيعة مهام المؤسسة العسكرية فقد اختلفوا أيضا حول مساهمتها في التنمية الاقتصادية، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب إصدار حكم واحد حول طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في التنمية لأن هذا الدور يختلف من مجتمع لآخر. خلال الخمسينات من هذا القرن صرح "لويس باي" بأن الجندي الجيد رجل عصري، وأن قادة العسكر لهم حساسية بالغة نحو التخلف التكنولوجي والإقتصادي لبلدانهم، وتمثل المؤسسة العسكرية حسب هذا التصور همزة وصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة. وهذا ما

(1)- Lazareff Alexandre et Thramie jean pascal. **Les chemins de la réussite**. Paris: Robert Laffart, 1987. P.83.

(2)- أنور عبد الملك. المجتمع المصري والجيش. ترجمة: محمود حداد، ميخائيل حوري، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968، ص 344.

أوضحت جونسون في كتابه دور الجيش في المجتمعات المتخلفة الصادر في سنة 1962، والذي يعتبر فيه الجيش " أحسن مؤسسة مدربة وجيدة التنظيم، لتحقيق التغيرات الكبرى التي تتطلبها التنمية" (1).

وعليه فإن مبدأ مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى كانت تزداد يوماً بعد يوم حسب كل دولة، إذ لكل مؤسسة عسكرية تقاليدھا، وهي غالباً ما تكون تقاليد عسكرية، والتي كثيراً ما تتجاوز الشكليات المظهرية إلى العمل الجاد المثمر الذي يعود بالقوة والمنفعة، من خلال ما تنجزه من مشاريع تتصف عادة في نظر المواطنين بالإنفاق والضخامة والسرعة في التنفيذ. ومهما ذهبت التفسيرات والتحليلات فإنها لا تخرج إلا بنتيجة واحدة هي أن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً هاماً في كل الظروف، دفاعاً، ونشاطاً يومياً وكفاءة لكل عمل تقوم به (2). ولكن يبقى الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية يتمثل في حماية حدود الدولة من أي تهديد خارجي.

وبالتالي ليس هناك من شك في أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تكون وسيلة لتحديث المجتمع وتنميته بالنظر إلى ما تتمتع به من قدرة تنظيمية، ولكن قدرتها على التنمية تتوقف على العلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى وعلى خلفيتها التاريخية وواقع المجتمع (3).

(1) - نقلاً عن: نور الدين زمام. القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث. دار الكتاب العربي، 2003، ص 282-283.

(2) - المحافظة السياسية. الجزائر بعد عشر سنوات من الاستقلال. الجزائر: مطبعة المحافظة السياسية، 1972، ص 26.

(3) - إبراهيم خضر مرجع سابق، ص 351.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني والأجهزة الأمنية

أولاً: علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني

يشير مصطلح "العلاقات المدنية العسكرية" إلى علاقة المؤسسة العسكرية مع المجتمع المدني، ويعتقد البعض أن هذه العلاقة متعارضة دائماً وتشبه تلك العلاقة بين العمال والإدارة أو بين السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكل منهما مصالح تتاضل من أجلها وتساوم عليها مع الطرف الآخر، إلا أن هذا التناقض مبالغ فيه لأنه من النادر أن توجد وحدة تطابق في وجهات النظر بين المدنيين أنفسهم في كثير من المجتمعات أو العسكريين على حد سواء. وتعني كلمة "مدنية" في مصطلح العلاقات المدنية العسكرية ببساطة غير العسكريين⁽¹⁾. كما أن المؤسسة العسكرية ليست مجتمعا منفردا بأداء وظيفة الحرب فقط، إذ انقضى الزمن الذي تذهب فيه الجيوش إلى ميدان القتال بعيدا عن شعوبهم، فهم يتعرضون الآن لنفس ما يتعرض له المقاتلون، وبذلك أصبحت تعبئة الجبهة المدنية الداخلية لا تقل أهمية عن تعبئة الجبهة العسكرية المقاتلة، وأصبح الرأي العام المدني له كلمة تكاد تكون الفاصلة في توجيه الحرب⁽²⁾.

إن الحياة المدنية أو على الأصح المجتمع المدني، هو الذي يغذي المجتمع العسكري بالأفراد من جميع الرتب، وحينئذ تتناول التنشئة العسكرية شخصياتهم بتطوير جديد يهدف إلى استبعاد الفروق المدنية بينها، وإحداث تماثل اجتماعي جديد يضمها جميعا في نطاق واحد⁽³⁾. حيث مازالت العلاقات المدنية-العسكرية هي الإطار الأوسع الذي يمكن من خلاله فهم دور كل من المؤسسة العسكرية والمدنية بصورة أكثر موضوعية في تسيير وإدارة الحياة العامة في المجتمعات المعاصرة، لا سيما وأنها (العلاقات المدنية-العسكرية) لازالت المحدد الرئيسي لطبيعة وتوجهات الأنظمة التي تحكم المجتمعات.

(1)- Chris Donnelly: « La réorganisation de la défense et les nouvelles démocraties: quelques suggestions », **Revu de l'Otan**, Bruxelles, Janvier 1997, pp. 15-19.

(2)- غازي إسماعيل ربابعة. الرأي العام والعلاقات العامة. عمان: دار البشير، 1988، ص 122.

(3)- محمد عاطف السعيد. الشخصية العسكرية. مصر: دار المعارف للطباعة والنشر، 1962، ص ص 23-24.

ومن بين نماذج العلاقات المدنية العسكرية نجد النموذج الليبرالي، حيث يعتمد هذا النموذج الذي ظهر مع قيام الدولة القومية في أوروبا، على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفا لكل من المدنيين والعسكريين. وفي ضوء ذلك تحددت مهام المدنيين في تولى المناصب الحكومية، معينون ومنتخبون وأوكل إليهم تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية وتطبيق القوانين والتحكم في الصراعات والاختلافات التي قد تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة⁽¹⁾.

أما العسكريون فقد حصروا مهامهم في التدريب على استخدام أدوات القوة الدفاعية عن النظام وحماية الأمن القومي داخليا وخارجيا، وتقديم النصائح اللازمة للسلطات المدنية في كل ما يتصل بشؤون الدفاع وتقبل توجيهات السلطات المدنية في حالة الخلاف في وجهات النظر. الأمر الذي يجعل السلطات المدنية في النظم السياسية الليبرالية تمتلك الإمكانيات المطلقة لأي تحول دون إشراك العسكريين بالسياسة، خاصة وأن هناك أساسا آخر في هذا النموذج هو إلزام المدنيين باحترام شرف الجندي واحترام العسكريين وتقدير خبراتهم وعدم التطرف السياسي، وعدم التدخل في الشؤون العسكرية مثل: الترقيات والامتيازات الخاصة بالقوات المسلحة وعدم توجيه القوات المسلحة في مهام تتعلق بالصراعات السياسية الداخلية، وكلها أمور تعزز توطيد الروابط العسكرية - المدنية. فالإستراتيجية العسكرية هي جزء من الإستراتيجية الشاملة للدولة، وهي بالتالي بحاجة للتفاعل مع المجتمع المدني، الذي بدوره بحاجة للمؤسسة العسكرية كقوة نظامية تساعده، ليس فقط على حفظ الأمن، بل على الإستفادة أيضا من الخدمات الكبرى التي لا يمكن لغير الجيش من القوى أن يؤمنها، غير أن الأولويات تبقى رهنا بعوامل موضوعية تارة، وبخصوصيات بعض دول العالم الثالث تارة أخرى.

كما أنه في الوقت الذي كان التفكير العسكري يهتم بالإستراتيجية وكذلك بالربط بين الجيش والأمة، أصبح الآن يربط بين الجيش والمجتمع. فهناك من يرى أن الجيش المثالي هو الجيش الجمهوري الذي ينحدر من المجتمع في جزئياته، فكل الطبقات الإجتماعية ممثلة في

(1)- Youri Kirchine, « Comment assurer la sécurité militaire dans société démocratique », **Revue de l'OTAN**, Op.cti, p 23.

داخل الجيش، وكلهم متضامنين من أجل الدفاع عن الأمة وأن تحقيق السلم يتم عن طريق التقارب بين الجيش والمجتمع⁽¹⁾.

وعليه فالمؤسسة العسكرية منظمة اجتماعية قبل كل شيء، وهي تختلف كما سبق أن بينا عن سائر المنظمات المدنية في أن لها نظاما اجتماعيا معيناً له تقاليده وخصائصه، وله صورته المنفردة للسلوك الاجتماعي يتمسك بها ويفرضها على الأفراد المنتمين إليه في تصرفاتهم الشخصية وفيما يقوم بينهم من علاقات. والمؤسسة العسكرية تعني عناية كبيرة بتدريب الأفراد المستجدين على أداء السلوك العسكري قبل عنايتها بتدريبهم على أداء السلوك الفني (العمل على الأسلحة)، إذ يقضي الفرد المستجد عادة فترة زمنية ليست بالقصيرة في بدأ حياته العسكرية يتدرب فيها على أداء هذا السلوك الذي لا يتضمن فقط تعلم سلوك فني (كما يحدث عادة في المنظمة الصناعية) وإنما يتضمن أيضاً تعلم لون معين من السلوك الاجتماعي قد يقضي تغيير سمات أساسية في الشخصية أو على الأقل يتناولها بتعديل كبير⁽²⁾.

ففي بعض البلاد النامية كان الجيش يمثل في واقع الأمر المؤسسة الوطنية الوحيدة في مجتمع لا تزال فيه الأمة بالمفهوم المعاصر للكلمة في مرحلة التكوين، وحيث يلاحظ ضعف الروابط القومية العامة، وحيث لا تزال الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعي الناس أكثر مما يحدده شعور الإنتماء إلى جماعة واحدة. وكان الجيش الكيان الذي احتوى كل فئات السكان وجمع بين أبناء مختلف الأقاليم وممثلي الفئات القبلية والاجتماعية. فالفلاحون الأميون الذين كان أفقهم محدوداً بإطار عالم قريتهم الصغير، تمكنوا عن طريق الجيش فقط من الاحتكاك بأناس من مناطق وفئات اجتماعية أخرى، وأخذوا يعدون أنفسهم بصفاتهم أعضاء في أسرة قومية واحدة، وذلك كله بفضل الجيش الذي غرس في نفوسهم وعي الذات وإدراك النفس .

(1) -Loucile Desmoulin, Jean Jaurès, « L'Armée nouvelle, un « essai » de sociologie militaire », Les champs de mars, seconde semestre, 2001, P P.77-78

(2) - محمد عاطف السعيد، مرجع سابق، ص 27.

وعليه أصبح الجيش رمز وحدة الأمة وحامل أفكار السيادة، وهذا ما حوله إلى مؤسسة متميزة في الدولة، وأضفى عليه طابعا فريدا أكسبه الغلبة على جميع التنظيمات⁽¹⁾. كما يمكن أن تكون المؤسسة العسكرية جانبا متكاملا في المجتمع تعكس إيديولوجيته وتضم بداخلها القوى الإجتماعية السائدة فيه، ويمكننا أن نجد كل أعضاء المجتمع ينجزون أدوارا عسكرية، لكننا على الجانب الآخر نجد اختلافا واضحا بين الجيش والمجتمع لا يلعب العسكريون فيه أي دور بإستثناء أدوارهم العسكرية⁽²⁾.

وتختلف المؤسسة العسكرية عن المؤسسات المدنية بدرجات مختلفة، إذ يمكن أن تكون المؤسسة العسكرية دولة داخل دولة يصعب ممارسة الضبط عليها، كما كان الحال في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، وفي بعض المجتمعات كما في بعض جمهوريات أمريكا اللاتينية لم تكن القوات المسلحة دولة داخل دولة فقط ولكنها كانت مجتمعا داخل مجتمع من خلال إنجازها للعديد من الوظائف الإجتماعية والإقتصادية، ومن حيث تمتعها بدرجة عالية من الإكتفاء الذاتي والإقتصادي. وفي هذه المجتمعات تكون الإختلافات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى طفيف جدا ويكون الجيش متكيفا مع المجتمع ككل.

كما تؤمن المؤسسة العسكرية بضرورة توثيق علاقاتها بالمواطنين وبالتفاعل معهم خصوصا جيل الشباب منهم، ويعمل من خلال هذا التفاعل إلى ترسيخ ثقتهم بالوطن ومستقبله وفي ذلك تحقيق للمصلحة العليا للوطن. فالتفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع ينعكس إيجابا على مستويات عدة، إذ يرسخ صورتها كمؤسسة وطنية تعمل للمصلحة العليا وبالتالي فهي للمواطنين جميعهم وليست لفئة دون سواها، كما أنها في موقع حماية الإرادة الشعبية من خلال حمايتها للدستور ومؤسسات الدولة. وبقدر ما تكون المؤسسة العسكرية على علاقة جيدة بالمواطنين، يكون باستطاعتها أن تلعب دورا مهما في مجال التكامل بين مختلف الفئات التي

(1) - محمد الجوهري. علم الإجتماع وقضايا التنمية في دول العالم الثالث. ج 01، القاهرة: دار المعارف، ، 1978، ص ص 283-284.

(2) - غيورغي ميرسكي. الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية. موسكو: دار التقدم، 1987، ص ص 09.

يتشكل منها المجتمع، وبناء الإحساس بالولاء الوطني والهوية المشتركة التي تمثل وفاق الجميع⁽¹⁾.

ومما لاشك فيه، أن المؤسسة العسكرية تشكل جزءا مهما من التركيب الإجتماعي، إذ تربطها علاقات وثيقة ومباشرة بالنظم السياسية والإقتصادية والثقافية والأسرية والدينية. فلو أخذنا مثلا العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الإقتصادية لشاهدنا بأن لهذه المؤسسات صلات وروابط عضوية تكاملية، ذلك أن المؤسسة العسكرية لا تستطيع أداء وظائفها وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة دون وجود المؤسسات الإقتصادية. فهذه الأخيرة تساعد المؤسسة العسكرية على تجهيزها بالمعدات وتزودها بالمواد الغذائية وتوفر لهم البنايات والمصانع والمختبرات التي تتطلبها طبيعة واجباتها الدفاعية والأمنية⁽²⁾. ومن جهة ثانية نلاحظ بأن المؤسسة العسكرية ذات أهمية كبيرة لإستقرار واستمرارية ونمو المؤسسات والمنشآت الإقتصادية. حيث تؤدي المؤسسة العسكرية دورها الفاعل في تأمين الحماية للمؤسسات الإقتصادية وتساعد على إنتشار الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد، الأمر الذي يشجع القطاعات الإقتصادية العامة منها والخاصة على مزاولة الفعاليات الإنتاجية والتجارية والمالية التي يعتمد عليها الإقتصاد القومي في نهوضه وتطوره⁽³⁾.

ثانيا: علاقة المؤسسة العسكرية بالأجهزة الأمنية

المؤسسة العسكرية هي المؤسسة المعنية بحماية الدولة من أي عدوان خارجي فهي تؤمن الدولة من الخارج من خلال أفرادها العسكريين وعتادها الحربي (طائرات، صواريخ، مدافع، أسلحة، ذخائر... الخ). فالمؤسسة العسكرية تقوم بالدفاع عن أرض الدولة والأجهزة الأمنية توفر الأمن في الداخل، وهذه المسؤولية من الضرورات التي لا تستطيع الدولة أن تتخلى عنها في القديم والحديث. فنجد الأمن والدفاع مسؤولية الدولة الحارسة قديما ومسؤولية الدولة الحديثة، فالأجهزة الأمنية تشكل جدار الأمن في الدولة والمؤسسة العسكرية تعتبر جدار الأمن

(1)- Josef Comblin. **Le pouvoir militaire en Amérique latine : L'idiologie de la sécurité nationale.** Paris : Edition universitaires, 1977, P 60.

(2)- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق ، ص 78.

(3)- نفس المرجع، ص 79.

القوي الاحتياطي، فمتى ما ضعف جدار الأمن الذي تحميه الأجهزة الأمنية وحدثت أمور فوق طاقته وإمكاناته، عند ذلك تتدخل المؤسسة العسكرية لإعادة الأمن والاستقرار داخل الدولة، والشواهد كثيرة حول تكامل المؤسسة العسكرية مع أجهزة الأمن، وإن كانت المؤسسة العسكرية لا تتدخل إلا إذا حدثت اختراقات خطيرة تهدد أمن الدولة واستقرارها، مثل حدوث مظاهرات وأعمال شغب عارمة أو الجرائم التي تهدد إستقرار البلاد والتي لم يعد بإمكان سلطات الأمن إخمادها، كالتحديات التي أصبحت تهدد استقرار الدول في السنوات الأخيرة بسبب الإرهاب.

كل هذه الأسباب تدفع المؤسسة العسكرية للتدخل باعتبارها جهاز الأمن الأقوى، وإن كانت كثير من الدول تحرص على ألا تقم المؤسسة العسكرية في الأعمال الأمنية إلا عند الضرورة القصوى، لأن تدخل المؤسسة العسكرية يعني أن الأمور الأمنية في الدولة وصلت إلى أخطر مراحلها. ومن هنا نتضح أن قوة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية تفرضها طبيعة عمل كل منهما وارتباطهما الوثيق بالنظام السياسي.

وعليه، تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي في أي مجتمع، والنظم العسكرية تتفاعل وتتعاون مع بقية النظم الاجتماعية كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي لتحقيق أهداف المجتمع، كما ترتبط المؤسسة العسكرية بعلاقة عمل مع جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة، لكون العمل الأمني والاجتماعي والإقتصادي يمكن أن يتم في أي موقع داخل الدولة بما فيها مواقع تلك الأجهزة والمؤسسات، حيث لو حدث داخلها أو حولها إخلال أمني من أي نوع (قتل، اعتداء، تفجيرات، مظاهرات، تهديدات... إلخ) عند ذلك تستطيع المؤسسة العسكرية أن تمارس دورها في أي منطقة أو جهاز أو مؤسسات حكومية أو غير حكومية كالشركات أو المؤسسات... إلخ .

ومن خلال ما سبق نرى أن الدور الذي تتولاه المؤسسة العسكرية في مجالات الدفاع والأمن يعطيها من الخصوصية والأهمية والقدرات ما يفوق تلك المعطاة لسائر المؤسسات الأخرى، لذلك فإن تطبيق الأنظمة والقوانين يكون السبيل الوحيد من جهة حسن انتظام العمل في المؤسسة العسكرية، وبالتالي نجاحها في أداء مهامها، ومن جهة أخرى انتظام علاقاتها بسائر مؤسسات المجتمع بما يتيح استقراره وازدهاره وتطوره.

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية الجزائرية وأهم مجالات مساهمتها

في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة العسكرية الجزائرية

المبحث الثاني: مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية

الاقتصادية

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية الجزائرية وأهم مجالات مساهمتها في التنمية الاقتصادية

يتناول هذا الفصل تحليلاً لبعدها الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية في علاقتها بقضايا التنمية الاقتصادية، مع العلم أن المهام التي تناط بالمؤسسة العسكرية تختلف من بلد لآخر ومن دولة إلى دولة وفقاً للنظم السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم الدول، وإن كانت هذه المهام التي تحدثنا عنها أقرب لما هو مطبق في دول العالم الثالث والدول العربية على وجه الخصوص.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة العسكرية الجزائرية:

لو تعمقنا في تاريخ الجزائر لوجدنا أنه لا وجود للجزائر (الدولة، الشعب، التاريخ) من دون المؤسسة العسكرية، وأن غياب الدولة أو بقائها مرهون بقوة الجيش منذ ما قبل التاريخ وإلى يومنا هذا. إذن الكلام عن المؤسسة العسكرية الجزائرية هو الماضي والحاضر والمستقبل، ليس كأفراد أو قيادات أو حتى مبادئ، ولكن كمؤسسة مدافعة عن الدولة ومحافظة عليها، ومضحية من أجلها، كما أن الاندماج بين المؤسسة العسكرية والدولة يعد حالة فريدة في الجزائر بالمقارنة مع الدول الأخرى⁽¹⁾.

وتعود جذور المؤسسة العسكرية إلى "المنظمة الخاصة" لحزب الشعب الجزائري الذي يعد النواة الأولى للجيش الجزائري، وقد أنشئت هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري سنة 1947، وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة. ومما تنبغي الإشارة إليه أن الجزائريين كانوا خاضعين، قانونياً للخدمة الإلزامية في الجيش الفرنسي، ولم يكن أداء هذه الخدمة مرتبطاً بالنظرة السلبية التي اكتسبتها فيما بعد، بل أن الخبرة العسكرية التي اكتسبها بعض المناضلين في الجيش الفرنسي كانت تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار بعض المناضلين لعضوية المنظمة الخاصة وإسناد بعض المسؤوليات فيها⁽²⁾. فحسب بعض المحللين السياسيين،

(1) - خالد عمر بن قفة. المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية. الجزائر: مؤسسة الشروق، 2000، ص 18.

(2) - أحمد ولد دادة وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

تمثل المؤسسة العسكرية الجزائرية حالة فريدة تجمعت فيها عدة عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فقد نشأت وتطورت على مراحل، وتغذت من أوضاع سياسية واجتماعية مختلفة، مدة تزيد على نصف قرن، فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ حركة التحرير الوطني في الجزائر وبالتطورات السياسية في المنطقة العربية والعالم. لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ أن كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال بإسم جيش التحرير الوطني، لتصبح بعد الاستقلال، الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليها الجيش الوطني الشعبي⁽¹⁾.

وعليه فقد أصبح الجيش يحمل إسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملائمة لعهد الإستقلال وعزز بشعار « الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني » وكل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، والطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية⁽²⁾.

عليه كان لا بد من تنظيم هذا الجيش، تلك هي المهمة التي شرعت فيها وزارة الدفاع الوطني منذ البداية التي صدر بموجبها قرار وزاري يقسم البلاد إلى سبع نواحي عسكرية (علما أن الناحية السابعة كانت العاصمة أما حاليا فهي ست نواحي فقط (*))، وقد جاء هذا التقسيم ليتمكن من حل كافة المشاكل وتذليل كل الصعوبات الناجمة عن حرب التحرير ضمن مؤسسة واحدة، وكان الغرض من حركة التنظيم هذه يتمثل في إقامة نظام لتمويل حاجيات الجيش الذي لا بد من تنظيمه وتغذيته وإيوائه وعلاجه وتكوينه. وهكذا فإن أول ما تم إنشائه تمثل في المعتمدية العسكرية ومديرية العتاد والهندسة العسكرية والصحة، بينما تركت المبادرة للنواحي العسكرية لتسوية مشاكلها بنفسها مع إعطائها طابعا موحدا للعمل، وقد أنشئت هذه المديريات

(1) - أحمد ولد داده وآخرون، مرجع سابق، ص 62-63.

(2) - نفس المرجع، ص 68.

(*)- النواحي العسكرية هي: الناحية العسكرية الأولى (البليدة)، الناحية العسكرية الثانية (وهران)، الناحية العسكرية الثالثة (بشار)، الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)، الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) والناحية السادسة (غمراسات).

التي أضيفت إليها مديرية الموظفين والقوات الجوية والبحرية الممثلة في وزارة الدفاع الوطني، لتكون الهيكل الأساسي للجيش الوطني الشعبي⁽¹⁾.

كما كان على المؤسسة العسكرية أن تواجه متطلبات ثلاث:

- أن يساهم الجيش الوطني الشعبي في بناء المجتمع الجزائري الجديد في المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، وذلك بتعبئة الجنود والإطارات في كافة القطاعات الوطنية.

- أن يضمن سيادة الشعب على شؤونه الوطنية والدفاع عنه.

- أن يدخل الوسائل العصرية على جميع الفروع التقنية والفنون العسكرية وأن ينشئ الأسلحة الجديدة الضرورية للدفاع عن الوطن وتشبيد البلاد⁽²⁾.

وهذا التجديد الذي تناول المؤسسة العسكرية قد امتد إلى جميع فروع الجيش باعتباره الأمين على التراث الأخلاقي والمادي الذي خلفه جيش التحرير الوطني، الذي يعمل دائما على رفع مستواه النظري والتقني إلى درجة أعلى حتى يكون للبلاد جيش عصري يتلاءم ومقتضيات الدفاع في العصر الحديث. وقد تجلّى هذا التجديد منذ الجهود الأولى في إنشاء و تدعيم عدة أسلحة، خاصة سلاح البحرية والطيران والدفاع المضاد للطيران والمدفعية والهندسة العسكرية والقوات المظلية التي تعد أسلحة أساسية وضرورية للدفاع. وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، قامت المؤسسة العسكرية ولا تزال بدور حاسم فيما يخص التنشيط والإنتاج باستعمال اليد العاملة المدنية والعسكرية، فأنشأت وحدات صناعية للإنتاج ووحدات هامة لتربية المواشي⁽³⁾.

كما أن المسار التاريخي للمؤسسة العسكرية يبين أن دورها لا يقتصر فقط على المهام العسكرية وإنما يمتد إلى أدوار إنسانية، إذ هناك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والإنسانية

(1)- وزارة الإعلام والثقافة. من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي. الجزائر: مركب الطباعة ش.و.ن.ت، 1979، ص

121.

(2)- نفس المرجع، ص 123.

(3)- نفس المرجع، ص 128.

التي يمكن أن تقوم بها المؤسسة العسكرية خدمة للمجتمع، حيث استطاعت من خلال مسيرتها أن تحقق سلسلة من الإنجازات على مختلف الأصعدة وفي نواح كثيرة ولم يتأخر الجيش الوطني الشعبي ولو للحظة عن مساعدة المواطنين.

ومما لاشك فيه أن الجزائر تشهد أحيانا كوارث طبيعية كالأمطار الغزيرة التي تتسبب في الفيضانات أو الزلازل التي تنتج عنها عدة خسائر تتمثل خاصة في تحطيم البنية الأساسية وهدم المنازل والمنشآت وقطع الطرقات، كما تتجر عنها أحيانا خسائر بشرية كبيرة. وعليه تتولى الوحدات العسكرية كالأستطلاع الجوي لتقييم الوضع وتحديد المناطق المتضررة والتدخل لإنقاذ المواطنين المعزولين وإخلائهم من المناطق المنكوبة على مناطق آمنة، كما تساهم في تنظيم مخيمات الإيواء ونقل المؤن وتوزيعها⁽¹⁾.

ولعل خير دليل على ذلك الدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية في عمليات الإنقاذ خلال زلزال الشلف سنة 1980، وكذلك تدخلها في فيضانات العاشر من نوفمبر سنة 2001، حيث خلفت الأمطار الطوفانية أكثر من 700 ضحية، ومئات المنكوبين وخسائر مادية معتبرة، كما لا ننسى زلزال 21 ماي 2003 والذي خلف أزيد من 2000 قتيل، وكذلك قيام وحدات الجيش بعمليات الإغاثة في المناطق النائية والجبلية بعد أن غمرتها الثلوج في شتاء 2005، أو الفيضانات الأخيرة التي مست ولاية غرداية. وعليه كانت المؤسسة العسكرية في مقدمة الصفوف حيث قدمت المساعدة للمواطنين، وقامت من خلال أفراد الجيش بفتح الطرق وإنقاذ الضحايا، حيث سخرت المؤسسة العسكرية كل الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لمساعدة السكان والتخفيف من آلامهم وهذا بشهادة المواطنين المتضررين أنفسهم، مما ولد نوعا من التضامن بين المؤسسة العسكرية والمواطنين⁽²⁾.

كما تشارك تشكيلات من الجيش الوطني الشعبي سنويا وخاصة في فصل الصيف، وحدات الحماية المدنية في عمليات إخماد الحرائق التي تندلع في بعض الغابات، حيث تسخر لها

(1) - مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه. الجيش الوطني الشعبي: قمة التضامن. روضة الجندي، 01-15 ديسمبر 2001، ص 32.
(2) - Etablissement des publications militaires, « L'ANP à l'épreuve de l'urgence », El-Djeich, N° 545, Décembre 2008, p p, 43-45.

الوسائل البرية والجوية اللازمة لذلك، وبالتالي للمؤسسة العسكرية دور فعال في الحد من آثار تلك الكوارث في عمليات إنقاذ الضحايا، وتدعيم الإحساس بالأمان بصفة خاصة والأمن الاجتماعي بصفة عامة. هذا الدعم الذي كان له أثر كبير في تخفيف معاناة المتضررين. وبالرغم من ذلك فالمؤسسة العسكرية لا تتوقف عند هذا الحد وإنما نجدها تساهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهم المجالات التي تساهم فيها المؤسسة العسكرية الجزائرية:

فرض مسار التنمية وإعادة البناء الوطني في فترة الستينيات إقامة مشاريع كبرى، وكان من الطبيعي أن تساهم المؤسسة العسكرية في هذا المسار بصفقتها القوة الوحيدة المنظمة آنذاك، حيث خولت لها المادة الثامنة من دستور 1963 صلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، واعتبرت الجيش، وطني وشعبي، في خدمة الشعب، يضمن الدفاع عن الإقليم والجمهورية ويشترك في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾. أما دستور 1976 فأسند إلى الجيش الوطني الشعبي مهام نصت عليهما المادتان (82-83)، حيث نصت المادة 82 مايلي: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي لسليح جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها". أما المادة 83 فنصت على أن "الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه"⁽²⁾.

إن للمؤسسة العسكرية وظائف متعددة في المجتمع، منها وظائف أمنية ووظائف اقتصادية واجتماعية، وتبقى الواجبات الأمنية التقليدية هي القائمة كونها يحددها الدستور. ولهذا، فإن أهم الواجبات الوظيفية هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، كما أدخلت المؤسسة العسكرية بعض المساعدات عبر الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها، لذلك رأت أن تخرج عن نطاقها التقليدي وتساهم في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

(1) - بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص 47.

(2) - نفس المرجع، ص 100.

وعليه، إذا اعتبرنا أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تساهم في عملية التنمية كالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فإنه لا بد من الحديث عن الحاجيات التي تلبّيها هذه المؤسسة، لأن الحاجيات تعتبر بمثابة الحجة التي تبرر الدور الاقتصادي لهذه المؤسسة والمصاريف التي تنفق في تسييرها.

أولاً: التشغيل:

يعتبر التشغيل من القضايا والأساسيات الجوهرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم. وعليه أصبح موضوع التشغيل يحتل موقع الصدارة ضمن انشغالات المخططين والاقتصاديين، كما شغل هذا الموضوع رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد بكل توجهاتهم، لأنه يتم عبره استغلال قدرات الإنسان وطاقاته المادية والمعنوية والفكرية في خدمة الاقتصاد الوطني.

ويقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل واليد العاملة. فالتنمية الاقتصادية تبدأ بتنشيط عوامل الإنتاج، والقوى العاملة هي العنصر الرئيسي في هذا النشاط، وعليه فتشغيل الأفراد يحتل المكان الأول بين عناصر القوى المنتجة، لأنه من خلال عملهم يصنعون الخيرات المادية اللازمة للمجتمع⁽¹⁾.

ويعتبر العمل حاجة إجتماعية ضرورية في حياة أي فرد في المجتمع، وهذا نظراً لما يمكن لهذا النشاط الاجتماعي أن يحققه من أبعاد متنوعة تتمثل في⁽²⁾:

1- **البعد النفسي:** أي الإنعكاسات الإيجابية على نفسية الفرد الذي يقوم بالنشاط الاقتصادي، وقد تتلخص هذه الإنعكاسات في تحرر هذا الأخير من العوائق الذاتية التي تشكل له مصدر للقلق والإضطراب والإنحراف.

(1) - علي عبد الرزاق جليبي. علم السكان. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 101.

(2) - عبد الحميد محمود سعد. دراسات في علم الاجتماع الثقافي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1980، ص 51-52.

2- البعد الأخلاقي: قد ينظر للشغل نظرة معنوية من شأنها أن تجعله قيمة أخلاقية تحفظ كرامة الفرد، وتكسبه مكانة إجتماعية في وسط محيطه وإحترام الناس له، وهي بهذه الإنعكاسات تؤثر تأثيرا عميقا في نفسية الفرد وتسمو به وترقيه في سلم الحياة والوجود، ذلك لأن حب العمل يدل على طوق الإنسان على حريته وإستقلاليته المادية والمعنوية، بالإضافة إلى شعوره بالمسؤولية إتجاه نفسه. وهكذا يتبين بأن العمل كمنشأ إجتماعي أصبح المحدد لمكانة الفرد في المجتمع.

3- البعد الإجتماعي: يعتبر الشغل أو العمل أكثر من نشاط فردي بل هو نشاط اجتماعي يتطلب التعاون الجماعي في ظل نظام معين تتوفر فيه المعارف والخبرات من أجل التبادل التكاملي لإشباع الحاجات الضرورية.

4- البعد الإقتصادي: إن إستثمار الإنسان كفرد منتج في النشاط الإقتصادي وتحت نظام الشغل والعمل يستلزم مكافأة مادية تؤخذ في شكل أجر، وهذه بالضرورة تمنحه فرصة الدخول في عالم الإستهلاك من أجل كسب الثروة.

وعليه فإن المؤسسة العسكرية تعتبر من بين أكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، إذ نجد مثلا أن القاعدة المركزية للإمداد بالبلدية تشغل قرابة 2000 عامل أغلبهم من المدنيين، كما يشتغل بمصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة قرابة 700 عامل، بالإضافة إلى 1573 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة، وتعتبر هذه المصانع من بين العديد منها المنتشرة عبر التراب الوطني والتي لها دور كبير في امتصاص اليد العاملة والحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق النائية باعتبار أن بعض من هذه المصانع يتواجد في المناطق البعيدة عن المدن.

وعليه يمكننا أن نذكر أهمية التشغيل في النقاط التالية:

- تؤدي حالة التوظيف إلى تأمين الفرد من الفقر والجوع ومنه توطيد دعائم المجتمع والاستقرار وتحقيق الرفاهية.

- تؤدي حالة التوظيف إلى إشعار الفرد بأهميته في المجتمع، فشعور الفرد أنه شخص نافع في المجتمع أهم من مجرد حصوله على المال الذي يكفيه لشراء حاجاته الضرورية.

- تؤدي حالة الشغل إلى تنافس أرباب العمل في الحصول على العمال اللازمين وذلك بتقديم لهم أحسن الشروط الضرورية للعمل والأجر.

- حالة التشغيل تؤدي إلى إزالة الفوارق العنصرية وتحقيق المساواة بين الأفراد لأن جميعهم معني بالتوظيف وفرص العمل متوفرة للجميع.

- كما تؤدي حالة التشغيل التام إلى إظهار المواهب الكامنة في الأفراد، ولا شك أن هذا يساعد على استغلال طاقات الأشخاص المبتكرين والمبدعين في شتى المجالات، لأن عدم التشغيل وانتشار البطالة يحرمان الفرد من إبداء وتطوير واكتشاف مهاراته من طرف المجتمع وحتى من طرفه هو شخصيا.

ثانيا: التعليم والتدريب الفني:

يحظى التعليم إهتماما بالغا بكل فروع، سواء تعلق الأمر بالبحوث أو التجارب أو الدراسات أو التكوين، وتخصص لها نسبة عالية من ميزانيتها وتبحث عن أكفأ العلماء والمختصين. ويبقى ميدان التكوين يستحوذ أهمية خاصة، لأن الإستثمار فيه معناه ضمان مستقبل واعد للأمة. والتكوين العقلاني المنظم الذي يتماشى والأهداف المسطرة لأية دولة، هو السبيل الوحيد والأنجع لخلق كفاءات وإطارات مستقبلية قادرة على رفع التحدي وريح الرهان⁽¹⁾. ولما كان العنصر البشري يعد ثروة الجزائر الأولى ودعامة أساسية لإنجاز الخطط التنموية فإن الجيش الوطني انخرط بما لديه من إمكانيات ووظف كفاءاته مساهمة منه في تأهيل الموارد البشرية من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني وتأهيل الشباب. وتتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من المراكز والمدارس والمنشآت التكوينية في اختصاصات متنوعة.

1- التعليم :

التعليم هو نظام شامل ومتكامل تتفاعل أجزاءه مع بعضها وتتكامل في وحدة تامة، ويعد وسيلة لإعداد الأفراد وتوجيههم نحو الانخراط للإسهام في بناء مجتمع جديد وتعويد نفوسهم على السلوك الذي يتفق مع مطالب المجتمع ومقتضياته. فالتعليم يساعد على اكتشاف وتنمية قدرات الأفراد ومواهبهم ويهيئ لهم سبل التفكير العلمي في مختلف المسائل والقضايا، ومن ثمة

(1) - مؤسسة المنشورات العسكرية. « التكوين المهني : مجال وفرص ». العدد 546، الجيش، الجزائر، جانفي 2009، ص ص 12-

يزيد قدراتهم على الخلق والإبداع، هذا فضلا عن كونه يحفز الأفراد على تحقيق التقدم والتطور ويجعلهم أكثر استعدادا لتقبل التغييرات الجديدة (1).

من هنا أدركت الدول النامية أهمية التعليم وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك أصبحت تتميتها التي يلعب فيها التعليم دورا بارزا موجهة نحو التنمية الوطنية المرتكزة على الإنسان (2). ولهذا نتيج المؤسسة العسكرية عن طريق الخدمة الوطنية للشباب الذي لا يتمتع بمستوى معين من التعليم والتكوين، اكتساب مهارة وتعلم مهنة خلال خدمته ليخرج بعدها إلى الحياة العملية متكونا تسهل عليه الاندماج في الحياة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى مدارسها المتعددة وفي العديد من الاختصاصات. فلمؤسسة العسكرية القدرة على تعليم الجنود والطلبة ومحو الأمية، وأنها تنظر إلى التعليم فيها كمهمة جوهرية للقائد العسكري، فكل جندي يكون متعلما بعد أن يحصل على أساسيات تخصصه (3).

لقد كانت الأمية غداة الاستقلال منتشرة بشكل كبير نتيجة الاستعمار ومخلفاته، وبالتالي عمدت الدولة إلى فتح أبواب المدارس لكل الجزائريين، لكن في ظروف صعبة، أهمها نقص المؤطرين والمدرسين، لذلك قامت المؤسسة العسكرية عن طريق باب الخدمة الوطنية بتوزيعهم على كل المستويات، الابتدائية والمتوسط والثانوي. ولقد جاءت المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بالروبية من أجل بلوغ هذا الهدف الإستراتيجي الهام حيث وفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لبلوغ هذا الهدف. وقد نشأت هذه المدرسة تحت الوصاية البيداغوجية المزدوجة لوزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم إنشاء المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 119/98 المؤرخ في 21 ذو الحجة الموافق لـ 18 أبريل 1998. كما تضطلع المدرسة بمهمة أساسية وهي إعداد الطلبة وتحضيرهم تحضيرا علميا ممتازا يسمح لهم القيام بدراسات مهندس سواء في

(1) - كول فيرنر. إطار نظري لتحديد وتصنيف العمليات في تعليم الكبار. ترجمة محمد إسماعيل يوسف، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968، ص 10.

(2) - عبد القادر يوسف. « حول النظرية العربية في التربية ». المستقبل العربي، العدد 36، بيروت، فيفري 1982، ص 67.

(3) - عبد الفتاح عفيفي. بحوث في علم الاجتماع المعاصر. مصر: دار الفكر العربي، 1996، ص 56.

المدارس الوطنية الكبرى للمهندسين (مدنية أو عسكرية) أو المشاركة في مسابقة الدخول إلى المدارس الأجنبية⁽¹⁾.

إن هذه المدرسة المتمثلة في ازدواجية الوصاية البيداغوجية بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا مهمة المدرسة المتمثلة في تكوين عالي المستوى، جعلت من الضرورة اختيار أكفأ الأساتذة والمؤطرين المدنيين لأداء هذه المهمة، علما أن الأساتذة بالمدرسة هم منتدبين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، أما الإطارات العسكرية التي تسهر على تنظيم وانضباط الطلبة وكذلك تلقينهم المعارف العسكرية فهي من أحسن الإطارات التي تتمتع بالتكوين العسكري العالي والمعارف العسكرية سواء نظرية كانت أو ميدانية. وعليه فبعد ثلاث سنوات من التكوين يصبح الطلبة أمام خيارات عديدة ومتنوعة، فمنهم من يختار الحياة العسكرية أو المدنية. فأما الطلبة الذين يختارون الحياة العسكرية فإنهم يلتحقون مباشرة بالمدرسة العسكرية المتعددة التقنيات ببرج البحري، أما الطلبة الذين يختارون الحياة المدنية فبإمكانهم الالتحاق بإحدى الجامعات الجزائرية⁽²⁾.

وعليه فإن التعليم والتكوين يعتبران حجر الزاوية في كل استثمار مادي، وبذلك يصبح التعليم عنصرا فعالا للوصول إلى مستوى عال من الإنتاج والتنمية الاقتصادية، وهو الوسيلة لتقدم اقتصادي سليم. وبالتالي فإن إقامة القاعدة التعليمية القادرة على نشر المعرفة والتثقيف بين شباب المجتمع هو السبيل الرئيسي للتنمية في كافة القطاعات، ذلك أن التنمية في المجتمع المعاصر تعتمد على الكوادر العلمية والإدارية والفنية الشابة على مستوى التخصص ومن خلال التدريب الملائم والمناسب لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

(1) - مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس». الجيش، الجزائر، جانفي 2001، ص 12.

(2) - مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس». مرجع سابق، ص 14 - 15.

(3) - محمد علي محمد. الشباب العربي والتغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1985، ص 128.

2- التدريب الفني والتكوين:

إن أهم ما يشغل الشعوب النامية هو تحقيق ما تتطلع إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية لتساير الدول المتقدمة في مستوياتها المعيشية، وتحقيق حياة كريمة لمواطنيها، وتضع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بين أولوياتها (1). والدول النامية ما تزال تواجه في قيامها بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشكلة حادة تتركز أساسا في ذلك النقص الواضح في القدرات والكفايات المختلفة، وخاصة المهنية والفنية والإدارية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية الشاملة. والتدريب هو عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، وهدفه إكساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها الإنسان وتحصيل المعلومات التي تنقصه أجل رفع مستوى كفايته في الأداء وزيادة إنتاجه، بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة لإتقان العمل وظهور فاعليته مع السرعة والاقتصاد في التكلفة، وفي الجهود المبذولة، وفي الوقت المستغرق (2).

والمؤسسة العسكرية تصلح كمجال للتدريب للحصول على المهارات الإدارية والفنية، إذ لها مراكز ومدارس ومنشآت تدريب عديدة ومتنوعة. وهو عبارة عن مدرسة شاملة تجمع مختلف أصناف التكوين. وتوضح خبرات الحرب العالمية الثانية أن العمليات العسكرية كانت تحتاج إلى تدريب فني استلزم الاستعانة بأعداد ضخمة من الأفراد وقد حصل فعلا حوالي نصف مليون إفريقي في بعض الدول الإفريقية على تدريب خلال الحرب العالمية الثانية احتوى على بعض المهارات الفنية البسيطة كصيانة السيارات والرعاية الطبية... الخ

كما تمتلك المؤسسة العسكرية معاهد للتكوين في مختلف التخصصات وبها أقسام ومخابر وكذلك ورشات صغيرة، حيث تقوم بتكوين عمالها أو متربصين من مختلف الشركات الأخرى. وخير دليل على ذلك القاعدة المركزية للإمداد التي تقوم باستقبال المتربصين من مختلف المعاهد ومراكز التكوين وحتى الجامعات من أجل تكوينهم في مجال الميكانيكا وفي نفس الوقت تخصص لهم منح دراسية، كما تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص.

(1) - محمد جمال برعي. التدريب والتنمية. ط 01، القاهرة: عالم الكتب، 1973، ص 10.

(2) - محمد جمال برعي، مرجع سابق، ص ص 35-36.

ثالثاً: الصحة

العناية بالصحة العامة تقتضيها اعتبارات إنسانية واجتماعية واقتصادية تؤثر في بعضها البعض، فانخفاض المستوى العام للصحة وانتشار الأمراض الوبائية التي تصحبها نسبة مرتفعة من الوفيات، تتسبب في إنفاق كبير على تربية وإعانة كثير من الأفراد الذين تقضى عليهم الأمراض والأوبئة، قبل وصولهم إلى سن تسمح لهم بأن يسهموا في دخل الجماعة. وبذلك يعتبر المستوى الصحي المنخفض عاملاً من العوامل الرئيسية لانخفاض الناتج القومي بالنسبة للفرد، ولانخفاض الكفاءة الاقتصادية⁽¹⁾.

والمعروف أن الوصول إلى مستوى صحي عال يتطلب أحوالاً اجتماعية معينة، فهو يتطلب معرفة المسؤولين عن الصحة العامة بالمبادئ العلمية، ويتطلب قدراً من التعليم فيما يتعلق بالسكان، ويحتاج إلى إدارة مدربة متعلمة يعتمد عليها للقيام بسياسة رفع مستوى الصحة العامة⁽²⁾. حيث تعتبر بعض المنشآت الصحية أقطاباً متميزة في مجالات اختصاصها وفي الدور الحيوي الذي تضطلع به في البحث العلمي وفي تحقيق أقصى ما يمكن من الاكتفاء الذاتي في الميدان الصحي، وذلك بتوفير الخدمات العلاجية والمواد التي كانت في ما مضى تكلف الدولة مصاريف كبيرة من العملة الصعبة⁽³⁾.

ولهذا تمثل الصحة العسكرية ركناً أساسياً في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني، فهي تدعم بكفاءة واقتدار المجهود الوطني في هذا المجال، بتوظيف كفاءاتها وقدراتها الصحية من أفراد وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات متقدمة وخدمات مختلفة لصالح المواطنين أينما كانوا. فالمنشآت الصحية العسكرية من مستشفيات ومصحات ومراكز مختصة كانت مفتوحة أساساً للمحافظة على جاهزية القوات المسلحة صحياً، إلا أن خدماتها توسعت لتشمل فئات عديدة من المواطنين في إطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية،

(1) - محمد السريبي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 413.

(2) - خليل حسن خليل. محاضرات في التنمية الاقتصادية. مصر: معهد الدراسات العربية العالية، 1963، ص 46.

(3) - وزارة الدفاع الوطني. الجيش في خدمة المشروع الحضاري. تونس: دار أليف للنشر، 2002، ص 21-23.

حيث تستقبل المرضى من مختلف مستشفيات الوطن خاصة بالنسبة للأمراض التي تتطلب أجهزة متطورة.

ففي العاصمة مثلاً، تم بناء المستشفى المركزي للجيش (عين النعجة) وهو مؤسسة صحية من بين العديد من المستشفيات العسكرية الموزعة عبر التراب الوطني، ما فتئت تحاول منذ إنشائها إلى مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل الإمكانيات التي سخرتها لها المؤسسة العسكرية بتوفير الوسائل التقنية الحديثة وتكوين وتأهيل الإطارات بصفة مستمرة، علماً أن بعض الأطباء المختصين يتلقون تربصاً بأكبر المستشفيات المختصة بالخارج، كما أن المستشفى من شأنه التقليل من التكاليف الباهظة لبعض العمليات بالخارج، وكذلك استقبال المرضى من مختلف المستشفيات الوطنية، والذي يعد تأكيداً قوياً وملموساً عن المؤهلات التي تكتسبها الإطارات الجزائرية العسكرية وتجسيدا فعليا لإرادة المؤسسة العسكرية الرامية إلى تطوير وتحديث مختلف مؤسساتها لبلوغ مصاف الجيوش الحديثة⁽¹⁾.

كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الأمراض الوبائية والتي واجهتها بعض مناطق الوطن خاصة في المناطق النائية والجنوب، وذلك بسبب نقص الأطباء والممرضين والصيدليين، وبالتالي ترسل وحدات من الجيش الوطني الشعبي التابعة لمديرية الصحة العسكرية عن طريق المستشفيات العسكرية المتنقلة في مد يد المساعدة إلى السكان. بالإضافة إلى ذلك فإن المستشفيات العسكرية تقوم بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية وفي الأعمال الإنسانية بإرسال فرق مختصة في الإسعافات الأولية وإجلاء المصابين وإيوائهم. كما أن الفحص الطبي الشامل المجاني الذي يتمتع به الشباب الذين يتقدمون إلى مكاتب التجنيد، بغض النظر إلى تجنيدهم أو إعفائهم يعد مساهمة كبيرة في الرعاية الصحية للمواطنين إذ يمكن من الكشف عن الأمراض إلى جانب المساهمة في وضع الخارطة الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية.

(1) - مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « المستشفى المركزي للجيش: انطلاقاً جديدة في جراحة القلب ». الجيش، العدد 464، مارس، 2002، ص 05.

وعليه نرى أن للمؤسسة العسكرية دور كبير في مجال الرعاية الصحية إذ تتولى مصالح المؤسسة تقديم خدمات مختلفة يعم نفعها فئات كبيرة من المجتمع الجزائري، وذلك من خلال التدخلات المباشرة مثل الكشف عن الأمراض وعلاجها وحملات التلقيح أو غير مباشرة مثل محاصرة بعض الآفات الصحية والقضاء على الحشرات وتدعيم البحث العلمي في مختلف الاختصاصات.

رابعاً: البناء والمواصلات

يمكن للمؤسسة العسكرية أن تساهم في الأعمال التحديثية العامة كتعبيد الطرق والمشاريع الهندسية. فقد قامت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال وعن طريق شباب الخدمة الوطنية بتنفيذ سياسة وطنية للبناء والسكن، وشكلت أحد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الهامة في تنمية القطاع، ولقد اتجهت نشاطاتها بصورة رئيسية نحو إنجاز مشاريع البناء في المناطق المعزولة والريفية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة بفعالية قصوى، كان عليها أن تنشأ وحدات مختصة في البناء والهندسة المدنية تستجيب لغاية مزدوجة هي:

- ترقية الشباب الجزائري مهنياً.
- إعطاء مردود إقتصادي لعملية البناء عن طريق الإستعمال الأقصى للطاقات وإنجاز المشاريع في ظروف حسنة من حيث التكاليف والأجال.

وقد تجسدت مساهمة المؤسسة العسكرية في مجال البناء والسكن من خلال بناء القرى الإستراتيجية في الأرياف، إضافة إلى مجموعات من المساكن في نواحي عديدة من التراب الوطني، من بينها: رياض الفتح، المسرح المفتوح، دور الشباب، العيادات المتخصصة.

ولقد أعتبر مشروع إنجاز هياكل المواصلات إحدى المتطلبات الأولية للسياسة الوطنية المتعلقة بفك العزلة عن المناطق غير المدمجة اقتصادياً. وفي إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت المؤسسة العسكرية بإنجازات عديدة في ميدان هياكل المواصلات البرية والسكك الحديدية والمطارات. كما أن شساعة التراب الوطني وقدم شبكة الطرق شكلت عائقاً كبيراً في مسار التنمية، ولهذا حملت المؤسسة العسكرية على عاتقها حل هذه المشاكل، ويعتبر

الطريق الصحراوي من المشاريع الكبرى التي أنجزتها المؤسسة العسكرية وذلك لأنه يعد استثمارا حقيقيا ومهما في نفس الوقت.

إلى جانب الإنجازات السابقة التي قامت بها المؤسسة العسكرية خط السكك الحديدية الرابط بين عين التوتة ومسيلة، وجزء من خط الهضاب الرابط بين "تبسة" و"مغنية" والموازي لخط الشمال والذي بفضل تم فك العزلة وأعطى نفسا جديدا للصناعة والتجارة وحل مشكلة النقل، إذ تعتبر السكة الحديدية شريان الصناعة الحديثة، وقد تولى إنجاز هذا المشروع شباب الخدمة الوطنية، والذي إنطلقت الأشغال به سنة 1982 وفي البداية تم إنجاز 21 كلم، بينما تمت تهيئة 53 كلم بين مدينتي بركة وعين التوتة. ونشير هنا إلى أن هذا المشروع عرف تأخرا كبيرا بسبب صعوبة الأرض التي تتكون أغلبها من الصخور الصلبة، هذا بالإضافة إلى المرتفعات والمنحدرات التي يجب تمهيدها وتسويتها لمد خطوط السكة الحديدية (1).

ومما لا شك فيه أن للمواصلات ابعاد اقتصادية، إذ أن شق طريق معناه سهولة الاتصال والنقل والتموين، ومن تم تطوير المناطق النائية بسهولة، كما أنه من الناحية الاجتماعية تبرز أهميته في سرعة التواصل بين أفراد المجتمع ونقل خدمات الدولة إلى المواطنين، كالتعليم، الصحة والرعاية الاجتماعية(2).

خامسا: الصناعة

لقد اتبعت الجزائر منذ الاستقلال إستراتيجية التصنيع باعتبارها تشكل عاملا أساسيا في إرساء دعائم الاستقلال والاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق بناء قاعدة اقتصادية متينة تحرر البلاد من التبعية، وتلبي احتياجات المجتمع. وعليه فإن عملية التصنيع السريع والمكثف قد ساهمت في إحداث تحولات عميقة في بنية المجتمع الجزائري، حيث تعتبر المؤسسات الصناعية « مدرسة للتربية من حيث الممارسة المنتظمة لعملية العمل وفي ظل نظام دقيق ذي قواعد مضبوطة، كما هي مدرسة للتكوين والتدريب على التقنيات الصناعية واكتساب المهارات

(1) - المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجيش، الجزائر: جوان 1990، ص ص 04-05.

(2) - محمد السويدي، مرجع سابق، ص 62.

الفنية. وبهذه الصفة فإن المنشآت الصناعية تجسد نوعين أساسيين من الاستثمارات: اقتصادية، معرفية وتربوية» (1). ورغم أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه وجود هذه المنشآت الصناعية إلا أننا نجد العديد من المناطق النائية في الجزائر تغيب فيها برامج التنمية الاقتصادية والتي تعود لعدة أسباب مختلفة، حيث نجد نسبة البطالة والأمية مرتفعة بها نظرا للظروف التي يعيش فيها سكان تلك المناطق، إلى جانب انخفاض المستوى المعيشي بسبب الفقر. ولهذا كانت المؤسسة العسكرية تقوم ببناء مصانعها في المناطق البعيدة عن المدن وتتكفل بإنشاء وتعبيد الطرق لتسهيل المواصلات، هذا بالإضافة إلى امتصاص عدد كبير من البطالين، وذلك من خلال سياسة التشغيل داخل مصانعها والتي يستفيد منها سكان المنطقة بالدرجة الأولى.

فمنذ الإستقلال، قامت المؤسسة العسكرية بإنجاز مشاريع هامة تعود بالفائدة على الجيش والمجتمع معا. إذ حملت المؤسسة العسكرية على عاتقها إبقاء المؤسسات الصناعية تشتغل خاصة بعد مغادرة الإطارات الأجنبية لمناصبهم بعد التأميمات. ومن بين المشاريع الصناعية العسكرية، نذكر ما تم تدشينه في ماي سنة 1990 بشرق البلاد، منها مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة الذي إنطلقت به الأشغال سنة 1986 من قبل مؤسسات وطنية تحت إشراف مديرية الصناعات العسكرية، ويتربع هذا المصنع الأول من نوعه في الجزائر على مساحة إجمالية تقدر بـ 27 هكتارا، منها 07 هكتارات مغطاة، ويشغل حوالي 700 عامل وعاملة عسكريين وشبه عسكريين ومدنيين متعاقدين جهم من الشباب، تم تكوينهم على فترات في مراكز التكوين المهني المتواجد في ولايات شرق البلاد.

كما تم بناء مصنع الذخيرة الخاصة بالأسلحة الخفيفة والمواد الحارقة بمنطقة سريانة ولاية باتنة، والذي انطلقت به الأشغال سنة 1983 ويتربع على مساحة تقدر بـ 83 هكتارا ويشغل 1537 عاملا وعاملة عسكريين وشبه عسكريين ومدنيين متعاقدين تم تكوينهم في هذا المصنع على فترات متقطعة، وقد استغلت الإمكانيات والوسائل الوطنية المتوفرة. حيث شاركت في إنجازها عدة شركات وطنية منها كوسيدار - باتيمينال - سونلغاز - بالإضافة إلى مديرية المنشآت العسكرية، مما ساعد على توفير العملة الصعبة حيث لم ينفق إلا ما يقدر بـ 25% من

(1) - محمد بومخلوف. التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة وآفاق. الجزائر: دار الأمة، 2001، ص 21.

المبلغ المخصص من العملة الصعبة لهذا المشروع، وذلك بفضل الاعتماد على الوسائل المحلية والوطنية. فقد عرفت المؤسسة العسكرية كيف تستغل الوسائل الوطنية وأن تعطي دفعا قويا للاقتصاد الوطني. والهدف من هذا المصنع هو التخفيف من عملية الإستيراد والتبعية في مجال الأسلحة الخفيفة والذخيرة الحية، أما من الناحية الاجتماعية فقد تم تشغيل العديد من الشباب البطال وكذلك تم بناء حي سكني لفائدة العمال والمسيرين بالقرب من المصنع⁽¹⁾.

أما الإنجاز الثالث وهو القاعدة المركزية للإمداد، التي تعود نشأتها إلى شركة سوناطراك سنة 1975، ولكن بسبب تراجع دور هذه القاعدة فقد أسندت إلى المؤسسة العسكرية سنة 1982 التي قامت بإعادة نشاطها وتجديدها، كما قامت بترميم الطرقات والبنائات داخل وبجوار القاعدة. ومع بداية سنة 2000 أصبحت القاعدة تمثل قطبا صناعيا هاما بعد إدخال التقنيات الحديثة. إذ استطاعت التوفيق بين الجانب العسكري والجانب الاقتصادي والاجتماعي، إذ تحتوي على عدة تخصصات، مثل تجديد العتاد الحربي للوحدات القتالية للجيش الوطني الشعبي، وتجديد الرادارات ومنظومات التسليح لمختلف الأسلحة القتالية⁽²⁾.

وتقوم كذلك بإعادة تأهيل القطع الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتوفير قطع الغيار لفائدة هياكل تجديد العتاد الحربي وصناعة قطع غيار أخرى لصالح مؤسسات إستراتيجية جزائرية، حيث تقوم بصناعة كل أنواع قطع الغيار المفقودة أو التي تكلف ميزانية الدولة بسبب إسترادها من الخارج، وهذا بفضل آلات متطورة تعمل بأشعة الليزر. إلى جانب ذلك، هناك مخبر جد متطور لمراقبة قطع الغيار ودراسة نوعيتها، حيث نجدها تختص في تكوين الأفراد بغرض الدعم المباشر لوحدات العتاد للجيش، كما تضمن تكويننا للمتربصين لصالح ورشات القاعدة المركزية للإمداد وكذلك لصالح مؤسسات عمومية في بعض التخصصات. وتحتوي القاعدة على عدة ورشات من بينها وحدة تجديد الدبابات المتوسطة والخفيفة ووحدة تجديد أنظمة

(1) - المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، مرجع سابق، ص 04.

(2) - مديرية الإصال والإعلام والتوجيه. « الرئيس التونسي يزور القاعدة المركزي للإمداد». الجيش، مارس 2002، ص 03.

التسليح للعيارات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة، ثم وحدة تجديد العتاد التكتيكي المحمول فوق العجلات⁽¹⁾.

أما الإنجاز الرابع وهو مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي، حيث بدأت الصناعة الطيرانية بالجزائر سنة 1988 بعد إبرام وزارة النقل عقد مع نظيرتها التشيكية قصد تركيب طائرات "زلين"، وكانت هذه المهمة مسندة آنذاك لمؤسسة صناعة السيارات بالروبية. وبموجب المرسوم 93/07 المؤرخ في جويلية 1993 تم تحويل المشروع إلى وزارة الدفاع الوطني، وأنشئت بذلك مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي بوهران والتي تضم كفاءات وطنية عسكرية ومدنية في مجال صناعة الطائرات الصغيرة خاصة تلك التي تستعمل في مجال الاستطلاع أو مكافحة الجراد⁽²⁾.

كما أن المؤسسة العسكرية لم تتوقف عند هذا الحد، حيث قامت بإنشاء مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة، والتي أنشئت بمقتضى المرسوم الرئاسي 90-256 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، تحت وصاية مديرية الصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وتعد هذه المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري تتمتع بالاستقلالية المالية، دخلت الإنتاج في سنة 1990 وتضم 1800 عامل من بينهم 200 إطار بينهم مهندسين وتقنيين سامين⁽³⁾.

أما النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن ظاهرة التصنيع العسكري، فيمكن إجمالها في زيادة الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة، كما أن ارتفاع الرواتب والأجور يؤدي إلى تحسن الأوضاع المعيشية والاجتماعية. علما أن المؤسسات الصناعية العسكرية هي ذات طابع صناعي تجاري واقتصادي، وهي مستقلة ذاتيا في الجانب المالي، إذ تقوم بدفع الضرائب مثلها مثل المؤسسات العمومية أو الخاصة، والعمال يتقاضون أجورهم من مداخل مؤسساتهم، وبالتالي فهي تساهم في التنمية الاقتصادية كباقي المؤسسات العمومية والخاصة.

(1) - مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « عندما يقترن الفعل بالإرادة ». الجيش، العدد 452، مارس، 2001، ص 6-7.

(2) - مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. « الجيش الوطني الشعبي: مسيرة أربعين سنة ». الجيش، العدد 468، جويلية 2002.

(3) - مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه، الجيش، الجزائر: العدد 457، أوت 2001، ص 29.

وعليه، فالصناعة العسكرية تعتبر أداة أساسية في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للتنمية كالحفاظ على استقرار السكان وتوقيف النزوح الريفي، وامتصاص اليد العاملة. كما أن المنشآت الصناعية العسكرية كتنظيم ليست مؤسسة إنتاجية فقط، وإنما مدرسة للتربية الصناعية من حيث الممارسة المنتظمة لعملية العمل في ظل نظام دقيق ذي قواعد مضبوطة، كما هي مدرسة للتكوين والتدريب على التقنيات الصناعية واكتساب المهارات الفنية.

سادسا: الزراعة

إن دور المؤسسة العسكرية في مجال التنمية لم يتوقف عند البناء والتشييد وإنما شمل مجالات عديدة من بينها الزراعة. فالمحاصيل الزراعية والغطاء النباتي عامة بالبلاد عرضة للتصحّر وزحف الرمال. ولعل مشروع السد الأخضر واستصلاح الأراضي خير دليل على ذلك. إذ يعتبر السد الأخضر الذي يعد غطاء نباتي يمتد على طول 1200 كلم وبعرض 20 كلم، مشروع هام من أجل محاربة ظاهرة التصحر ووقف زحف الرمال إلى الشمال الجزائري، هذا بالإضافة إلى عمليات التشجير في جميع مناطق الوطن من أجل الحفاظ على الثروة الغابية⁽¹⁾.

كما أن دور المؤسسة العسكرية لم يتوقف عند هذا الحد بل تعداه ليشمل مكافحة الجراد الذي يأتي على المحاصيل الزراعية في المناطق الجنوبية والمناطق الداخلية، وذلك برشه بالمبيدات عن طريق الوسائل والإمكانات المتوفرة لديها من معدات وطائرات تمكنها من تقديم الدعم للفلاحين. وتعد هذه التدخلات من قبل الجيش الوطني الشعبي مساهمة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال إنقاذ المحاصيل الزراعية والمحافظة على الغطاء النباتي.

سابعا: التنشئة الاجتماعية والخدمة الوطنية

إن التنشئة هي اجتماعية بالضرورة، والوحدة الاجتماعية الأساسية في التنشئة هي الأسرة التي لها الدور الأول في إعداد الفرد لدوره في الحياة الاجتماعية والمدنية وحتى أحيانا العسكرية. إننا نفرق ما بين التنشئة الاجتماعية الأولى، خلال مرحلة الطفولة، حيث يتعلم الطفل طرقا وعادات ثقافية، والتنشئة الاجتماعية الثانية خلال مرحلة المراهقة والرشد. وتظهر شبكة

(1) - مديرية الإعلام والإصال والتوجيه. « الجيش الوطني الشعبي: مسيرة أربعين سنة»، مرجع سابق، ص 12.

العلاقات المؤسساتية التي يخضع لها الفرد حكما خلال تنشئته الاجتماعية، حيث يظهر دور المؤسسة العسكرية جليا من خلال تأثيرها المباشر في أذهان الناشئة (التجنيد) وغير المباشر (التربية المدنية). وهذا ما يؤدي إلى الطابع المشترك بين مجموعة واحدة ذات مظاهر موحدة في السلوك كطريقة الأكل، طريقة الكلام، المشي، الضحك، رد التحية (1).

و التنشئة الاجتماعية هي نقطة مركزية في علم الاجتماع، تتناول مختلف أنماط تعليم الفرد، المرتبطة بالثقافات والأنساق الاجتماعية، بهدف التكيف الاجتماعي الذي هو حالة تلاؤم مع المجتمع الذي نعيش فيه بشروطه وبظروفه وبمطالباته. وال فشل في حالة التكيف هذه (سوء التكيف) يمكن أن يؤدي إلى أمراض وصعوبات نفسية تنسم بعدم التوازن وبالقلق وبعدم الشعور بالأمان (2).

ومما لا اختلاف حوله أن تنشئة الفرد تظهر في اتجاهاته الاجتماعية، ويمكن للمدرسة، كمؤسسة اجتماعية ثانية بعد الأسرة، أن تكون هي الأخرى مكانا للحياة وللنمو، وميدانا لتكوين ميول الفرد وتوجهها، وللكشف عن قدراته وتأهيله لإقتحام ميادين الحياة. وهي، أي المدرسة، أهم مؤسسة مسؤولة عن خلق الشعور بالإنتماء عند الطفل، والإنتماء المقصود هنا هو انتماء الفرد لوطنه ولمؤسساته ولا سيما الوطنية منها، فتأتي التنشئة المدنية كجزء لا يتجزأ من عملية التنشئة الاجتماعية الأساسية الهادفة إلى تدريب وإعداد الفرد على حب وطنه. إنها تربية الجسد والفكر والإرادة وتهيئة المواطن ليكون صالحا ومعتزا بوطنه وبتقافته.

ويأتي لاحقا دور المؤسسة العسكرية في عملية التنشئة هذه من خلال الخدمة الوطنية، حيث أنه يربي أفرادها على العلم والإدراك والإحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات. فالتنشئة قوام حياة المواطن والمجتمع والدولة، وهي مرحلة عبور أساسية لتكوين هويته الفردية. ولكي يكون تطور الدفاع الوطني منسجما مع روح ثورة التحرير ومبادئ الأمة، كان العنصر الشعبي أحد العناصر الأساسية والإستراتيجية. ومن هنا نصت المادة 84 من دستور 1976 ما

(1) - عصمت عدلي. مرجع سابق، 2001، ص 191.

(2) - عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 183.

يلي: " لقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن وللمساهمة في تنمية البلاد"⁽¹⁾. وعليه فإن الخدمة الوطنية بما توفره للشباب المجدد تشكل قاعدة للدفاع الوطني، كما تتوفر على بعد اقتصادي واجتماعي عميق لما تحققه من رفع لمستواهم الفكري والثقافي وتعميق وعيهم وإدماجهم في مجال التنمية الاقتصادية.

كما تشكل الخدمة الوطنية الوسيلة الفضلى لتحقيق التنشئة الوطنية كمستوى أساسي من مستويات التنشئة المدنية. غير أن هذا الدور الهام، لا يمكن للمؤسسة العسكرية أن تؤديه دون القيام بعمليات تنشئة داخل صفوف الجيش على صعيدين إثنين:

- سياسي، لفهم حالات التسييس والبناء الأيديولوجي للمجتمع.
- إجتماعي، لفهم الواقع الإجتماعي ولضرورة تفهم العسكريين للتركيبية الاجتماعية.

فمبدأ التجنيد هو من أهم مبادئ الخدمة العسكرية، وأولى الوسائل لتحضير دفاع وطني لا يقوم على الإستعلاء والعداية أو الكراهية، بل إنه مسار أولي نحو التغيير والحدثة من أجل التأثير في سلوك وتفكير المجندين بهدف تكوين اتجاه أكثر انفتاحا. إن الخدمة الوطنية التي تساعد في حالة انتقال الجيش من حالة السلم إلى حالة الحرب بإعداد إحتياطه الكبير، غير منفصلة عن مبدأ التنشئة، ولا يمكن أن تتم ما لم يدرك المواطن دوره في مساندة الجيش، وذلك عبر نشر الوعي الوطني من قبل المؤسسة العسكرية، والعمل على تنمية ثقة الشاب بنفسه واتكاله على الذات. ولكن هناك العديد من الأفراد يطرحون هذا التساؤل: لماذا الخدمة العسكرية؟

لأن الدولة رغم وجود جيش منظم ومهيكل تحتاج إلى جيش احتياطي وهذا الجيش هو مجموع أفراد الخدمة العسكرية، فمن مهام الدولة تحسيس المواطن بأنه مكلف في أي لحظة بالدفاع عنها وليس الجيش فقط هو المكلف بالدفاع عن الوطن، فالكل مسؤول عند تعرض الدولة إلى مخاطر تستهدف سيادتها لهذا الأمر، لتأتي الخدمة العسكرية لتقول لكل فرد ينتمي إلى هذه الدولة إنك مقصود في عملية الدفاع.

(1) - بوكرا إدريس، مرجع سابق، ص 100.

إن الخدمة الوطنية هي الطريق السليم لوصول المؤسسة العسكرية إلى المواطن، لتعاونه ويعاونه على أداء رسالة مجتمعية نافعة. فالشباب هم طاقات الجيش، فمن الأهمية بمكان معرفة كيفية الولوج إلى عقولهم وتنشئتهم تنشئةً صالحة، وتوعيتهم. وربما استقادت المؤسسة العسكرية من طاقات المجندين في مجالات عدة، لكن الإيجابية تتمثل في عودة هؤلاء الشباب إلى مجتمعهم بثقة عالية بالنفس، وبشخصية متزنة، وبأفكار وبمعتقدات وطنية عنوانها الولاء للوطن الذي إليه وحده الانتماء، وليس لمنطقة من مناطقه أو لطائفة من طوائفه ولا لعشيرة من عشائره. الواقع أن المجند لا يتلمس أحياناً إيجابيات الخدمة الوطنية إلا بعد تمضية فترتها، حيث يتبين بعد عودته إلى مجتمعه، مدى مساهمتها في بلورة شخصيته وازدياد ثقته بنفسه وبدوره الإجتماعي.

كما تم الحرص في نطاق البرامج التكوينية المرسومة على توظيف التكنولوجيات المتقدمة بالورشات ومراكز التكوين التي أحدثتها الوزارة لفائدة الشبان المجندين حتى يستفيدوا منها أثناء قضائهم الواجب الوطني من خلال ما يتلقونه من تكوين إضافي يؤهلهم للاندماج في سوق الشغل والمشاركة في الحياة الاقتصادية. وتؤكد كل هذه المكاسب والإنجازات التي تحققت في كافة مجالات الحياة وتحسب اليوم لفائدة المؤسسة العسكرية الجزائرية والمجتمع ككل.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المؤسسة العسكرية قد ساهمت في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كانهضة العمرانية الشاملة التي شهدتها كل القرى والمدن الجزائرية، والتي من أهم مظاهرها المدارس والجامعات والمستشفيات والمركبات الثقافية والرياضية والأحياء السكنية. وباعتبار المؤسسة العسكرية جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري ما فتئت تقدم خدمات اجتماعية متنوعة لفائدة المواطن لا سيما في ميادين التعليم والصحة والتكوين المهني والنجدة والإنقاذ.

الفصل السادس

الدور الأمني للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: أنواع الأمن

المبحث الثاني: العلاقة بين الأمن والتنمية

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في حماية ودعم الاقتصاد
الوطني

الفصل السادس

الدور الأمني للمؤسسة العسكرية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

إن سبب مناقشة هذا الفصل وإعطائه جانبا مهما في هذا البحث كونه يعالج نقطة حساسة وهامة ألا وهي الأمن، حيث يتساءل الباحثون على ضوءه هل الدولة تهتم أولا بتحقيق الأمن والقوة أم تحقيق الرخاء الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

وإذا كنا نواجه تحديات عصر جديد يشهد انطلاقة كبيرة في أساليب العلم والاتصال غير وجه العالم وألغت الحدود والحواجز والمسافات، فلقد ترافق مع هذا التقدم الضخم عدد من التحديات الجديدة تهدد أمن البشرية، تتمثل في زيادة سطوة الجريمة المنظمة والتعاون الوثيق بين الجماعات الإرهابية على المستوى الدولي وظهور أساليب جديدة من الجرائم مرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي، التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية للدولة والذي يفرض على مؤسساتها ومن بينها المؤسسة العسكرية إلى جانب الأجهزة الأمنية المختلفة، أن تطور أدواتها وأساليبها ومناهجها كي تتمكن من ملاحقة التطور من خلال إستراتيجية جديدة تتضمن التطوير والتحديث المستمر لمرافق الأمن وأدواته ومناهجه، وتتضمن الأخذ بأساليب التدريب المستمر الذي يواكب أحدث النظم كي يرقى سلوك أفرادها وقواعدها ومرافقها إلى حدود هذه التحديات الجديدة.

وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة بعض أنواع الأمن، بعدها نحدد العلاقة بين الأمن والتنمية، ثم سنوضح أهم المهام الأمنية التي تتولاها المؤسسة العسكرية في الدولة في شكل تنظيري نصل من خلاله إلى إبراز الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة، مما يجعل الشخص غير المتخصص في المجال العسكري يدرك حقيقة تلك المهام وشموليتها وضرورتها في نفس الوقت لبناء الدولة وتطورها، وربطها بمختلف أوجه النشاط البشري داخل الدولة لكون الإنسان يصعب عليه أو يستحيل أحيانا أن يمارس نشاطه المعتاد إلا مع تحقق الأمن.

المبحث الأول: أنواع الأمن

يحتل الأمن مكانا بارزا بين المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصرف والتعامل. لذا فإن موضوع هذا المبحث على درجة كبيرة من الأهمية، وعندما نتحدث عن دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع فإننا نتحدث أيضا عن مدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق مشاركتها في المشاريع التنموية، وكذلك دورها في الحفاظ على ممتلكات الدولة. وقد يظن البعض أن الدول تحقق أمنها القومي عن طريق القوة العسكرية فقط بإستيراد الأسلحة والتكنولوجيا لاستخدامها في التصنيع الحربي، ولكن هذا ظن مبالغ فيه لأن الأمن القومي للدولة يتحقق عن طريق تنمية قدرتها الشاملة التي هي عبارة عن محصلة مجموع قواها في كافة المجالات (العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية...) (1).

كما أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا في ظل تحقيق الأمن الذي لا يمكن تحقيقه إلا ببناء قاعدة وطيبة للتنمية، هذه الأخيرة التي تعتبر عامل حساس للقضاء على العنف المركب (2). ويتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

أولاً: الأمن الفردي والأمن الجماعي:

ويقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارة أخرى فإن الأمن الفردي يعني الحماية من أي عدوان أو ظلم يتهدهده (3).

أما الأمن الجماعي فيقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق الحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، وفي

(1) - أمين هويدي، مرجع سابق، ص 09.

(2) - نفس المرجع، ص 103.

(3) - Charles-philippe David, Jean-Jacques Roche, **Op.cit**, p : 112.

صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مكتسباتها⁽¹⁾.

والحقيقة أن الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان، فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة، والعكس صحيح كذلك.

ثانيا: الأمن الداخلي والأمن الخارجي:

يقصد بالأمن الداخلي تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل من المصلحة العامة والخاصة، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية.

أما الأمن الخارجي فهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شؤونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وسلامة الأرض وسلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها⁽²⁾.

ثالثا: الأمن الوطني والأمن الدولي:

الأمن الوطني هو أمن الوطن الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والخارجي. وقد عرفه "بترسون Peterson" بأنه "الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن"⁽³⁾. كما أن الأمن الوطني يعني قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية من خلال القوة العسكرية.

أما الأمن الدولي فهو مفهوم حديث، ولم يأخذ هذا المفهوم في الظهور بوضوح إلا في السنوات الأخيرة، ولكنه مع ذلك أخذ في الانتشار، والمعروف أن مفهوم الأمن الدولي لم يأخذ في الظهور في العالم الحديث سوى ابتداء من التجربة المحدودة والفاشلة لعصبة الأمم، ثم بإنشاء

(1)- Charles-philippe David, Op.cit, p : 117.

(2)- عصمت عدلي، مرجع سابق، ص ص 34-35.

(3)- نقلا عن: ذياب البدانية، مرجع سابق، 2006، ص 21.

الأمم المتحدة التي تضمن ميثاقها نصوصا مفصلة للأمن الدولي. وعليه لم يعد ممكنا اليوم فصل الأمن الوطني لأي مجتمع، أو الأمن الإقليمي لأي منطقة عن الأمن الدولي، الذي أصبح يشكل الإطار الذي يتحرك فيه كل من الأمن الوطني والأمن الإقليمي في عصر العولمة، حيث نجد أن الدول تشترك في الحدود والاقتصاد والفضاء والثقافة والتهديدات الأمنية. كذلك هناك وجود حل النزاعات بشكل دولي وهو ما يعني وجود إدراك دولي للمسؤولية الأمنية وخاصة في مجالات مثل الإرهاب الدولي والمخدرات والجرائم المنظمة.

رابعاً: الأمن الإقليمي والأمن القومي:

الأمن الإقليمي ويعنى بتحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد. أما الأمن القومي فهو أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كيانا فكريا وثقافيا ودينيا وعرقيا واحداً، وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية.

وعليه فعلى الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن، واختلاف أركانه، إلا أن كل واحد منها مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالآخر، وهذا يعني استنفار الطاقات المجتمعية متمثلة في الأفراد والجماعات والهيئات والمنظمات والجمعيات لتأمين الأرواح والأعراض والممتلكات عن طريق دعم ومساندة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المختلفة لتحقيق الأمن والأمان للجميع، باعتبار أن مهمة ضبط المجتمع وتوفير الأمن ليست مهمة المؤسسة العسكرية أو الأجهزة الأمنية وحدها، وإنما هي مهمة المجتمع ككل.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاداً متعددة، نذكر منها⁽¹⁾:

- البعد السياسي والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، إلى جانب جلب المستثمرين.

(1) - عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 33.

- البعد الاجتماعي والذي يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

- البعد المعنوي أو الأيديولوجي، الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

المبحث الثاني: العلاقة بين الأمن وقضايا التنمية

ليس بجديد القول أن حياتنا لن تستقيم بدون الأمن والتنمية ولا تستقيم أحوالنا بدون الاستقرار الذي هو نتاج الأمن والتنمية، فتوفير الاستقرار يعني بالنسبة للدولة توفير شروط واستمرار نجاح الدولة العصرية. فالتنمية بفكرها، ومناهجها، وعوائدها هي ثروة الأمم ومن ثم فلا بد من التفكير في حمايتها بالأمن، ثم لا بد من التفكير في حمايتها للأمن القومي ودعمها له وإسهامها في تقويته (1).

ومما لا شك فيه أنه هناك ارتباط عضوي بين الأمن والتنمية، فالأمن يرتبط بكفاءة خطط وبرامج التنمية في إشباع حاجات الناس الاقتصادية والدينية والنفسية والاجتماعية، إلى جانب تحقيق العدالة والمساواة والحرية لدى الشعوب، وهذا بدوره هو أساس الشعور بالولاء والارتباط بالنظام والدفاع عنه، إذ يساهم انتشار الأمن مساهمة مباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي، مما يوفر جوا من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين مما يدعم القاعدة التنموية في المجتمع (2).

فالتنمية والدفاع عن الوطن عمليتان مترابطتان، فتحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لا يمكن أن يكون إلا بتدعيم القوة الدفاعية التي تتطلب تطويرا للإمكانيات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية. كما أن نمو قدرات المجتمع في الدفاع عن موارده يعطيه الإمكانيات الأوسع في تحقيق المزيد من البناء (3).

(1) - محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 407.

(2) - عصمت عدلي، مرجع سابق، ص 167.

(3) - عادل مختار الهواري وآخرون، مرجع سابق، ص 111.

إن قضية الأمن الأولى هي الإنسان، وكيفية حمايته والمحافظة على حقوقه وحياته وأمواله وممتلكاته ووقايته وتطهير المجتمع من العناصر المنحرفة، وتهيئة بيئة أمنية تساعد على استغلال مواهبه وقدراته وطاقاته في العمل والإنتاج وتحقيق صالحه ومصالحه المجتمع بأكمله. ولهذا نستطيع القول بوجود ارتباط جوهري بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فكلاهما محوره العنصر البشري والدور الذي يجب أن تؤديه كافة أجهزة الدولة في تنميته والنهوض به، بإعتبار الإنسان هو أعلى ما يمتلكه المجتمع من الثروات، لأنه بدون العنصر البشري المؤهل والمدرب والمتطور سيكون من الصعب الإستفادة من الثروات الطبيعية المملوكة للمجتمع في إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أمنهم في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية (1).

ولعل عملية بناء الدولة لا تستقيم بدون أرضية الأمن الفاعل، أي ذلك الأمن الذي بفضل مجهود التنمية يرتكز بالأساس على منع أسباب ومظاهر العنف، وقد ربط "روبرت ماكنمارا" وهو وزير دفاع أميركي سابق ورئيس سابق للبنك الدولي، حيث يقول في كتابه (جوهر الأمن) « لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني» (2). وقياسا على ذلك لا يمكن تناول الأمن بنجاح دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو بناء إستراتيجية إنمائية، وهو ما يتطلب انطلاقنا من تشخيص مصادر الإخفاق السابقة وعوائقها الحالية.

وبذلك فالأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل آمال المجتمع لا يمكن أن يتحقق، وبالعكس فإن تقدم المجتمع هو أحسن ضمان ضد التهديدات الداخلية والخارجية. ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، إذ يستشعر الإنسان منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية ولا تهدأ أحواله، إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان (3).

(1) - نفس المرجع، ص 124.

(2) - روبرت ماكنمارا. جوهر الأمن. ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970. ص 125.

(3) - أحمد صالح العمرات، مرجع سابق، ص 18.

ومن المقومات الأساسية لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة، كما الاستقرار السياسي يتطلب دعائم أساسية تحقق الحقوق الأساسية للمواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتمثل في (1):

- جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام ولتأمين الوطن وحفظ كيانه، وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين.
- جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفسد وردع المعتدين والمخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.
- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والأمنية والعسكرية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة.

كما يلعب الأمن الإقتصادي دورا كبيرا في تحقيق الأمن الإجتماعي، بحيث لا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وأن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن، بل لابد من توفر أمن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج، ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكّل وملبس ومسكن مناسب، يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض (2).

وعليه فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن حقيقي، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته. وإذا كان الأمن والاستقرار شرطين ضروريين لإستمرار وجود الجماعة البشرية، فإن التنمية شرط أساسي لدوام الأمن والاستقرار، كما أنه لا وجود لتنمية بدون أمن، ويختل التوازن والإنسجام الذي يجب أن يسود

(1) - نفس المرجع، ص 68.

(2) - عبد الإله بلقزيز. « الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية ». مجلة المستقبل العربي، العدد 57، 1990، ص 152.

العلاقات والمصالح المتداخلة بين الأفراد أو المجموعات، وبالتالي يفقد المجتمع أحد أركانه الجوهرية، وتعم الفوضى بشكل لا يسمح بتنظيم العلاقات الاجتماعية⁽¹⁾.

وبالتالي هناك علاقة تكامل بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فالتنمية الشاملة تحتاج إلى إحداث تطوير وتحسن في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع، ويمثل العنصر البشري حجر الزاوية الذي لا يتصور أن تتم التنمية إلا بإجراء تغيير إيجابي فيه، لأنه يعتبر في حقيقة الأمر هدف ووسيلة للتنمية. أما العناصر المادية، فإنها عبارة الوسائل العمليات والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق نخلص أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة وثيقة ومتشابكة، فكل منها يؤثر في الآخر ويرتبط به سببا ونتيجة، ويلعب الأمن دورا هاما في إرساء دعائم التنمية، كما أن الاستقرار هو أحد النتائج الرئيسية لانتشار الأمن، ومن الصعب جدا على أي مجتمع أن يحتفظ بالأمن في ظل أزمات الفقر والبطالة وانخفاض أو تدني مستويات المعيشة.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الأمن والاستقرار، ومما لا شك فيه أن الأمن يعتبر العامل الأساسي في توفير المناخ الملائم لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التنمية والنهوض في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتمثل المؤسسة العسكرية سياج الأمن الوطني ومن بين المؤسسات الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني.

فقد يتعرض الأمن الاقتصادي للدولة للتهديدات المختلفة من الداخل والخارج، وقد يكون الهدف منها النيل من الاستقرار السياسي للدولة، مثل إثارة الجماعات ضد نظام الدولة للاعتداء على منشآتها الاقتصادية عن طريق التخريب والتدمير. والأمثلة كثيرة لاعتداءات الإرهابيين

(1) - أحمد صالح العمرات، مرجع سابق، ص 75.

(2) - أمين هويدي، مرجع سابق، ص 121.

والمنظمات الإجرامية بغرض الإخلال بالأمن السياسي والأمن الاقتصادي للدولة وجعلها غير قادرة أمام المواطنين على إشباع حاجاتهم الأمنية والاقتصادية⁽¹⁾.

في السنوات القليلة الماضية تصاعدت حدة أعمال العنف والإرهاب في العالم أجمع، وكانت الجزائر من بين الدول التي عانت من تلك المشكلة، ولقد استهدف الإرهابيون محاولة زعزعة الثقة في الإقتصاد الوطني، والإخلال بالنظام العام في المجتمع، وقد قامت المؤسسة العسكرية بدور أساسي ومؤثر في مواجهة هذه العمليات الإجرامية والوقوف ضد كل عمليات التخريب. ومما لاشك فيه أن دور المؤسسة العسكرية في توفير الأمن الداخلي من أهم عوامل تنمية الإستثمار وزيادة فاعليته لتشجيع المشروعات الوطنية والأجنبية.

كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها مجتمعنا، فرضت على المؤسسة العسكرية مسؤوليات ومهام إضافية، اختلفت في طبيعتها وجوهرها عن تلك الوظائف التقليدية التي قامت بها من قبل. فقد تنوعت المشاكل الأمنية التي أصبحت تواجهها مختلف الأجهزة الأمنية للدولة، وهي بصدد ممارسة وظيفتها في كشف الجرائم والوقاية منها، حيث أصبح من واجبها الحفاظ على استقرار الأمن الاقتصادي للفرد والدولة على حد سواء، من خلال حماية المنشآت الاقتصادية وهذا عن طريق توفير الأمن والطمأنينة في جميع مواقع العمل والإنتاج، كالمصانع والمتاجر والمزارع والمطارات والموانئ وغيرها من المنشآت الاقتصادية الحساسة.

إن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن أداء واجب الدفاع عن الوحدة الوطنية ضد أي عدوان خارجي، وحفظ الأمن والنظام والاستقرار في المجتمع. لذلك سخرت لها الدولة كل الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق ذلك الأمن، ولكن مهما أوتيت من قوة لا يمكن أن تؤدي واجبها على أكمل وجه بدون تفاعل أفراد المجتمع. وبعكس ذلك إذا وجدت علاقة قوية بينهما فإنه بالتأكيد سوف يكون هناك نجاح ملحوظ في التنمية والأمن، وتعود الطمأنينة والاستقرار الأمني للمجتمع من خلال ما تقدمه المؤسسة العسكرية من خدمات اجتماعية وإقتصادية.

(1)- محمد حافظ الرهوان. دور الشرطة في دعم الإقتصاد الوطني. مصر: دار النهضة العربية، 82.

كما يتجلى دور المؤسسة العسكرية والممثلة بالجيش الوطني الشعبي في دعم الاقتصاد الوطني و حماية حدود الدولة الساحلية والجوية والبرية، وفي محاربة عمليات التهريب وتصدير الجرائم الاقتصادية التي تتم عبر هذه الحدود، وغيرها من الجرائم التي تهدد الاقتصاد الوطني. إضافة إلى هذا فإن الإنفلات الأمني الداخلي قد بين بأن المؤسسة العسكرية الوحيدة القادرة على السيطرة وتهدئة الأوضاع داخل الدولة (1).

ونلاحظ في الوقت الراهن كيف يظل العمل الأمني من أهم واجبات الدولة، حيث ترتبط أهمية المؤسسة العسكرية ومكانتها في الدولة بمدى أهمية الدور الذي تؤديه وهو الدور الأمني الذي لا غنى عنه في أي مجتمع بشري في القديم والحديث، فطالما أن المؤسسة العسكرية جزء من بناء النظام السياسي، فالنتيجة هي أن تطور المؤسسة العسكرية الإداري والفني يسهم حتما في تطور الدولة خاصة وأن تطور النظام السياسي ينعكس تطوره على الأجهزة التي تقع تحته، و ينعكس ذلك على تطور المجتمع وتنميته باعتبار الأمن أساس للتنمية ومقوم هام من مقومات البناء الاجتماعي.

للإشارة يجب توضيح الجانب الإداري والسياسي للأمن العمومي، فالدولة تتكفل بالنظام العام والأمن العمومي عن طريق الشرطة وهو جهاز تابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، إلا أن هذا الدور يكمله جهاز آخر وهو الدرك الوطني والذي نجده متمركزا خاصة في المناطق الريفية أو بضواحي المدن، وهو يقوم بدور كبير في تنظيم المجتمع (2)، كما أن دوره لا يتوقف عند هذا الحد وإنما إضافة إلى الأمن الداخلي يقوم الدرك الوطني بالدفاع عن التراب الوطني باعتباره جهاز تابع للمؤسسة العسكرية (3)، ونظرا لاختصاصاته المختلفة يقوم الدرك الوطني بحماية وتوفير الأمن للمواطنين، إلى جانب ذلك يقوم بتأمين الطرق باستخدام الدوريات وتنظيم حركة المرور، ومكافحة الجريمة في شتى أشكالها الحديثة ومتابعة سلوك المنحرفين، بالإضافة

(1)- Etablissement des publications militaires, « L'ANP à l'épreuve de l'urgence », **El-Djeich**, N° 545, Décembre 2008, p p, 29-33.

(2)- Thierry Nogues, Armées et mission de sécurité intérieure : La spécificité militaire en question, **Les champs de mars**, seconde semestre, Paris, 2001, P. 115.

(3)- Maurice Cusson (sous la direction de). **Traité de sécurité intérieure**. Canada : Hurtubise HMH ltée, 2007, p : 155.

إلى ذلك فهي تساهم في مكافحة تهريب وتعاطي المخدرات، هذه الأخيرة التي تأثر سلبا على التنمية الاقتصادية على المجتمع ككل، كما يقوم الدرك الوطني بتطوير نظم الدوريات ونشر الوعي الأمني، وتنشيط الحملات التفتيشية، وفرض الرقابة على التجارة، وغير ذلك من الإجراءات⁽¹⁾.

كما أن الدور الأمني للمؤسسة العسكرية لا يمكن ربطه بمجال معين فقط، بحيث يشتمل على مختلف المجالات والنشاطات من بينها مثلا قطاع السياحة، إذ تعتبر هذه الأخيرة كقطاع إقتصادي له دوره في التنمية الاقتصادية، حيث أصبح يشكل إلى جانب دوره الاجتماعي والترفيه موردا أساسيا تعتمد عليه الدولة في تنمية اقتصادها، إذ تساهم في تدفق رؤوس الموال الأجنبية، وتوفير مناصب الشغل⁽²⁾. ولكن تبقى السياحة مرتبطة بالجانب الأمني، فعندما يتوجه السياح إلى بلد ما فقد يرغبون التجول في كل الأماكن دون أن تكون هناك قيود متعلقة بالمشاكل السياسية للبلد، كوجود تهديدات تشعرهم بالخطر أثناء تنقلاتهم. فالاضطرابات الاجتماعية أو السياسية تمثل عنصرا مهما في تحديد وجهة السائح، وأفضل مثال هو تراجع نسبة السياحة في البلدان التي تتعرض للعنف والإرهاب. والجزائر من بين هذه الدول التي عانت لفترة طويلة من اللأمن والذي أدى إلى الانقطاع شبه كلي للسياحة، وما انجر عنه من غلق العديد من الفنادق خاصة الواقعة في المناطق المنعزلة، وهذا بدوره يؤدي إلى البطالة والتي بدورها تنعكس على المجتمع. ولهذا فالأمن يعد أحد الشروط الأساسية للسياحة.

وعليه فإن الوظيفة الأمنية للمؤسسة العسكرية تحولت من مفهومها التقليدي كأداة للدفاع فقط، إلى مفهومها الحديث كوظيفة اقتصادية واجتماعية، بجانب وظيفتها في حماية التراب الوطني والدفاع عنه. كما أن تراجع الدور التقليدي للجيش والمتمثل في المعارك الحربية، وكذلك الاحترافية التي تسعى إلى تخفيض عدد الجيوش وإعادة هيكلة دور الجيش، كل هذا يؤدي إلى تحول في وظيفة العسكريين⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤسسات الدولة تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق الأمن والتماسك الداخلي والمنعة الخارجية، سواء في ذلك المؤسسات الحكومية

(1) - مؤسسة المنشورات العسكرية. «الوحدات الجوية للدرك الوطني: فعالية أكيدة»، الجيش، العدد 546، ص ص 18-20.

(2) - آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد. إدارة المنشآت السياحية. ط 01: عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص 27.

(3) - Thierry Nogues, Op.cit, P. 113.

أو غير الحكومية، وهذا يعني أنه لا بد من قيام النظام السياسي بوظائفه التي تكفل قدرة الدولة بمؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية من السيطرة على الصراعات الداخلية ورقابتها وإدارتها بصورة تضمن عدم تفجرها أو تفاقمها، وكذلك تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والنكامل الاجتماعي والتوازن البيئي والتربوي.

هكذا يمكننا القول أن المتغيرات المعاصرة، قد استدعت النظر إلى المسألة الأمنية باعتبارها تعني كل أفراد المجتمع، ومن ثم أصبح من اللازم اشتراك كل هيئات المجتمع الرسمية والأهلية في دعم مسيرة المؤسسة العسكرية وباقي الأجهزة الأمنية. ولبلوغ تلك الغايات والأهداف الأمنية، لا بد من غرس هذه القيم في عقول الشباب من خلال المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية، بدءاً من الأسرة، المؤسسات التعليمية، المسجد، وسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات والهيئات ذات الصلة بالتربية الوطنية، من أجل تكوين المواطن الصالح وتحسين أفراد المجتمع لضمان التزامهم بنظم وقيم وضوابط المجتمع الدينية والأخلاقية والمجتمعية والقانونية، بل وتحفيزهم للمشاركة في تحقيق الأمن الشامل بمشاركة كل الناس (أفراد وجماعات)، تبعاً للتوجهات المجتمعية والإقليمية والدولية التي بدأت تترسخ يوماً بعد يوم والتي تؤكد على ضرورة إسهام المجتمع في المجال الأمني.

والمؤسسة العسكرية بصفقتها إحدى القوى الرئيسية والأساسية في الأمة، المحافظة على وحدة الشعب واستقرار البلاد إلى جانب القوى الحية في المجتمع، قد عودت الأمة على حزمها وكفاءتها في الوقوف لصد كل من يحاول المساس بسيادة وأمن واستقرار البلاد. اليوم وأمام ما أصبحت تعرفه البلاد من تحسن تدريجي في أوضاعها الأمنية التي طالما هددت استقرارها، أصبح المجال مفتوح للعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن بناء علاقة وطيدة تقوم على التفاهم والتعاون بين أفراد المجتمع والمؤسسة العسكرية، يعد مطلباً له جانب كبير من الأهمية لتحقيق أهداف الأمن، التي يتمناها أفراد المجتمع الساعين إلى التقدم، والتي لن تتحقق بصورة مثلى دون أن يسهم أفراد المجتمع في دعم المؤسسة العسكرية في إنجازها بصورة أو بأخرى، فليس من المبالغة في شيء الإقرار

بأن أي مؤسسة عسكرية مهما بلغت إمكاناتها البشرية والمادية أن تنهض بأعباء الرسالة الملقاة على عاتقها، بالشكل الأمثل والأعلى، دون أن تكون هناك علاقة مميزة تربطها بالمجتمع.

وفي الأخير يجب أن ندرك أن الأمن والاستقرار مطلب أولى لممارسة أي نشاط تنموي في الدولة، فإذا بدأنا تحليلنا من هذه المسلمة فسنعطي في الغالب للمؤسسة العسكرية مكانتها الطبيعية ودورها في بناء الدولة وتطور المجتمع، وهذا من خلال العمل على تطويرها ورفع أداء العاملين فيها وبناء جدار الثقة بينهم وبين بقية أبناء المجتمع.

الختامة

يمكن القول أن دور المؤسسة العسكرية في التنمية لا يقل أهمية عن باقي المؤسسات الوطنية، إذ أن هذه المؤسسة برهنت على وجودها في المجال الاجتماعي والاقتصادي من خلال المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية، فدورها لا يتوقف في الجانب الأمني فقط وإنما يتجاوز ذلك، إذ تعتبر هذه المؤسسة من بين أكبر المؤسسات التي تساهم في عملية التشغيل والذي له انعكاس إيجابي في الحد من ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى ذلك فهي مؤسسة تعليمية وتكوينية في نفس الوقت، دون أن ننسى أهمية المنشآت الصناعية العسكرية التي تلعب دورا هاما في مجال دعم التنمية الاقتصادية، هذا الدور التنموي الذي يكمله الدور الأمني الذي لعبته المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع، وبالتالي استمرار البرامج التنموية في مختلف أنحاء الوطن.

وعليه يجب أن نركز على ضرورة تغيير النظرة التقليدية حول المؤسسة العسكرية، عن طريق توعية أفراد المجتمع بالدور التنموي للمؤسسة العسكرية، هذه الأخيرة التي تمتلك الإمكانيات التي يمكن توظيفها في التنمية بمختلف مستوياتها وأشكالها. كما أن الخدمة الوطنية، يجب أن تجعل من الفرد عنصرا فعالا ومحركا وطرفا فاعلا في محيطه ومنطقته ومجتمعه ليصبح عنصر تنمية على المستوى الاقتصادي (بعث مشاريع، خلق مواطن شغل، استثمار) وعنصر تطوير وتحديث على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي (عنصر تحديث وعصرنه، إدخال عقلية وسلوكيات جديدة...) وفي هذه الحالة فقط يمكن ربط المؤسسة العسكرية بالتنمية الاقتصادية والمجتمع.

والمنطلق الأهم في التنمية الاقتصادية، يقوم على الاستفادة من كل نقاط القوة في مؤسسات الدولة، والمؤسسة العسكرية من بين المؤسسات القادرة على تقديم فعل وطني تنموي وبخاصة أنها تقوم على عناصر الشباب والكفاءة والتأهيل والتدريب. إذ أن مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية هدفه الاستفادة من هذا المخزون الاستراتيجي من الخبرة والكفاءة والقوى البشرية، ضمن إطار علمي ومنهجية تتسجم مع الخط الاقتصادي من منطلق أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها، ولكن يجب على وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية أيضا

أن تلعب دورا في توعية المجتمع باعتبارهما أحد القنوات الأساسية لإيصال المعلومة مباشرة لأفراد المجتمع.

وليس من شك في أن استغلال الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسة العسكرية لتنفيذ بعض البرامج التنموية، يعد عاملا مهما في تحقيق الطموحات الوطنية خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تفرض على الجزائر تحديات كبيرة، إذ يتزايد دور المؤسسة العسكرية مع تزايد المهام الموكلة إليها والتي يأخذ عدد كبير منها أبعادا أكثر خطورة واتساعا. ومع تطور الوعي بأهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية بمختلف الدول المتقدمة، تظهر هنا أهمية دور المؤسسات الاجتماعية بتنقيف وتعليم أفرادها وتعريفهم بالأدوار الهامة التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في مختلف المجالات والتي تعود بالدرجة الأولى للمصلحة العامة للمجتمع.

فالدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية متنوع أشد التنوع، إذ يختلف من مرحلة إلى أخرى، ومن بيئة اجتماعية لأخرى، فمن الناحية الموضوعية أدى إلى تدعيم الرابطة القومية العامة في البلاد الحديثة الاستقلال، خاصة تلك التي تتوفر فيها مقومات الدولة بالمعنى العصري، والتي تعاني من التباين العنصري والديني والقومي بين سكانها. ولقد فرضت مسؤوليات المؤسسة العسكرية أن تتابع الجهد لدفع المسيرة ومواكبة التغيرات، إلى جانب الإسهام في مسيرة نهضة وتنمية الاقتصاد الوطني والمجتمع والحفاظ على استقراره وأمنه.

وعليه يمكن القول أن دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية يحقق هدفين هامين: الأول هو التقليل من العوائد المخصصة لبعض المشاريع من قبل الحكومة، مما يجعل من هذه العوائد استثمارا يعود بالنفع على الدولة والمجتمع. أما الهدف الثاني فهو الاستفادة من مخزون الخبرة والتجربة والكفاءات والانضباط الذي يتوفر في القوات المسلحة والتي يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية تماما مثل أي جزء من القطاع الخاص، فالمؤسسة العسكرية لم تعد تجمعا للمقاتلين فقط، بل مؤسسة تضم كل الخبرات، سواء فيما يتعلق بدورها العسكري، أو في مجالات التنمية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ويتوفر فيها ما

لا يتوفر لمؤسسات المدنيين في القطاعين العام والخاص من انضباط والتزام وقدرة على المتابعة.

ومن هنا نصل إلى نتيجة أنه ليس بالضرورة أن تطوير المؤسسة العسكرية والإنفاق عليها يكون على حساب التنمية الاقتصادية في كل الأحوال من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن دراسة دور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية يتطلب دراسة كل دولة على حدة، فإذا كانت الدول الكبرى تستطيع تحقيق الأمن والتنمية في آن واحد، فالدول النامية يمكنها أيضا أن تحقق ولو لدرجة معينة من التوازن بين الأمن والتنمية. والمؤسسة العسكرية هي جزء من تركيبة المجتمع، إذ لديها مرافق تنموية تقدم الجزء الأكبر من نشاطها في شكل خدمات للمجتمع، لكون المؤسسة العسكرية جزء من مؤسسات المجتمع، ويوكل لها مهمة تحقيق الاستقرار المطلوب لمواصلة البناء والتطور، كما أن بناء المؤسسة العسكرية والإنفاق المادي عليها ليس دائما على حساب برامج التنمية الاقتصادية بل يساهم في تعزيز البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- أبو سيد أحمد، فتحي السيد عبده. الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
- 3- الأسعد، مصطفى. التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000
- 4- أندريه، بوفر. إستراتيجية العمل. (ترجمة: الهيثم الأيوبي)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.
- 5- أوكيل، سعيد. وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 6- البداينة، نياب. الأمن وحرب المعلومات. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
- 7- برعي، محمد جمال. التدريب والتنمية. القاهرة: عالم الكتب، 1973.
- 8- بن أشنهو، عبد اللطيف. التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980.
- 9- بكري، كامل. التنمية الإقتصادية. بيروت: الدار الجامعية، 1988.
- 10- بن قفة، خالد عمر. المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية. الجزائر: مؤسسة الشروق، 2000.
- 11- بوحوش، عمار. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- 12- بوكرا، إدريس. تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية. ج 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
- 13- بومخلف، محمد. التوطين الصناعي في الفكر والممارسة. ط01، الجزائر: دار الأمة، ، 2000.
- 14- بومخلف، محمد. التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة وآفاق. الجزائر: دار الأمة، 2001.

- 15- تمام أبو كريشة، عبد الرحيم. دراسات في علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.
- 16- تيجاني، بشير محمد. مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- 17- جامع، محمد نبيل. التنمية في خدمة الأمن القومي. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.
- 18- جليبي، علي عبد الرزاق، وآخرون. مناهج البحث الاجتماعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992.
- 19- الجوهري، عبد الهادي. معجم علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1982.
- 20- الجوهري، محمد، وآخرون. طرق البحث الاجتماعي. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1997.
- 21- الجوهري، محمد. علم الاجتماع وقضايا التنمية في دول العالم الثالث. الجزء الأول، القاهرة: دار المعارف، 1978.
- 22- الحسن، إحسان محمد. علم الاجتماع العسكري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 23- حسن، محمد بلقاسم. الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 24- حماد، مجدي. العسكريون العرب وقضية الوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978.
- 25- خضر، إبراهيم. المجتمع والجيش. القاهرة: دار المعارف، 1985.
- 26- خليل، حسن خليل. محاضرات في التنمية الاقتصادية. مصر: معهد الدراسات العربية العالية، 1963.
- 27- الخوري، فؤاد إسحاق. العسكر والحكم في البلدان العربية. لندن: دار الساقي، 1990.
- 28- دادي عدون، ناصر. اقتصاد المؤسسة. الجزائر: دار المحمدية، 1998.
- 29- الدبعي، جمال محمد. المدخل إلى علم الاجتماع. ط01، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1991.
- 30- ربابعة، غازي إسماعيل. الرأي العام والعلاقات العامة. عمان: دار البشير، 1988.
- 31- الرهوان، محمد حافظ. دور الشرطة في دعم الاقتصاد الوطني. مصر: دار النهضة العربية، 2001.
- 32- زمام، نور الدين. القوى السياسية والتنمية: دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث. دار الكتاب العربي، 2003.

- 33- السريتي، محمد. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
- 34- سلطان العيسى، جهينة، وآخرون. علم اجتماع التنمية. دمشق: الأهالي للتوزيع، 1999.
- 35- السويدي، محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 36- صابر، محي الدين. من قضايا التنمية في المجتمع العربي. بيروت: المكتبة العصرية، 1987.
- 37- عاطف السعيد، محمد. الشخصية العسكرية. القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر، 1962.
- 38- عجمية، محمد عبد العزيز، اللثي، محمد علي. التنمية الاقتصادية: مفهوماها - نظرياتها - سياساتها. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
- 39- عبد المالك، أنور. المجتمع المصري والجيش. ترجمة: محمود حداد، ميخائيل خوري، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968.
- 40- عدلي العبد، عبيد عاطف. تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.
- 41- عدلي، عصمت. علم الاجتماع الأمني. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001.
- 42- عريقات حربي، محمد موسى. مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي. عمان: دار الفكر، 1992.
- 43- عفيفي، عبد الفتاح. بحوث في علم الاجتماع المعاصر. مصر: دار الفكر العربي، 1996.
- 44- عقل، خضر عبد المجيد. مبادئ علم الاقتصاد. الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1994.
- 45- علي الزين، صالح، محمد زهري، زينب. قضايا علم الاجتماع والأنثربولوجيا. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996.
- 46- العمرات، أحمد صالح. الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كهيئة خاصة للتنمية المستدامة في ظل العولمة. ط 1، عمان: دن، 2002.
- 47- غانم، عبد المطلب. دراسة في التنمية السياسية. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.
- 48- غربي، علي وآخرون. تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
- 49- الفوال، صلاح مصطفى. علم الاجتماع: بين النظرية والتطبيق. مصر: دار الفكر العربي، 1996.
- 50- فيرنر، كول. إطار نظري لتحديد وتصنيف العمليات في تعليم الكبار. ترجمة: محمد إسماعيل يوسف، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.

- 51- قاسمي، عيسى. الشرطة الجزائرية: مؤسسة في عمق المجتمع. الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002.
- 52- قيرة، إسماعيل، وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 53- الكبيسي، عبد الله جمعة، قمبر، محمود مصطفى. دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- 54- لعويسات، جمال الدين. التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978). (ترجمة: الصديق سعدي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- 55- المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي. الجزائر بعد عشر سنوات من الاستقلال. الجزائر: مطبعة المحافظة السياسية، 1972.
- 56- محمد أيوب، محمد صالح. جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا. طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1991.
- 57- محمد إمام الأنصاري، آسيا، خالد عواد، إبراهيم. إدارة المنشآت السياحية. ط 01: عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.
- 58- محمد حسن، عبد الباسط. أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة وهبة، 1979.
- 59- محمد، شفيق. البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.
- 60- محمد علي، محمد. الشباب العربي والتغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
- 61- محمود سعد، عبد الحميد. دراسات في علم الاجتماع الثقافي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1980.
- 62- المقرمي، عبد المالك. الاتجاهات النظرية لتراث التنمية والتخلف في نهاية القرن العشرين. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.
- 63- مسعد، محي محمد. كيفية كتابة البحوث الأبحاث والاعداد للمحاضرات. ط 01، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000.
- 64- ميتشيل، دينكن. معجم علم الاجتماع. (ترجمة: إحسان محمد حسن)، بيروت: دار الطليعة، 1981.
- 65- ميرسكي، غيورغي. الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية. موسكو: دار التقدم، 1987.

- 66- ناجي، سفير. **محاولات في التحليل الاجتماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، القاهرة، 1998.
- 67- النجفي، سالم توفيق. **مقدمة في اقتصاد التنمية**. العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988.
- 68- هني، أحمد. **اقتصاد الجزائر المستقلة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- 69- الهواري، عادل مختار وآخرون. **قضايا التغير والتنمية الاجتماعية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 70- هويدي، أمين. **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار الشروق، 1991.
- 71- وزارة الدفاع الوطني. **الجيش في خدمة المشروع الحضاري**. تونس: دار أليف للنشر، 2002.
- 72- وزارة الإعلام والثقافة. **من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي**. الجزائر: مركب الطباعة ش.و.ن.ت، 1979.
- 73- ولد دادة، أحمد وآخرون. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2002.

- الموسوعات:

- 1- الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**. ط 02، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.
- 2- المعلم، محمد. **موسوعة الشروق**. المجلد الأول، القاهرة: دار الشروق، 1994.

- المجلات:

- 1- عبد القادر، يوسف. «حول النظرية العربية في التربية». **المستقبل العربي**، العدد 36، فيفري 1982.
- 2- المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي. **الجيش**، العدد 323، جوان 1990.
- 3- مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. «المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس». **الجيش**، العدد 449، جانفي 2001.
- 4- مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. **الجيش**، العدد 452، مارس 2001.
- 5- مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. **الجيش**، العدد 457، أوت 2001.
- 6- مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. «الجيش الوطني الشعبي: مسيرة أربعين سنة». **الجيش**، العدد 468، جويلية 2002.

- 7- مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه. « الجيش الوطني الشعبي: قمة التضامن ». روضة الجندي، 01-15 ديسمبر 2001.
- 8- مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه. « الرئيس التونسي يزور القاعدة المركزية للإمداد ». الجيش، العدد 464، مارس 2002.
- 8- مؤسسة المنشورات العسكرية. « الوحدات الجوية للدرك الوطني: فعالية أكيدة ». العدد 546، الجيش، جانفي 2009.
- 9- الهوارى، عادل مختار. « سوسيولوجيا التخلف والتنمية في العالم التابع ». دراسات عربية، العدد 09، جوان 1981.

- الرسائل العلمية:

- 1- بوشلوش الطاهر. التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999): دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي. أطروحة دكتوراه دولة. قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006.
- 2- دراوسي مسعود. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة (1980-1994). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996.
- 3- روابح، عبد الباقي. المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005-2006.
- 5- شفير، أمين. الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 6- عمار زيتوني. المصادر الداخلية لتمويل التنمية: دراسة حالة الجزائر 1970-2004. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Ouvrages

- 1- Benbitour, Ahmed. **L'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités.** Algérie : Marinoun, 1998.
- 2- Bou Yacoub, Ahmed. **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie.** Alger .1987.
- 3-Charles-philippe, David, Jean-Jacques Roche. **Théorie de la sécurité.** Paris : Montchrestien, 2002.

- 4- Comblin, Josef. **Le pouvoir militaire en Amérique latine : L'idiologie de la sécurité nationale**. Paris : Edition universitaires, 1977.
- 5- Cusson, Maurice (sous la direction de). **Traité de sécurité intérieure**. Canada : Hurtubise HMH Itée, 2007.
- 6- Ecrement, Marc. **Indépendance politique et libération économique : un quart de siècle de développement de l'Algérie 1962-1985**. Alger : E.N.A.P, 1986.
- 7- Ibrahimi, Abd El Hamid. **L'économie algérienne**. Alger : O.P.U, 1991.
- 8- Lazareff, Alexandre et Thramie, Jean pascal. **Les chemins de la réussite**. Paris : Robert Laffart, 1987.
- 9- Morin Jean, Michel. **Précis de sociologie**. France : Nathan, 1997.
- 10- Shein, Edgar. **Psychologie et organisation**. Paris : Hommes et technique, 1971.

- Revus :

- 1-Desmoulins, Loucile, Jaurès Jean, « L'Armée nouvelle, un « essai » de sociologie militaire », **Les champs de mars**, seconde semestre, 2001.
- 2- Donnelly, Chris. « La réorganisation de la défense et les nouvelles démocraties : quelques suggestions ». **Revue de l'Otan**, Bruxelles, Janvier 1997
- 3- Etablissement des publications militaires. « L'ANP à l'épreuve de l'urgence ». **El-Djeich**, N° 545, Décembre 2008.
- 4- Nogues, Thierry. « Armées et mission de sécurité intérieure : La spécificité militaire en question ». **Les champs de mars**, seconde semestre, Paris, 2001.
- 5-Kirchine, Youri. « Comment assurer la sécurité militaire dans société démocratique ». **Revue de l'OTAN**, Bruxelles, Janvier 1997.

- Dictionnaires :

- 1- Kannas, Claude. **Larousse : Dictionnaire Encyclopédique Illustré**. Paris : Larousse, 1997.